مذبحة بيترلو Peterloo عام١٨١٩م

دكتورة

نعمة حسن محمد البكر

أستاذ مساعد – كلية الآداب – جامعة عين شمس

ملخص:-

كانت مدينة مانشستر Manchester – الواقعة بمقاطعة لانكشاير Lancashire شمالي غرب بريطانيا – (١) في أوائل القرن التاسع عشر، هي المركز التجاري الأكبر والأسرع تطورًا في بريطانيا، وسُرعان ما عُرفت باسم "مدينة القطن"، إلا أن النساجين فيها كانوا يعانون في أحيان كثيرة، من الركود التجاري ، و من انخفاض الأجور والبطالة مع زيادة الميكنة في ظل الثورة الصناعية، فغرقوا في براثن الفقر، في الوقت ذاته عانوا من مشكلات سياسية تجسدت في أن ١٠٪ من السكان الذكور كانوا هم- فحسب – المؤهلين للتصويت في مؤسسات السلطة التشريعية ، ولم يكن لمانشستر وسالفورد Salford، البالغ عدد سكانهما ١٥٠ ألف نسمة ، أى نواب في البرلمان، وعلى الرغم من تقديم العديد من الالتماسات الجماعية إلى الأمير الوصي على العرش تلتمس منه التدخل لحل محنة الأغلبية، فقد تم تجاهل هذه الالتماسات أو قمع مقدميها ، وعلى إثر ذلك انطلقت حملة سلمية للإصلاح البرلماني تطالب بالاقتراع العام للذكور، وتطلعت الجماهير في مانشستر إلى الإصلاح البرلماني على أنه ملاذهم الأفضل للخروج من الفقر ، ومسارهم السلمي لتحقيق أهدافهم بلا عنف أو إراقة الدماء ، وقد جاءت هذه الحملة في أعقاب اضطرابات اقتصادية شديدة تفاقمت بسبب الحرب ضد فرنسا الثورة ، وكانت بمثابة تتويج للغليان والجيشان الشعبي الذي استمر عدة سنوات في أعقاب الحروب النابليونية؛ حيث اندلعت أعمال الشغب بسبب نقص الغذاء في جميع أنحاء البلاد ، ودمر عدد من عمال النسيج الآلآت، ممن اشتهروا باسم اللوديين أو محطمو الآلات "Luddites "، وهم الذين ألقوا باللوم عليها في دفعهم إلى البطالة والعوز و المجاعة ، وبلغت الحركة أوجها خلال الأعوام (١٨١١ – ١٨١٢) ،على خلفية هذه المظالم ، بدأت حركة ديمقراطية شعبية جديدة في تنظيم تجمعات حاشدة هدفها الضغط على الحكومة بحضور جماهيري لا يمكن إنكاره في جميع أنحاء البلاد للمطالبة بالإصلاح ، كان أكبرها ما تم حشده بدعوة من المصلحين الراديكاليين ، في ١٦ أغسطس ١٨١٩، حيث تجمع نحو٦٠ ألف محتج سلمي في حقول القديس بطرس St. Peter في مانشستر للمطالبة بالحق في انتخاب نواب للبرلمان عن مدينة مانشستر، و إصلاح التمثيل البرلماني . وقد انتهت المظاهرة التي بدأت كاحتجاج سلمي و بجو كرنفالي ، بفاجعة؛ لأن الأقلية الثرية التي كانت تدير الدولة واقتصادها كانت تعلم أن مثل هذا التغيير من شأنه أن يقوض بشدة سلطتهم، فوصفوا هذا

التحدي للنظام السياسي القائم بـ "التشهير التحريضي" ، لذلك هوجم الحشد من قبل القوات المحلية على ظهور الخيل (اليومانري Yeomanry) مدعومة من قبل قوات الجيش النظامية المسماة بالهوسار Hussars– المتظاهرين وضربتهم بالسيوف ، مما أسفر عن مقتل ثمانية عشر شخصًا وفقًا لأقل التقديرات ، وأصيب نحو ستمائة وخمسون بجروحٍ خطيرة أكثر من مائة منهم من النساء ، وبعضهم من الأطفال ، وكانت جُل الإصابات بفعل ضربات السيوف ، وقد اشتهرت هذه الحادثة بمذبحة بيترلو Peterloo Massacre التي تُعد علامة فاصلة في فترة نضال استمر لأكثر من أربعين عامًا من أجل الإصلاح البرلماني في إنجلترا، امتدت تقريبًا من أوائل عام ١٧٩٢ ، عندما أسس توماس هاردي Thomas Hardy أول حركة سياسية حقيقية للطبقة العاملة في بريطانيا ، كانت تُسمى جمعية لندن للمراسلات London Corresponding Society، للتحريض على المطالبة بحق الاقتراع العام للرجال ، حتى منتصف عام ١٨٣٢عندما تم إقرار قانون الإصلاح (٢)، وقد وصف المؤرخ الإنجليزي روبرت بول Robert Poole،بيترلو بأنها "الحدث السياسي الأكثر دموية على التراب الإنجليزي في القرن التاسع عشر، والنموذج الأبرز لحوادث القمع في ظل نظام الحكم القديم ، ورمزًا للجانب السياسي المظلم في الثورة الصناعية ".(٣)

مقدمة

لقد اشتهرت إنجلترا بحق بأنها مهد الديمقراطية البرلمانية في العالم، وعرفت بأنها أم الدساتير، ففيها نشأت وتوطدت الركائز الأساسية لهذه الديمقراطية، ومنها انتقلت إلى مختلف الدول، وظلت نموذجًا تحتذيه معظم دول العالم ، ولقد مر النظام السياسي في إنجلترا، عبر تاريخه الطويل بمراحل مختلفة إلى أن استقر على الوضع الذي هو عليه الآن ، وتعود الأصول التاريخية لهذا النظام البرلماني إلى بدايات القرون الوسطى، فمنذ ذلك الحين شهد هذا النظام تطورات مهمة بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في جسد المجتمع الإنجليزي ، ويمكن تقسيم هذا التطور التاريخي إلى ثلاث مراحل رئيسة: الأولى حدثت في الفترة ما بين القرنين الثاني عشر والسابع عشر الميلاديين، وتميزت بالصراع بين الأرستقراطية والملكية من أجل توطيد الحريات العامة والحد من السلطات الملكية المطلقة ، واستمرت الثانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتم فيها توطيد سلطة البرلمان وإقامة الأسس التقليدية للنظام البرلماني ومحاولة إصلاح ما اعترى هذا النظام البرلماني من نقائص وعيوب ، أما المرحلة الثالثة التي بدأت خلال النصف الأول من القرن العشرين، فقد شهدت نضالًا من أجل إرساء قواعد النظام الديمقراطي.

وتتناول هذه الورقة البحثية حلقة محورية من حلقات المرحلة الثانية من تاريخ التطور البرلماني التي تُعد وبحق أحد أبرز معالم تاريخ إنجلترا في القرن التاسع عشر، ونعني بذلك حركة الإصلاح البرلماني ، الساعي إلى إقرار واعتماد مراسيم تمنح فئات واسعة من المواطنين حقوقها الانتخابية، إلغاء نظام الانتخاب القديم ، وإقرار مبدأ الانتخاب العام ، وإعطاء الأولوية في الحياة السياسية لمجلس العموم باعتباره المجلس المنتخب من الشعب، والمعبر عن إرادته ، معتبرين أن أفضل طريق لتحقيق مطالبهم وعلاج مشكلاتهم هي أن تصل أصواتهم عبر المجالس النيابية إلى الحكومة ، وأن الدفاع عن الحقوق الاجتماعية ، يمر أولا بالطريق السياسي ، فحتى يحصل العامل على أجر عادل للعمل ، لابد وأن يكون هناك ممثلين للطبقة العاملة داخل البرلمان ، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق إقرار حق الاقتراع العام ،معتبرين أنه السبيل الحقيقي للديمقراطية ، وتركز هذه الدراسة على مذبحة بيترلو التي وقعت أحداثها عام ١٨١٩، التي كانت بمثابة محاولة للمطالبة بالحقوق محاكية للنمط الثوري الفرنسي ، ومثلت ذروة التظاهرات الراديكالية التي دفع فيها المواطنون حيواتهم

ثمنًا للمطالبة بتحسين أوضاعهم وسعيا لإلغاء القيود التمييزية المفروضة آنذاك على الدخول إلى المجالس البلدية والقومية ، وتم قمعها بمنتهى الشدة والعنف.

و تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول جملة من التساؤلات ، التي ستكون إجاباتها ركائز رئيسة تنطلق منها هذه الدراسة ، ألا وهي: ما هي الأسباب الحقيقية التي دفعت الحشود إلى التجمع في هذا اليوم ؟ وهل تعود أسباب التجمع لدوافع اقتصادية بفعل الضغوطات الاقتصادية شديدة الوطأة في تلك الفترة أم أن الهدف كان سياسيًا وأن الحشد كان أحد مظاهر التنظيم السياسي للمطالبة بالإصلاح البرلماني؟، ثم كيف حدثت بيترلو ومن المسؤول عنها؟ ولماذا أطلق على هذه الحادثة اسم بيترلو؟ وما علاقتها بموقعة وترلوWaterloo الشهيرة التي دُحِر فيها نابليون على يد القائد البريطاني ولنجتونWellington قبل المذبحة بأربع سنوات؟و هل كانت الحكومة البريطانية و قضاة ومسئولو الأمن في مانشستر يضمرون ويخططون لاستخدام القوة العسكرية ضد الحشد لقمع دعاة الإصلاح الذين دعوا للتظاهرة أم أن لجوء الجماهير للعنف استفز سلطات مانشستر ودفع القضاة إلى إصدار قرارهم الخاص باستخدام القوة العسكرية لفض المظاهرة وتفريق المحتشدين ؟ و هل كان لمذبحة بيترلو أثر إيجابي على حركة الإصلاح البرلماني في بريطانيا ومهدت لإصدار قانون الإصلاح عام ١٨٣٢، أم أنها مثلت انتكاسة لهذه الحركة ؟

مصادر الدراسة:-

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر وروايات شهود العيان الذين كانوا في قلب الأحداث، وكذلك الصحف المعاصرة، وتأتي على رأس مصادر هذه الدراسة الوثائق المحفوظة في الأرشيف الوطني البريطاني National Archives، ومن ضمنها سجلات وزراة الداخلية البريطانية Home Office،و أوراق مستشاري شؤون الخزانة " Treasury Solicitors Papers".

ومن ضمن المصادر المهمة التي اعتمدت عليها الدراسة مجموعة من الوثائق والكتب والصحف المتعلقة بمذبحة بيترلو، والتي قامت مكتبة جامعة مانشستر برقمنتها(٤)، وتشمل أوراق ألفريد باول ودزورث Alfred Powell Wadsworth, – الصحفي البريطاني- ومحرر صحيفة الجارديان منذ عام ١٩٤٤ حتى وفاته في عام ١٩٥٦ ، وهي مجموعة من قصاصات وصفحات من الجرائد و منشورات و رسائل مكتوبة بخط اليد ولافتات ، جمعها

القس ويليام روبرت هاي (١٧٦١-١٨٣٩)William Robert Hay، الذي كان أحد قضاة الأمن العشرة الذين حضروا المذبحة، والذين أمروا جنود الفرسان بالقبض على زعيم الراديكاليين الذين دعوا لعقده هنري هانت في ١٦ أغسطس ١٨١٩، و كان هاي من أشد الموالين للسلطات الحكومية والمحلية الذين جمعوا بجدية أي شيء يثبت أن الاجتماع كان يهدف إلى إثارة الفتنة.

تتضمن المجموعة الوثائقية أيضًا أعدادًا كاملة من صحيفة الراديكاليين" المانشستر أوبزرفر" Manchester Observer بين عامي ١٨١٨-١٨٢٢، و التي شارك محررها ، جيمس روJames Wroe ، عن كثب في تنظيم الاجتماع . إلى أن تم إغلاقها ، وبدت الأوبزرفر وكأنها تضع السلطات قيد المحاسبة ، وقد جمعت روايات شهود العيان بتفاصيل مضنية، كل هذا وغيره شكل معينًا رئيسًا استقت منه الدراسة معلوماتها وأحداثها الرئيسية .

ومن أهم الوثائق – أيضًا – كتاب صندوق بيترلو للإغاثة Peterloo Relief Fund Account Book ، والكتاب يسرد أسماء وعناوين ومهن وإصابات أولئك الذين سقطوا في المذبحة والمبالغ المالية المدفوعة لهم. من المصادر المهمة للدراسة أيضًا مناقشات مجلسي العموم واللوردات في بريطانيا والمنشورة تحت عنوان Hansard Parliamentary Debates, وكذلك المذكرات واليوميات والسير الذاتية والمراسلات، ومنها على سبيل المثال مراسلات وزير الداخلية اللورد سيدماوث Sidmouth مع قضاة مانشستر، وكذلك مذكرات أحد دعاة الإصلاح وشهود العيان على مذبحة وهو أحد دعاة الإصلاح الحائك صموئيل بامفورد Samuel Bamford، وكذلك فرانسيس فيليبس Francis Phillips، أحد أصحاب المصانع في مانشستر ، المناصر لموقف قضاة مانشستر .

وبطبيعة الحال لا يمكننا أن نعزل مذبحة بيترلو عن السياق التاريخي الذي وقعت فيه ؛ حيث يبدو جليًا أنها قد تفجرت في إطار حراك سياسي اجتماعي اقتصادي عصف بالمجتمع البريطاني في الربع الأول من القرن التاسع عشر، متأثرًا بالثورة الفرنسية الكبرى ١٧٨٩، ويهدف ذلك الحراك إلى الإصلاح الاقتصادي والسياسي ، ومن ثم فلا يمكننا فهم بيترلو بطريقة صحيحة بمعزل عن الأحداث والمحن التي كانت تموج بها بريطانيا في تلك الحقبة التاريخية.

أحوال بريطانيا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الربع الأول من القرن التاسع عشر:-

على الرغم من أن «الثورة العظمى» ،التي وقعت عام ١٦٨٨م , أرست نظام الحكم الملكي البرلماني في بريطانيا، بحيث وضعت أساس فكرة أن الملك يملك ولا يحكم، فإن واقع الأمر يشير إلى أن الملك ظل يتمتع بقدر من الصلاحيات التي سمحت له بالقدرة على بعض المناورة، بينما وُضعت السلطات السياسية الأساسية في أيدي البرلمان، وبخاصة مجلس العموم، إضافة إلى قدر أقل من السلطة للغرفة العليا للبرلمان، المتمثلة في مجلس اللوردات، الذي كان يتكون من أبناء الطبقة الأرستقراطية المسيطرة على الأراضي. أما مجلس العموم فكان مكونًا من طبقة الأغنياء والتجار ممن يملكون دخلاً يصل إلى ٣٠٠ جنيه أو أكثر، وضم مجلس العموم أيضًا ذوي النفوذ المالي في البلاد، وخصوصًا أن هذه المرحلة شهدت بداية الثورة الصناعية ، التي أحدثت تحولات ليس فقط في النظام الاقتصادي بل والاجتماعي والعلاقات بين الطبقات، وشجعت الفرز المتزايد للمجتمع من خلال الانقسامات الأفقية الكبيرة إلى طبقات عاملة وطبقات وسطى وطبقات عليا ، وقد وُضعت القوانين لضمان ألا تخرج عملية صنع القرارات عن سيطرة الطبقة العليا، وكان حق التصويت في الأقاليم مقصورًا على ثُلة من المواطنين الذكور الأغنياء الذين يملكون مساحة من الأرض لا يقل ريعه السنوي عن أربعين شلنًا، ويؤدون للدولة مقدارًا مرتفعًا من الضرائب ، أما القسم الأكبر الباقي من المواطنين (البرجوازية الصغيرة والعمال) فقد كان محرومًا من كافة الحقوق السياسية ، لاسيما حق تولي الوظائف و الانتخاب ، وذلك بسبب وضعهم الاجتماعي ، أومذهبهم الديني (اليهود والكاثوليك والبروتستنت المنشقين عن الكنيسة الأنجليكانية الرسمية)،أوبتهمة ضعف ولائهم للتاج (الأيرلنديين) (*)، وهو ما جعل كثيرون يصفون نظام الحكم بأنه بالفعل نظام تمثيلي، ولكن لتمثيل طبقة صغيرة للغاية من الشعب الإنجليزي فقط.

وزيادة في ضمان هذا التوجه، فإن الدوائر الانتخابية تم تفصيلها على نحو يتفق مع الهدف المنشود من هذه الديمقراطية المحدودة والصورية، والتي تقارب الديمقراطية التي تم تطبيقها في أثينا في بلاد اليونان القديمة، والتي كانت مخصصة للطبقات العليا فقط ، كما ظل حق الانتخاب – كما أسلفنا – مقصورًا على نفس الطبقات تقريبًا، فمقاعد مجلس العموم الـ٤٢١ مقعدًا، كان ينتخبهم ٨٤ ألف فرد فقط من نحو ثمانية ملايين ناخب. وكان العمال

مستبعدين من حق الاقتراع، ويلاحظ أيضًا أن النساء لم يكن مسموحًا لهن بالتصويت من الأساس، فضلا عن ذلك فإن نظام الانتخاب لم يكن نظاما متكافئًا ؛ حيث لا تتمثل بموجبه مختلف المقاطعات والمدن حسب نسبة سكانها ، كما أن تقسيم الدوائر لم يأخذ في الاعتبار أي تطورات، سواء ديموغرافية أو غيرها في الحسبان، فمثلاً مانشستر أكبر المدن الصناعية التي بدأت تظهر على الخريطة الديموغرافية نتيجة الثورة الصناعية ، وكذلك مدن ليدز Leeds وروتشديلRochdale وبولتونBolton وبلاكبيرن Blackburn وأولدهام Oldham و برمنجهام Birmingham و شيفيلد Sheffield، كل هذه المدن لم يجر تمثيلها في البرلمان على الإطلاق، بينما استمرت المدن التي تقلص حجمها أو تلاشت ، في انتخاب عضو أو اثنين من أعضاء البرلمان، والتي وصفت بـ "الدوائر الانتخابية الفاسدة" Rotten boroughs ، مثل قرية ساروم القديمة في وليتشايرWiltshire التي كان بها ١١ ناخبًا ونائبين في البرلمان، و مدينة دانويتش Dunwich ، في سوفولك Suffolk ، التي غرقت في أواخر القرن الثالث عشر نتيجة ارتفاع منسوب البحر في الشمال، ولكنها ظلت على الخريطة الانتخابية على الرغم من اختفائها من فوق سطح الأرض،كما أن توزيع مقاعد البلديات كان في كثير من الأحيان تعسفيًا، حيث كان كل رجل رب أسرة مؤهلًا للتصويت ، بينما في مناطق أخرى كان الامتياز مقيدًا بدفع الضرائب المحلية أو حيازة الممتلكات ، وربما كان أغرب مؤهل للتصويت في البلديات هو أن يشغل الفرد المؤهل للتصويت في الانتخابات منزل به موقد كبير يصلح لغلي إناء من الماء – وكان يطلق عليها اسم "أحياء بوتولوبر". "Potwalloper boroughs (٦)، وهكذا كانت الانتخابات شبه محسومة من قبل إجرائها في مناسبات كثيرة.

وقد أدى استمرار هذا الوضع إلى تفشي حالة من الفساد السياسي ، حيث ظلت الأسر الكبيرة مسيطرة تمامًا على النظام السياسي في البلاد، تُصدر القوانين التي تقع في صالح النخبة الضيقة للغاية، وبذلك تحولت الأنظار إلى إصلاح النظام النيابي ، بوصفه طريقًا للإصلاح الاجتماعي ، ذلك أن البرلمان بسبب سيطرة الأوليجاركية الارستقراطية المحافظة، أحجم بين عامي ١٧٩٧-١٨٠٠ عن إصدار أي مراسيم تنصف الطبقة العاملة ، ليظل العمال تحت رحمة أرباب العمل(٧) ،ولذلك يمكن القول إن نظام الحكم البريطاني خلال تلك الحقبة لم يخدم إلا الطبقة الغنية الأرستقراطية وحدها دون غيرها.

وقد استمرت الأوضاع على هذا النحو خلال القرن الثامن عشر، الذي شهد توطيد نفوذ الطبقة الارستقراطية الإنجليزية الحاكمة المعتدة بذاتها، وكانت بريطانيا خلاله قوةً عسكرية وسياسة هائلة اعتادت على الانتصار في الحروب الخارجية، وكانت – بصرف النظر عن فقدانها للمستعمرات الأمريكية – تُشيّد إمبراطورية عالمية لا مثيل لها، كما أنها كانت واحدةً من أغنى الدول على وجه الأرض، وكانت ثروتها تعتمد على التجارة والعبودية والمضاربة ونهب المستعمرات والصوف والزراعة والصناعات الحرفية، تلك الفوائد والثروات التي لم يصل منها إلا القليل إلى الطبقة الدنيا العريضة في المجتمع الإنجليزي، والتي كان متوسط عمر الفرد فيها نادرًا ما يزيد عن سن الخامسة والثلاثين. فقد كان الفقر المدقع والجوع الشديد والاعتماد على المعونات هو القاعدة بين عامة الشعب الإنجليزي، كما كانت ملاجئ الفقراء وسجون المدنيين وإصلاحيات الأحداث توفر حافزًا قويًا للتطوّع في الجيش والبحرية. هذا وقد تم إرغام العديد من النساء على البغاء وارتكاب الجرائم الشائنة (٨).

ونستطيع أن نقول أنه كان هناك إنه عاملان أساسيان غيَّرا من فرص استمرار النظام السياسي الإنجليزي الفاسد: العامل الأول كان اندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م ، فعلى الرغم من أن إنجلترا لم تشهد ثورات اجتماعية وسياسية على غرار ما حدث في فرنسا منذ قيام الثورة ، إلا أنها شهدت تغييرات صناعية جذرية بين عامي١٧٨٠ – ١٨٢٩ أثرت على الحياة اليومية والخلفيات الاقتصادية والاجتماعية ، ووجهات النظر الثقافية ، ومع ذلك فإن الاتجاهات والنزعات الراديكالية والثورية في إنجلترا لم تتجرأ على تحدي المؤسسات السياسية في عصرها إلا بعد اندلاع الثورة الفرنسية في يوليو ١٧٨٩ التي صدّرت الأفكار الليبرالية ، ونقلت الحماس الثوري والأفكار التحررية والثورية في أوساط الشعب البريطاني ، وانتشرت مبادئها الخاصة بالعدل والحرية والمساواة لا سيما بين ظهرانيي العمال والفلاحين والطبقة الوسطى ، أما العامل الثاني والأخطر فكان تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وبخاصة بعد اندلاع حروب الثورة الفرنسية في القارة الأوروبية، وتأثر بريطانيا بها أثناء وبعد الحرب.

فعلى الصعيد الاقتصادي فقد شاب النظام الاقتصادي ضعف عام في الصادرات البريطانية التي تأثرت بالحرب، وزاد الأمر صعوبة حدوث أزمة اختفاء السلع وانخفاض الطلب العام داخل السوق الإنجليزية. ويضاف إلى كل ذلك ضعف الحصاد الزراعي في بعض السنوات ، مما جعل الشعب في حالة شبه ثورة ضد الحكومة، وبخاصة بعد تسريح

أعداد كبيرة من الجيش الإنجليزي بعد الحروب النابوليونية التي أضافت وقودا إلى البطالة والزمجرة الشعبية. ومن ناحيةٍ أخرى، فقد كان عدد السكان في اطرادٍ مستمر؛ حيث ارتفع من خمسة ملايين وثمانمائة ألف نسمة في عام ١٧٠١ إلى ثمانية ملايين وتسعمائة ألف نسمة في عام ١٨٠١، ثم بلغ عشرة ملايين ومائتين ألف نسمة في عام ١٨١١(٩).

وبالتالي، فقد كانت هناك الكثير من الأفواه التي يجب إطعامها في الداخل، وذلك في الوقت الذي ابتلعت فيه الحروب ضد نابليون بونابرت ما يصل إلى خمسين مليون جنيه استرليني من ضريبة الدخل الجديدة، ومع ذلك، فقد استمر الأغنياء والطبقات العليا في الانغماس في ملذات الحياة والعربدة وشرب الخمر ولعب القمار وممارسة الرذائل، بينما أدانوا أولئك الذين سعوا إلى أن يحذوا حذوهم من الطبقة العاملة في فترات الوفرة النادرة. و كان من المفترض أن تأخذ الحكومة في الاعتبار هذه الظروف والأفكار الجديدة، وتسعى لامتصاص الغضب الشعبي وإصلاح التشوهات السياسية التي اعترت الحكومة والنظام البرلماني على حد سواء ، ولكن العكس هو ما حدث، إذ تجمع المحافظون من حزب التوري Tory الحاكم(١٠) ، ومعهم التيار الأرستقراطي ورجال المال ضد جموع الشعب، في محاولة منهم لكبح جماح التحركات الثورية بالقوة، معتمدين على أن الثورة الفرنسية قد أُخمِدت بالقوة العسكرية للتحالف الأوروبي ،وأن البلاد قد مرت بمرحلة من المناخ المناهض للثورة بلغت ذروتها باشتعال الحروب ضد نابليون، تلك الحروب ألهت الإنجليز عن طلب الإصلاح والانشغال بالدفاع عن البلاد ، بل وكممت أفواه الذين كانوا يدعون إلى تغيير الحال وتوسيع دائرة التصويت مدة من الزمن، و تم وصم دعاة الإصلاح بأنهم يعاقبة Jacobins(١١) ، ومنعوا من الدخول إلى البرلمان، بل واتُهِموا بمحاولة قلب الدستور بالخيانة والتآمر مع أعداء بريطانيا.(١٢)

وفي تلك الآونة كان الملك جورج الثالث George III(١٧٦٠ –١٨٢٠) بحالة سيئة، ولم يكن مهتمًا بأي خطوات إصلاحية، واقتصرت حياته على اللهو والعبث، وأما الوزراء فقد تهكم أحد الشعراء عليهم قائلا: « حكام لا يرون شيئًا ولا يشعرون بشيء، ولا يعرفون شيئًا»، وقد تبنت الإدارات الإنجليزية المتعاقبة الرأي القائل بأن الخوف من الغزو الأجنبي – وخاصة الفرنسي – سوف يُبقي الجماهير تحت السيطرة، وكانت على حقٍ في ذلك لفترةٍ طويلة(١٣)،

إلا أن بعض المواطنين تحركوا للتعبير عن السخط والضيق في شكل أعمال شغب واضطرابات تركزت و تفاقمت في المناطق الصناعية .

الاضطرابات تشتعل في المناطق الصناعية الشمالية :-

لم يكن من قبيل المصادفة أن تتركز المعارضة في المناطق الصناعية في شمال إنجلترا؛ فقد كان اختراع المحرك البخاري يعني أنه لم تعد هناك حاجة لبناء المصانع على الأنهار التي كانت الآلات تدور بواسطة مياهها المتدفقة، وأصبح بالإمكان تشييدها في المراكز السكانية القائمة. وقد كانت نتيجة ذلك مذهلة؛ حيث تم جذب العمال الريفيين إلى البلدات والقرى التي كان العمل بها متواصلاً ولا يعتمد على المواسم، وقد شهدت مدينة مانشستر ارتفاعا في عدد سكانها بمعدل سبعة أضعاف بين عامي ١٧٥٠ و ١٨٢٠. ومع ذلك كانت المدينة لا تزال تقبع تحت نظام الضيعة الإقطاعية القديمة ، مع عدم وجود حكومة محلية على الإطلاق، كما تضخم حجم القرى الصغيرة مثل بولتون وأولدهام إلى ثلاثين ألفًا وخمسين ألفًا على التوالي، ومع ذلك، ظل تمثيلهم في البرلمان شبه معدوم(١٤).

وإضافة على ما سبق أدت التطورات الهائلة والجذرية في مجال التكنولوجيا خلال جيلين متعاقبين من الزمان إلى إقامة اقتصاد حر سد رمق الأسر العاملة في أوقات الوفرة، ولكنه لفظهم ونبذهم عندما تغيرت الظروف باعتبارهم عمالة فائضة. كما أوجدت السرعة المذهلة للثورة الصناعية رأسماليين جدد إلى جانب الفقراء المدقعين. وهكذا، فقد كانت المدن الجديدة ومصانعها تنفث النار والدخان في وجوه هؤلاء الفقراء وتذر الرماد في أعينهم. وقد عبّر عن ذلك لاحقًا سير شارل نابير Charles Napier – قائد المنطقة العسكرية الشمالية في بريطانيا – بقوله: "إن مدينة مانشستر هي مدخنة العالم؛ فأوغادها الأغنياء، ومتشرديها الفقراء، وصعاليكها السكارى، وعاهراتها المنحلات هم جميعًا من يشكلون نظام المدينة الأخلاقي. إنها حقًا مدخل إلى الجحيم، فيا لها من مدينة وضيعة"(١٥). كما وصفها مراسل صحيفة التايمز بقوله: "إن مدينة مانشستر تعج بعمال الغزل والنسيج، وإن أوضاعهم الحالية لتُدمي العين وتفطر القلب حقًا. أما شوارع المدينة فهي ضيقة وقذرة، ومنازلها مُهملة ومهجورة، ونوافذها غالبًا بدون زجاج، وثياب قاطنيها الرثة البالية معلقة في شرفاتها حتى تجف"(١٦).

وقد زادت قسوة السوق الحرة داخل بريطانيا بسبب تكلفة الحرب الثقيلة الباهظة ضد نابليون بونابرت من ناحية، ولتلف المحاصيل الزراعية المتكرر من ناحيةٍ أخرى، وقد تفاقمت الأوضاع كذلك بسبب إصدار قانون الذرة المقيت ، والذي اقترحه ملاك الأراضي الزراعية المهيمنين على البرلمان في عام ١٨٠٤ من أجل فرض رسوم باهظة على جميع حبوب الذرة المستوردة من الخارج. وقد كان هذا القانون مكروهًا بالطبع بصورةٍ أكبر في المدن الأسرع نموًا التي كانت تفتقر إلى المنتجات الزراعية المحلية، ويكفي القول إنه عندما تم تمرير هذا القانون، كلفت الحكومة البريطانية قوات الشرطة بحماية مبنى البرلمان من الحشود الضخمة الغاضبة التي تجمعت أمامه، و إثر صدور هذا القانون، ارتفعت تكلفة الخبز والسلع العامة الأخرى بصورةٍ جنونية، وقد تأثرت معظم المدن الصناعية بذلك ، وتم خفض أجور العمال بشكلٍ كبير، في الوقت الذي أصبح فيه العديد من العمال الحرفيين عاطلين عن العمل بعد اختراع آلات الغزل والنسيج الجديدة. وقد تمتع هؤلاء الحرفيون العاطلون الغاضبون بدعم شعبي واسع النطاق، ليس فقط في مجتمعاتهم، بل وأيضًا في الخارج، خاصةً بعدما تذمر المستهلكون من الجودة الرديئة للسلع المصنعة آليًا(١٧).

ولكن ماذا كان رد فعل العمال تجاه تلك الظروف التي وجدوا أنفسهم فيها ؟ الواقع أن العمال كان أمامهم أحد حلول ثلاثة : إما أن يحاول أفراد هذه الطبقة تسلق السلم الاجتماعي الى أعلى واللحاق بصفوف الطبقة الرأسمالية ، وإما قبول الأمر الواقع والعيش في وضع متدن اجتماعيا ، وإما الثورة على الأوضاع التي تردوا إليها ، غير أن هذه الحلول الثلاثة المتصورة – من الناحية النظرية – تركت العمال أمام حل واحد؛ فالدلوف الى مصاف الطبقة البورجواية أضحى– خاصة بعد التطور الفنى وازدياد حجم الاستثمارات اللازمة في الصناعة ، أمرًا مستحيلًا من الناحية العملية ، والرضوخ وقبول الأمر الواقع وإن كان مألوفًا في بداية الثورة الصناعية أصبح أمرًا في غاية الصعوبة،ولذلك فإن الظروف المشتركة والمعايشة اليومية الصعبة لأفراد الطبقة العاملة ، وتعارض مصالحهم (كجماعة) مع مصالح أصحاب الأعمال زاد من الشعور الطبقي لديهم والأحساس أن بامكانهم تحسين أوضاعهم لو استطاعوا تنظيم صفوفهم واعتمدوا على التضامن فيما بينهم من أجل الوقوف في وجه الطبقة البرجوزاية الصناعية القوية اقتصاديًا ، ومعنى ذلك أن أفراد الطبقة العاملة لم يبق أمامهم إلا الحل الأخير وهو الثورة على الأوضاع التي تردوا اليها ،خاصة، وأن الدولة، وأصحاب الأعمال

كانوا لا يلقون بالًا لما تعانيه الطبقة العاملة من متاعب وما تتحمله من تضحيات ، في الوقت الذي كان فيه حق التجمهر والتظاهر الجماعي محرما بكافة صوره على العمال ، ومن ناحيته رفض البرلمان الإنجليزي رفضًا قاطعًا أية تجمعات، بل وأصدر من القوانين ما يجرم « التجمع أو اقامة الجمعيات » ، واستمرت المطالبة باقرار حق العمال في التنظيم الجماعي وقد أصدرت إحدى هذه الجمعيات ، بيانا عام ١٧٩٩ تطالب المشرع بالاعتراف بنقابات العمال ، على اعتبار أنه من « الحقوق الطبيعية » ، غير أن هذه المحاولات لم تلق أي استجابة من جانب السلطات الحاكمة، لذلك ، اضطر العمال ، خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر إلى استخدام العنف والأساليب الثورية(١٨) مثل تحطيم الآلات والاعتداء على أصحاب الأعمال ، و إحراق المصانع تلك الأعمال التي قام بها أتباع الحركة اللودية .

وقد اعتقد اللوديون الذين سّمُّوا بهذا الاسم نسبة إلى زعيمهم المناضل العمالي نيد لود Ned Ludd أن الآلة قلبت حياتهم رأسًا على عقب ، وسلبتهم الوسيلة الوحيدة للحصول على قوتهم اليومي بقوة سواعدهم ، بل وحولتهم إلى مجرد أدوات تابعة لها، فنظروا إلى هذه الآلة على أنها مصدر شقائهم ، فناصبوها العداء ، الذي تُرجم إلى تدمير الآلة وحرقها ، وبدأ يتخذ طابعا خطيرا اعتبارا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مما دعا الحكومة البريطانية إلى إصدار أول قانون يجرم تدمير الآلات أو حرقها عام ١٧٦٩ ، سواء تم ذلك بصفة فردية ، أو عن طريق مجموعات من العمال ، حيث إن الفاعل سيعاقب بعقوبة الموت ، لذلك ، وبعد أن فشلت الطبقة العاملة في الحصول على ما تريده وهو تحريم استخدام الآلات قانونيا ،عادت إلى تحريمها عمليًا ، بالتدمير أو الحرق (١٩).

و في عام ١٨١١، بعث نيد لود أول رسالة تهديدية إلى أصحاب المصانع في نوتنجهام Nottingham مطالبًا إياهم فيها بتوظيف العمال بدلًا من الاعتماد على الآلات في مصانعهم. ولمّا لم يلتفت أحد إلى هذه الرسالة وغيرها من الرسائل التحذيرية الأخرى، بدأت مجموعات صغيرة من الرجال الملثمين، بتحريض من لود، في اقتحام المصانع في وقتٍ متأخر من الليل لتحطيم الآلات الجديدة . وفي غضون ثلاثة أسابيع خلال شهر مارس، تم تحطيم أكثر من مائتي آلة من آلات الغزل والنسيج الميكانيكية، وتم تسجيل العديد من الهجمات الليلية. وإزاء ذلك ، أجبرت السلطات البريطانية بعض مواطني نوتنجهام على الالتحاق بقوات الشرطة الخاصة وتشكيل وحدة مؤلفة من أربعمائة جندي لحماية مصانع

المدينة؛ غير أن ذلك لم يمنع تجدد الهجمات والغارات، بل والتهديد بالقتل لكل من يدلي لموظفي البلديات بأي معلومات عن اللوديين وهنا، عرض الوصي على العرش البريطاني(٢٠) جورج أوغسطس فريدريك George Augustus Frederick (الملك جورج الرابع George IV لاحقًا) مكافأة قدرها خمسين جنيهًا إسترلينيًا لأي أحد "يقدم معلومات عن أي شخص أو مجموعة من الأشخاص يهاجمون المصانع ويحطمون آلاتها"(٢١).

ولكن على الرغم من ذلك، لم تلبث تلك الهجمات أن امتدت إلى العديد من المدن الأخرى مثل يوركشاير Yorkshire ولانكشاير Lancashire وليسترشاير Leicestershire وديربيشاير Derbyshire. ففي يوركشاير على سبيل المثال، قامت مجموعة صغيرة من المزارعين والنساجين ذوي المهارات العالية بتحطيم آلات المصانع الجديدة التي كانوا على يقين تام من أن استمرار العمل بها سيكلفهم في نهاية المطاف ضياع مصدر أرزاقهم. وخلال شهري فبراير ومارس من عام ١٨١٢، تعرضت مصانع أخرى للهجوم في هيدرسفيلد Huddersfield وهاليفاكس Halifax وويكفيلد Wakefield وليدز، وعندئذٍ اقترحت حكومة سبنسر بيرسيفال Spencer Perceval (١٨٠٩-١٨١٢) اعتبار عمليات تحطيم آلات المصانع جريمة يعاقب عليها القانون بالإعدام ، وحشدت الحكومة إثنى عشر ألف جندي لحراسة الآلآت في تلك المناطق التي شهدت عمليات الهجوم المكثف سالفة الذكر(٢٢).

وفي ١١ إبريل عام ١٨١٢، قاد جورج ميلور George Mellor – وهو مزارع شاب من هدرسفيلد – هجومًا على مطحنة روفولدس Rawfolds بالقرب من بريجهاوس Brighouse بمدينة يوركشاير، والتي كان صاحبها ويليام كارترايت William Cartwright قد قام بإدخال آلات الغزل والنسيج في العام السابق وسرح العمال المحليين، بيد أن قوات الشرطة قد تمكنت من التصدي لهذا الهجوم بعد أن أردت إثنين من المشاركين فيه قتيلين. وردًا على ذلك، قامت مجموعة من العمال بعد إسبوع باغتيال أحد أصحاب المصانع المحلية الأخرى ويدعى ويليام هورسفول William Horsfall. وإزاء ذلك، قامت السلطات البريطانية باعتقال أكثر من مائة شخص مشتبه به، وأدانت المحاكم المحلية أربعة وستين منهم. وفي النهاية، تم شنق ثلاثة رجال لإدانتهم بقتل هورسفول، وتم إعدام أربعة عشر آخرين بتهمة الهجوم على مطحنة روفولدس(٢٣).

وقد أثارت هذه الإجراءات الوحشية المضادة من قِبل الحكومة البريطانية غضب وحنق وجزع الشعب البريطاني وطبقاته العاملة؛ فاشتد العنف من كلا الجانبين. إذ ظلت هجمات النساجين اليدويين على مصانع القطن في لانكشاير مستمرة طوال عام ١٨١٢ اعتراضًا منهم على إدخال المغازل الآلية بها، كما أدى تلف المحاصيل الزراعية في الوقت ذاته إلى ارتفاع أسعار القمح بصورةٍ جنونية. وهنا، أصبح العمال غير القادرين على إطعام أسرهم بائسين ويائسين على نحوٍ متزايد؛ فاندلعت أعمال شغب من أجل الطعام في مدن مانشستر ،وأولدهام،وأشتونAshton، وروتشديل، ستوكبورت Stockport، وماكليسفيلد Macclesfield(٢٤)، وكان الشعار المألوف لمثيري الشغب الجياع " أن تُشنق أفضل من أن تجوع".(٢٥)

وفي خضم كل تلك الأحداث الملتهبة، جاءت معركة وترلو – التي أنهت جيلًا من الحروب بين بريطانيا وفرنسا– لتجعل الأمور تزداد سوءًا. إذ كلفت حروب السنوات الإثنين وعشرين السابقة بريطانيا مبلغ ثقيل يُقدر بحوالي ثمانمائة مليون جنيه استرليني، أُنفقت عشرة منها في سنة ١٨١٥ وحدها، والواقع إن تلك الحروب قد أصابت الصناعات القديمة والتكنولوجية الحديثة على حدٍ سواء بحالة من الانكماش الشديد وقلصت أرباحهما بصورة كبيرة، وكان رد فعل الحكومة البريطانية وأرباب العمل والمصانع إزاء ذلك هو رفع الضرائب وزيادة ساعات العمل مع خفض الأجور وإلغاء معونات الفقراء. وعلاوة على ذلك، لم تجد أعداد كبيرة من الجنود والبحارة العائدين إلى ديارهم من الحروب سوى البطالة واصلاحيات الأحداث والتسول (٢٦).

وإذا كانت "العناية الإلهية" قد أنقذت بريطانيا وحافظت على سلامها الداخلي في أشد وأحلك أوقات الظلم الاجتماعي كما كان يرى الكاتب الإنجليزي ويليام واربورتون William Warburton؛إلا أن بذور السخط– التي طال أمد إنباتها–سرعان ما بدأت في الازدهار بعدما آذنت شمس جيوش نابليون بالمغيب. (٢٧)

وبحلول عام ١٨١٥، أدى تفاقم الوضع إلى سَنّ مجموعة من قوانين الذرة أقرها البرلمان– الواقع تحت ضغوط متزايدة – لفرض تعريفة على استيراد الحبوب الأجنبية في محاولة لحماية منتجي الحبوب الإنجليز، واضطر الناس إلى شراء الحبوب البريطانية الأعلى تكلفة والأقل

جودة ، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الخبز، وقفزت الأسعار بصورةٍ جنونية(٢٨) ، وظلت آخذةً في الارتفاع بعد الحصاد الكارثي لمحصول عام ١٨١٦(٢٩)، مما أدى إلى تفشي المجاعة، وعلى إثر ذلك، اندلعت الاحتجاجات والاضطرابات المناهضة لهذا التشريع الجائر في لندن، تبعتها أعمال شغب من أجل الطعام في جميع أنحاء بريطانيا. ففي مدينة بريدبورت Bridport، كانت احتجاجات المواطنين ضد ارتفاع أسعار الخبز، وكانت في مدينة ميرثير تيدفيل Merthyr Tydfil ضد خفض المرتبات والأجور، بينما كانت في مدينة بيدفورد Bideford ضد تصدير الحبوب إلى الخارج في ظل معاناة الأسر البريطانية من الجوع في الداخل،أما في مدينة بوري Bury فقد كانت ضد الآلات المدمرة التي تسببت في فقدان العمال لوظائفهم، في حين كانت الفضطرابات في مدينة جلاسكو Glasgow ضد عدم كفاية مطابخ الحساء الخيرية، وتسببت في سفك الكثير من الدماء، أما في مدينة نيوكاسل أبون تاين Newcastle-upon-Tyne، فقد انتفض عمال المناجم الجياع، فيما أضرب النساجون العاطلون عن العمل في مدينة بريستون Preston، بينما دمر العمال المسرَّحون من العمل ثلاثين آلة في مدينة نوتنجهام، في حين خرج العاطلون عن العمل إلى الشوارع في مدينة برمنجهام(٣٠).

وهكذا، تحولت الأمة البريطانية بأكملها بسرعةٍ جنونية إلى برميل بارود، وكان وزراء الحكومة يخشون من أن يشعل الراديكاليون فتيل الثورة خاصة في مدينة مانشستر التي أصبحت ميدانًا للنشاط الراديكالي خلال الأعوام التي سبقت مذبحة بيترلو.

وقد كانت مهمة هنري أدينجتون Henry Addington الملقب باللورد سيدماوث Lord Sidmouth- وزير الداخلية البريطاني آنذاك في الفترة (١٨١٢-١٨٢٢) - هي الحفاظ على غطاء برميل البارود هذا محكم الغلق بعناية. فعلى الرغم من أن هذا السياسي الشهير - الذي شغل مناصب عليا في بريطانيا كان أبرزها رئاسة مجلس العموم في عام ١٨٠٥، ورئاسة الوزراء ووزارة الخزانة في الفترة بين عامي(١٨٠١-١٨٠٤) كان قد أعرب كثيرًا عن تعاطفه مع محنة الفقراء والظروف التي تعيشها المصانع، إلا أنه قد آمن أولًا وقبل كل شيء بسيادة القانون، وقد شارك أدينجتون رئيس الوزراء لورد ليفربول Lord Liverpool

(١٨١٢-١٨٢٧) ، الإيمان بأن الحكومة الصالحة يجب أن تعتمد على الحفاظ الصارم على الانضباط إزاء الانفلات الأمني والأعمال الخارجة عن القانون(٣١).

وترتب على ذلك اعتماد الحكومة لنظام قمعي متصاعد، حيث أصدرت سلسلة من "مشاريع قوانين تكميم الأفواه " ، ولم تتهاون مع أي اتجاهات باستثناء إلغاء «الاحتجاز التعسفي » في عام ١٨١٧، والذي كانت وثيقة «العهد الأعظم Magna Carta» ذاتها قد ألغته في القرن الثالث عشر، وظلت الغالبية العظمى من البريطانيين تعاني من الضرائب الباهظة دون تمثيلهم في البرلمان، في الوقت الذي تم فيه تقييد حرية الصحافة ، والتضييق عليها من خلال زيادة مقدار ضريبة التمغة Stamp Tax"، التي كانت قد فُرِضت عام ١٧١٢، وكان مقدارها بنس ونصف على كل عدد، ثم زيدت حتى وصلت عام ١٨١٥ إلى أربع بنسات ، فكان صاحب الجريدة وقتئذ لا يستطيع أن يربح ربحًا معقولًا إلا إذا باعها بتسع بنسات، وهو ثمن باهظ في ذلك الوقت(٣٢) ، وكان المغزى من ذلك واضحا وهو محاربة هذه الجرائد وإثناء الناس عن قرائتها .

وفي خضم تلك الأيام الصعبة تم حظر النقابات العمالية بكل صرامة، واعترضت وزارة الداخلية الخدمات البريدية بشكل روتيني ، وقامت بأخذ نسخ من الرسائل المتبادلة بين الراديكاليين والنشطاء السياسيين المشتبه فيهم،وأصبح البرلمان قلقًا من التزايد الملحوظ لأنشطة تطالب بالإصلاح، حيث اعتبرها متطرفة من قبل مجموعات مثل نوادي هامبدن Hampden Clubs التي تأسست عام ١٨١٢ ، و جمعية محبي الخير السبنسيين Spencean Philanthropists(٣٣)، وكان الخطيب هنري هانت Henry Hunt ،أحد أبرز أقطاب الراديكالية الشعبية في أوائل القرن التاسع عشر ، و الصوت الأكثر إقناعًا على منصات الاحتجاجات ، ففي إحدى التظاهرات الكبرى في حقول سبا Spa Fields بلندن في ١٥ نوفمبر ١٨١٦، كان يحمل كتابًا أحمر يحتوي على قائمة من المعاصرين ، من كبار رجال الدولة ، وأعضاء مجلس اللوردات ، ممن اعتبرهم رمزًا للفساد، وعقب خلال المظاهرة قائلًا: "ما سبب النقص في الطلب على العمالة؟ تحصيل الضرائب. ما هو سبب الضرائب؟ الفساد ، إن كل ما يتعلق بوسائل العيش أو وسائل الراحة خاضع للضريبة، ألم يتم فرض ضرائب على رغيف الخبز ؟ ألم يتم فرض ضرائب على الجعة ؟ أليس كل ما يأكلونه ،أو يشربونه ، أو يرتدونه ، وحتى يقولونه ، خاضع للضريبة ؟ تلك الضرائب المفروضة من قبل

فصيل من المتاجرين بالمقاعد البرلمانية في الأقاليم الذين لا يفكرون في شيء سوى قمع الشعب ، والعيش على نهب أقوات البؤساء"([٣٤]) ،وقال هانت أيضاً في إحدى خطبه" إن كل رجل وامرأة وطفل يجب أن يكون حرًا في ممارسة عقيدته ، دون أن يحاسبه أحد، وأن يتمتع جميع الناس من الملك إلى المتسول بحقوق متساوية "([٣٥])،وقد استقطبت الراديكالية كثيرًا من الراغبين في الإصلاح وبدت بالنسبة لهم خطابًا تحرريًا ساد في المدن الصناعية ، وشنت حربًا على البرلمان المراد إصلاحه ، في الوقت الذي اتهمت فيه السلطات والموالون لها هانت وأقطاب الراديكاليين بأنهم ديماجوجيين متغطرسين يحرضون الناس على التمرد المسلح .

وفي ٢٨ يناير ١٨١٧ أعلن اللورد سيدماوث أن الوصي على العرش تعرض لمحاولة اغتيال حيث اخترق حجرين زجاج العربة الملكية أثناء عودته من مجلس اللوردات إلى القصر الملكي بعد إلقاءه خطاب العرش في الجلسة الافتتاحية للبرلمان .([٣٦]) وكذلك خروج مسيرة الجوعى أو ما أطلق عليه مسيرة البلانكتيرز(حاملي الأغطية Blanketeers)- سُميت كذلك بسبب أغطية النوم التي حملها المتظاهرون معهم للنوم في الطريق- حيث تجمع حشد من ٥٠٠٠ شخص من النساجين والغزالين في ١٠ مارس عام ١٨١٧ في حقول سانت بيتر بمانشستر بغرض إرسال بعض منهم للتظاهر في لندن ، وتقديم طلباتهم في التماس إلى الأمير الوصي لإجبار البرلمان على تنفيذ الإصلاح ،وأعلنوا في التماسهم أهدافهم السياسية وهي أن "من حق كل ذكر يدفع الضرائب أن يدلي بصوته ؛و أن يصبح الذكور في سن الثامنة عشرة مؤهلين للتصويت ؛ أن يتم انتخاب البرلمانات سنويًا ؛ و أن يرسل كل عشرين ألف مواطن عضوًا إلى مجلس العموم ؛وأن الموهبة والفضيلة هما المؤهلات الضرورية فقط لهذا الترشح"([٣٧]). وعلى الرغم من أن حراس الملك فرقوا الحشودَ دون وقوع إصابات، فقد تم اعتقال منظمي المسيرة في ستوكبورت ، وتم احتجازهم عدة أشهر دون توجيه أي تهم إليهم بموجب قانون الطوارئ الذي كان ساري المفعول وأُجّل مثولهم أمام القضاء ، وبدا أن الفكرة ذاتها أصابت الحكومة بالرعب ([٣٨]) وخشيت من أن تكون المظاهرة بمثابة كرة ثلج تجلب قوة هائلة من الأعداد إلى العاصمة لإجبار الحكومة على تلبية مطالبهم ، كما حدث أثناء الثورة المجيدة عام ١٦٨٨.

على هذا النحو تعرضت حركة الإصلاح لمحاولات التفتيت باعتقال قادتها في الأقاليم والتنكيل بهم ، وتم استغلال هذه الأحداث كذريعة لقمع كل أشكال الاحتجاج وشُنت حملة

واسعة لاحتواء التذمر وإحكام القبضة الأمنية على المواطنين خوفًا من حدوث عصيان مسلح ، ورأت السلطات ضرورة إبقاء أبناء الطبقات الدنيا تحت سيطرتهم عن طريق استخدام العنف في سحق الاحتجاج ، وتلقين دعاة الإصلاح درسا رادعًا .

قدم وزير الداخلية ، اللورد سيدماوث ، مشروع قانون للبرلمان في ٢٤ فبراير ١٨١٧ لتعليق العمل بقانون "المثول أمام القضاء Habeas Corpus Act "،الصادر عام ١٦٧٩ في عهد الملك شارل الثاني والغاية منه ضمان الحرية الشخصية للمواطن وحمايته من تعسف السلطة ويتضمن القواعد الأساسية المتعلقة بحماية المواطن من الاعتقال والاجراءات القانونية اللازمة لاعتقاله وتقديمه للمحاكمة ([٣٩])، وأكد سيدماوث في خطابه إن هناك "مؤامرة غادرة تهدف إلى الإطاحة بالحكومة القائمة" وأشار إلى" الروح الخبيثة التي جلبت مثل هذا العار على الشخصية الشعبية "و"هذه الروح التي سادت في البلاد منذ فترة طويلة ، و بخاصة منذ بدء الثورة الفرنسية ،وقللت من شأن انتصارات بريطانيا وزادت من تجرؤ أعدائها ، وبعد الحرب أثارت السخط وشجعت على العنف، وتم إنشاء تنظيمات في كل حي ، تحت مظهر المطالبة بالإصلاح البرلماني، لكنني مقتنع بأن تلك بمثابة ذريعة خادعة ترددها ألسنة المتآمرين فقط ، ولكن الثورة والتمرد يكمنان في قلوبهم " وأكد أن تعليق القانون ضمان لأمن رعايا جلالته المسالمين".([٤٠])، وبالفعل تمت الموافقة على تعليق القانون في ٤ مارس، وتقدم سيدماوث في الشهر نفسه بمشروع قانون يحظر عقد الاجتماعات المثيرة للفتنة Seditious Meetings Act، فتم منع عقد اجتماع يحضره أكثر من خمسون شخصًا، وصدر قانون الخيانة Treason Act الذي جعل من أي محاولة لاغتيال الأمير الوصي خيانة عظمى، كل هذه القوانين تم تمريرها عبر المجلسين(العموم واللوردات) بيسر غير عادي.([٤١])

وقد زُج ببعض الناشرين في السجون بسبب تعريضهم بالملك ، كما احتُجز عدد من الإصلاحيين للاشتباه بهم في عام ١٨١٧، أمثال توماس إيفانز Thomas Evans وجرافينر هينسون Gravener Henson وجون نايت John Knight وصموئيل بامفورد Samuel Bamford، وعوقب القائمون بالاحتجاجات المنظمة بالسجن أو حتى بـ "الترحيل " المرعب" إلى أستراليا. ([42]) أدت الإجراءات القمعية إلى زيادة السخط حد الاحتراق ، وساعدت الريبة على توسيع الخرق، وقد وصف الناس تلك المرحلة بأنها "أبشع تباعد وجفوة ما بين الشعب

والحكومة منذ عام ١٦٨٨."([٤٣]) ويبدو أن هذه الإجراءات كانت السبب في أن حركة الإصلاح لم تقم سوى بالقليل من التعبير المنظم خلال معظم عام ١٨١٨.

في عام ١٨١٨نفسه ، تعرضت بريطانيا لكساد تجاري كارثي؛ وهو ما كان يُعد إحدى أبرز توابع الحروب مع فرنسا. وقد كان رد فعل أصحاب المصانع متوقعًا؛ إذ قاموا بتخفيض المرتبات والأجور مجددًا؛ فانخفضت أجور النساجين من خمسة عشر شلنًا أسبوعيًا إلى خمسة شلنات فقط، كما انخفضت دخول الغزالين بمقدار الثلث. ورغم ذلك، لم يقدم أرباب العمل أي معونات للأسر العاملة التي لم تستطع إطعام نفسها وذويها بمثل هذه الأجور الزهيدة. وقد كان لهذا الركود الاقتصادي تأثير سلبي على مدن مقاطعة لانكشاير التي كانت تعتمد اعتمادًا كليًا على صناعة القطن وتقنياته. وعلى إثر ذلك، حدثت سلسلة من الإضرابات على يد عمال البناء أولًا، ثم عمال المناجم، تلاهم إضراب الغزالين والنساجين، كما نزل آلاف الغزالين إلى شوارع مانشستر في شهر سبتمبر، وهدد آخرون بالهجوم على المصانع في مدينة ستوكبورت، ([٤٤])، وخلال الإضراب العظيم عام ١٨١٨، سار الغزالون في بيكاديللي Piccadilly بنظام أذهل السلطات ، حتى أن الجنرال بينج Byng قال معلقًا على ما شاهده في تلك المناسبة:"إن السلوك المسالم للعديد من آلاف العاطلين عن العمل ليس طبيعيًا"،وهذه العبارة تستحق التوقف ويبدو منها أن الذهول والذعر قد أصاب المنتمين للطبقات العليا الذين طالما وصفوا الإصلاحيين بأنهم" رعاع"، حيث اكتشفوا أنهم ليسوا كذلك ([٤٥]).

<u>رفض الحكومة الاستجابة لمطالب الإصلاح وتحرك الراديكاليين في مانشستر :-</u>

بدا واضحًا أن أعمال القمع والاعتقال التي مارستها السلطات في عام ١٨١٧ ،كان لها تأثير معاكس لما أرادته الطبقات الحاكمة، فقد أدت إلى تعزيز شعبية الإصلاحيين الراديكاليين ، كما تواصلت الإضرابات والاضطرابات والمناوشات حتى عام ١٨١٩. وفي تلك الأثناء، حاول العديد من نواب البرلمان في وستمنستر Westminster اقتراح حلول للأزمة ولكن دون جدوى؛ حيث رُفض اقتراح المصلح السياسي سير فرانسيس بورديت Francis Burdett الداعي للإصلاح البرلماني، كما تم عرقلة مشروع القانون المقترح من قِبل السياسي الشهير سير روبرت بيل Robert Peel والداعي إلى تقليل وتنظيم ساعات عمل الأطفال في المطاحن؛ وعليه، فقد استمر الهجوم على المصانع وأصحابها وممتلكاتهم، وقد أفضى كل ذلك إلى زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية وانكماش التجارة. وأصبحت البلاد في حالة

استقطاب حاد وازدادت أعداد العمال الساخطين ، وأضحت الطبقات الحاكمة أكثر ميلًا لاستخدام القوة (٤٦)وعلى هذا النحو جاء عام ١٨١٩ ليظهر الإصلاحيون بشكل أقوى مما كانوا عليه من قبل ، لأنهم ارتدوا عباءة الدستوريين ، وطالبوا بحقوق ، كان من الصعب إنكار بعضها بموجب القانون ، هذه الحقوق هي حق التنظيم السياسي ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع العام ؛ والأهم من ذلك ، الحق في التصويت ، وبالنسبة للطبقات الحاكمة فقد ظلت تناصب الإصلاحيين العداء لأنها أيقنت أن الاصلاحيين لن يكتفوا بتمديد الحقوق الانتخابية لتشمل "الطبقات الدنيا" ،و أن حصول هؤلاء على هذه الحقوق يعني، إن آجلاً أو عاجلاً ، نهاية النظام القديم .

على أية حال بلغ الضغط الناشئ عن الظروف الاقتصادية السيئة ذروته في عام ١٨١٩، مما عزز ميل العمال ، والنساجين خاصة ، نحو الراديكالية والتطرف السياسي؛ ففي يناير من العام ذاته ، تجمهر حشد ضخم مؤلف من حوالي عشرة آلاف رجل في حقول القديس بيتر بمدينة مانشستر للاستماع إلى الخطيب هانت ، ومطالبة الوصي على العرش بانتقاء وزرائه الذين سيتوجب عليهم إلغاء قوانين الذرة، غير أن هذا التجمع – الذي تم في حضور قوات الفرسان – قد انفض دون وقوع أي حوادث عنف (٤٧).

وقد أثارت سلسلة التجمعات التي وقعت في مدن مانشستر وبرمنجهام ولندن في عام ١٨١٩ قلق الحكومة والموالين لها ، خاصة بعد الدعوة إلى تحرك وطني ، تمثل في انتخاب البارون تشارلز وولسيلي Charles Wolseley ، في برمنجهام في يوليو ، كـ "محامٍ تشريعي" لتمثيل الفئات غير الممثلة في البرلمان ، مما أشار إلى تطور الأمر إلى مرحلة أكثر خطورة ، وفي حديثه إلى حوالي ١٠٠٠٠ من الإصلاحيين ، توقع وولسيلي ، الذي شهد حادثة اقتحام الباستيل في باريس ، "أن نظيرتها الإنجليزية وشيكة". (٤٨) وبعد أن أُختير هذا الرجل في الاقتراع الراديكالي ، قررت بعض المدن الشمالية، التي لم تكن ممثلة في مجلس العموم ، ومنها مانشستر، أن تحذو حذوهم، وهو ما أصبح بمثابة تحدٍ للبرلمان والحكومة معًا(٤٩) ونستطيع أن نلمح الخوف العميق الذي أثاره تحول "الغوغاء" إلى فئة منضبطة تقوم بما يشبه الانتفاضة الشعبية ،مما كتب أحد الموالين للحكومة في يوركشاير: "مسلح أو غير

مسلح يا سيدي ، أنا أعتبر هذه الاجتماعات ، مثل ذلك الذي عُقد في مانشستر ، ليست سوى انتفاضات شعبية. وأعتقد أنها إذا استمرت ستنتهي بتمرد عام"([٥٠]) .

و على الرغم من أنه في كل اجتماعات الإصلاحيين ، كان يتم إصدار قرارات تدين بشدة النظام التمثيلي السائد آنذاك في البرلمان ، وتطالب بالاقتراع العام وبانتخابات برلمانية سنوية ،إلا أن أيًا منها لم يقترح مطلقًا او يدعو بأي حال من الأحوال إلى القيام بعمل ثوري أو أعمال شغب ([٥١]) وبإيعاز من الحكومة تحركت السلطات البلدية لتعقد اجتماعات لتظهر من خلالها للجماهير دعمها للحكومة في مواجهة اجتماعات الإصلاحيين التي أظهروها بمظهر المهدد للسلم العام، ففي٩ يوليو ١٨١٩ اجتمع القضاة، ورؤساء البلديات، ورجال الشرطة ورجال الكنيسة، وعدد من السكان في مانشستر وسالفورد، وأكدوا أنهم يأسفون بشدة للصعوبات التي أبتليت بعواقبها الطبقات العاملة ، وأرباب أعمالهم الذين ترتبط مصالحهم بمصالح العمال بشكل وثيق ، وأكدوا أن هذه الظروف القاسية ليست خاصة ببريطانيا وحدها بل متفشية في بلاد أخرى، وأكدوا كذلك أن هناك جماعات تهدف إلى إسقاط الدستور تحت ذريعة الاصلاح البرلماني([٥٢])

وفي ضوء انتخاب وولسيلي أثيرت مسألة تحديد ماهية "الخطب غير القانونية" التي تبرر استخدام القوة من جانب السلطات، حيث كتب هنري هوبهاوس Henry Hobhouse– وكيل وزارة الداخلية– إلى قضاة الأمن في لانكشاير([٥٣]) في مارس قائلًا: "يبدو أن البلاد لن تهدأ حتى يتم إراقة الدماء إما بالقانون أو بالسيف"([٥٤])، كما أخطر هوبهاوس القاضي نوريس Norris ، رئيس هيئة قضاة مانشستر، بأنه بناء على ما حدث فإن "اللورد سيدماوث يأمل أنه إذا تمت محاولة إجراء مثل هذه الانتخابات في مانشستر ، يجب أن يتم اتخاذ تدابير لتقديم الجناة إلى العدالة. "([٥٥])

وقد عملت الحكومة خلال الأشهر التالية على إيجاد مبرر قانوني للقضاة لإرسال قوات لتفريق تلك التجمهرات عندما يكون حدوث أعمال شغب أمرًا متوقعًا ، وفي أول يوليو ١٨١٩، كتب القضاة إلى سيدماوث – وزير الداخلية – محذرين من أن "الانتفاضة العامة" باتت وشيكة الحدوث، وأن "الضائقة الشديدة التي يمر بها العمال" يتم تسليط الضوء عليها عبر"الصحافة الحرة بلا قيود" وذلك بخلاف"الخطب الرنانة التي يلقيها بعض الديماجوجيين والغوغائيين اليائسين في تجمعاتهم الأسبوعية".وقد اشتكى القضاة من أنهم"لا يملكون أي

سلطة لمنع تلك التجمهرات التي تُعقد أسبوعيًا"، ومن أنه قد أعيتهم الحيلة بشأن كيفية التصدي للمذاهب المتطرفة الآخذة في الانتشار. إلا ان وزارة الداخلية طمأنتهم سرًا بأنه" قد يشعر القاضي في الحالات القصوى بأنه يتحتم عليه التصرف حتى دون دليل، والاعتماد على البرلمان للحصول على الضمانات"(٥٦).

من كل ما سبق يتبين أن الجماهير كانت معبأة ومشحونة بفعل الركود الصناعي وارتفاع الضرائب وأسعار المواد الغذائية، مما دفعها إلى تنظيم اجتماع السادس عشر من أغسطس ١٨١٩، ولكنها قامت بتغليف هذه الأسباب الاقتصادية بغلاف سياسي تمثل في المطالبة بإصلاح النظام الانتخابي ، وعلى هذه الخلفية، تم تنظيم" تجمهر كبير" من قِبل اتحاد مانشستر الوطني الذي شكله مؤسسو صحيفة مانشستر أوبزيرفر، لسان حال الراديكاليين في مانشستر، فكتب جوزيف جونسون Joseph Johnson – سكرتير الاتحاد – إلى هنري هانت – أحد أبرز قادة الإصلاح – يطلب منه أن يترأس التجمع المقرر حشده في مانشستر في الثاني من أغسطس عام ١٨١٩؛ وذلك بقوله: "لن ترى شيئًا في شوارع مانشستر والبلدات المحيطة بها سوى الجوع والخراب والدمار، إن حالة هذه المدينة لمروعةً حقًا. وأنا لا أعتقد أنه يمكن منع هذه الانتفاضة بسهولة. وإني لكلى يقين من أنك على استعداد لقيادة هذه الانتفاضة"(٥٧).

غير أن رسالة جونسون الموجهة إلى هانت قد تم اعتراضها دون علمهما من قِبل جواسيس الحكومة قبل إرسالها إلى وجهتها؛ وهي الرسالة التي أكدت شكوك ومخاوف الحكومة بشأن التخطيط للقيام بتمرد عام مسلح. وعلى أي حال، فقد تم تأجيل هذا التجمهر العام – الذي كان من المقرر حشده في البداية في الثاني من أغسطس – إلى التاسع من الشهر ذاته. وقد ذكرت صحيفة" مانشستر أوبزرفر" أن الدعوة إلى هذا الحشد كانت "من أجل دفع الحكومة البريطانية لاتباع أكثر الطرق سرعة وفاعلية للقيام بإصلاح جذري في البرلمان بمجلسيه العموم واللوردات، والنظر في مدى ملائمة قيام سكان مانشستر غير الممثلين في البرلمان بانتخاب شخص يمثلهم فيه"، ليشكل تتويجا لمسار العمل الدستوري الجديد . وكان من المزمع أن يتم ترشيح هانت في الاجتماع المرتقب ليكون ممثلًا شعبيا عن العمال في لانكشاير،هنا أعلن القضاة أن الاجتماع المقترح غير قانوني، وبناءً على ذلك، قرر

الإصلاحيون أخذ مشورة مستشار قانوني، وتم تكليف السيد ساكستونSaxton ،رئيس تحرير"الأوبزرفر"، الذي توجه إلى ليفربول لهذا الغرض، وقد عاد ومعه القول الفصل، "أن نية اختيار النواب، خلافا للقانون القائم ، تميل بشكل كبير إلى جعل الاجتماع المقترح مثيرًا للفتنة". وبقبولهم لهذا الحكم ، تخلى الإصلاحيون عن الاجتماع على الفور وقاموا بمراجعة برنامجهم بعناية. وفقًا لذلك، في ٧ أغسطس ، نشرت "الأوبزرفر" إشعارًا يطالب رئيس البلدية ،ومسؤولي الامن [أي طُلب من المسؤولين الثلاثة الرئيسيين في محكمة ليت Leet] من قبل ٧٠٠ شخص بعقد اجتماع "للنظر في مدى صلاحية تبني أكثر الوسائل قانونية وفعالية لتنفيذ الإصلاح في مجلس العموم"، ولكن المسؤولين رفضوا القيام بذلك بل و اعتبروا هذا الإعلان نذير سوء يهدد بعنف ثوري ، وقرروا الإعلان عن عدم شرعية وقانونية هذا التجمهر المزمع عقده، وحذروا المواطنين من المشاركة فيه (٥٨)، ربما على أمل أن يستجيب المواطنون لتحذيرات القضاة مما يؤدي إلى فشل الاجتماع .

وإزاء ذلك، قام الراديكاليون الثوريون– الذين شعروا بخطورة الموقف – بتغيير موعد التجمهر للمرة الثانية من يوم التاسع من أغسطس إلى يوم السادس عشر من الشهر ذاته، عن طريق إشعار (قائمة حملت توقيعات ما يقرب من ١٣٠٠ مواطن)، وأعلنوا أن هانت سيتولى الرئاسة في الساعة الثانية عشرة، و أن الهدف من هذا التجمع ليس إلا "النظر في مدى ملاءمة اعتماد أكثر الوسائل القانونية والفعالة للظفر بإصلاح البرلمان بمجلسيه العموم واللوردات"(٥٩).هنا بدا واضحا أن هناك أزمة كبرى على وشك الحدوث.

وقد أكد صموئيل بامفورد– المصلح الراديكالي– على سلمية هذا التجمهر؛ وذلك بقوله: "لقد اعتُبر من الملائم والمستحسن أن يكون هذا التجمهر ذو فعالية أخلاقية وسلمية قدر الإمكان، وأن يخرج كمشهد لم يسبق له مثيل في إنجلترا"(٦٠). كما أصدر قادة ومنظمو هذا التجمهر المرتقب تعليمات إلى كافة العمال والصناع المشاركين بالالتزام "بالحنكة والرزانة والنظام والسلام"، مشددين على "حظر جميع الأسلحة الهجومية والدفاعية طوال مدة التظاهر السلمي"(٦١). فيما حض هنري هانت جميع المشاركين على أن يأتوا "غير متسلحين بأي سلاح سوى سلاح الإرادة الحرة والضمير الحي فقط"(٦٢).

غير أنه قد تم إجراء تدريبات ليلية لكافة فرق العمال المشاركة في هذا التجمهر في حقول البلدات المحيطة بمانشستر، بدعوى السير إلى مكان الاجتماع بشكل منظم ؛ ولكن، كما لاحظ السيد نوريس ، رئيس هيئة قضاة مانشستر، "لم يكن الانضباط العسكري شرطًا لهذا الغرض، بل كانت هذه التدريبات الشيء الأكثر إثارة لقلق سلطات مانشستر، بحيث كان من المستحيل أن تخطئه عين" باختصار ، كما لاحظت هيئة المحلفين الكبرى في محكمة ناحية سالفورد ، في خطابهم أمام القضاة ، "لقد نضجت روح الفتنة التي لا تهدأ وازدادت قوتها، وأصبحت تتخذ الآن نبرة التحدي ، وتتبع نظامًا محكمًا ، يشير إلى جهد حثيث لتوريط البلاد في أهوال الثورة "(٦٣).

وقد بدا واضحًا أن هذه المسألة زادت من مخاوف السلطات المحلية وعليه، فقد تم نشر إعلان ملكي في ٣ أغسطس يحظر ممارسة جميع أعمال التدريبات في مانشستر، ولكن في ٩ أغسطس، أبلغ أحد مخبري الحكومة قضاة بلدة روتشديل أنه قد شاهد سبعمائة رجل يتدربون في جماعات في منتزه تاندل هيل Tandle Hill الريفي بمانشستر في اليوم السابق، وأنهم "مؤهلون للتعامل مع أي قوات نظامية، ولا ينقصهم سوى السلاح فقط". وعندئذٍ بدا واضحا الخوف من الزخم الكبير حول الاجتماع و أصبح القضاة مقتنعين تمام الاقتناع بأن الوضع بات ينذر بالفعل بالخطر الشديد وبحالة الطوارئ التي تبرر العمل الوقائي؛ فبدأوا بتجميع عشرات الرجال الموالين للحكومة حتى يشهدوا ويقسموا أمام المحاكم بأن المدينة أضحت عرضة لخطر الثورة (٦٤)، كما تم إصدار إشعار عام في ١٣و١٥أغسطس، نُشِر كملصق في شوارع مانشستر، من قبل رؤساء البلديات و رجال شرطة مانشستر و سالفورد، يعلن أن القضاة " يوصون المواطنين بشدة " بالبقاء في منازلهم في هذا يوم الاثنين ١٦ أغسطس ١٨١٩(٦٥).

من النادر أن نلمس في الأوراق المعاصرة أدلة كثيرة على أن الحكومة قدمت كل مساعدة ممكنة للسلطات المحلية في استعداداتها لتفادي حدوث هذه الأزمة الوشيكة؛ و بدا واضحا أن اللورد سيدماوث كان على اتصال دائم بالقضاة، حيث كان يرى أن المسئولية تقع في الواقع على عاتقهم القضاة لأنهم كانوا يتصرفون في جميع المناسبات العادية بالكامل وفقًا لسلطتهم الفردية ، وعند الضرورة ، يمكنهم وحدهم السماح للجيش بالتدخل للمساعدة في قمع أعمال

الشغب، دون الرجوع بأي شكل من الأشكال إلى وزير الداخلية، أو الحصول على سلطة إضافية منه.([٦٦])

ومع ذلك كان يمكن لوزير الداخلية في حالة وجود أعمال تذمر وشغب فقط أن يُسدي النصيحة ، وفي بعض الأحيان يكون ذلك غير ممكن في الظروف التي تستوجب قرارًا فوريًا من جانب القضاة، لهذه الأسباب ، لم يصدر اللورد سيدماوث أي توجيهات صريحة لقضاة مانشستر فيما يتعلق باستخدام الجيش. وبعد أن أعلن القضاة عزمهم على تنفيذ "قانون المراقبة والاعتقال Watch and Ward Act"،"وافق سيدماوث في الثاني من أغسطس على هذا القرار، ولكن بحلول الرابع من أغسطس كتب هنري هوبهاوس– وكيل وزارة الداخلية – عبارات قوية إلى جيمس نوريس كبير القضاة مؤكدًا:" إن لورد سيدماوث يميل بقوة أكبر إلى عدم جدوى محاولة منع الاجتماع بالقوة، حتى لو نزعوا إلى الفتنة أو شرعوا في انتخاب النائب البرلماني"، وكان اللورد سيدماوث يرى من الحكمة الامتناع عن أي محاولة لتفريق الجماهير ما لم يشرعوا في ارتكاب جناية أو أعمال شغب."([٦٧]) ومن الواضح أن هوبهاوس، بتوجيه من سيدماوث، كان يحاول إثناء قضاة مانشستر عن استخدام القوة، ويبدو أن هذه الدعوة لضبط النفس كانت خطوة للوراء من جانب وزارة الداخلية ولكنها جاءت بعد فوات الأوان، مما يدل على التخبط الذي أدارت به وزارة الداخلية الأزمة.

وعلى كل حال فقد أكمل القضاة استعداداتهم، والتي جاءت على نحو ما كان يتم إجراؤه في مناسبات أخرى سابقة عندما كانوا يتوقعون حشد اجتماعات صاخبة، وكانت على النحو التالي : تشكيل لجنة خاصة من هيئة القضاة ظلت في حالة انعقاد مستمر خلال الأيام الثلاثة السابقة للتظاهرة، تقرر عدم إيقاف الحشود التي كان من المتوقع أن تتدفق من بلدات مجاورة وعبر طرق مختلفة ، وتقرر السماح لها بالوصول إلى وجهتها، ولمّا كان القضاة قلقين من أن ينتهي هذا التجمهر الكبير بأعمال شغب أو تمرد عام، فقد اتخذوا الترتيبات اللازمة لنشر عدد كبير من القوات النظامية والوحدات الاحتياطية([٦٨]).

وفيما يتعلق بالاستعدادات العسكرية، فهناك سرد مفصل، قدمه السير ويليام جوليفي William Jolliffe ،الذي كان، بصفته ملازمًا في فرقة فرسان الهوسار الخامسة عشر، والذي وصف المشهد الذي كان هو أحد أركانه باقتدار. وقد صدق إدوارد سميث Edward Smyth– الذي قاد فرقة من سرب ماكليسفيلد التابع لفيالق يومانري شيشاير في ذلك اليوم

الذي لا يُنسى- على دقة رواية ويليام المؤرخة في ١١ أبريل ١٨٤٥حول الظروف المذكورة التي جاء فيها : "لقد مرت خمسة وعشرون عامًا على وقوع الصدام المؤسف بين سكان مانشستر وجوارها ، والجيش المتمركز في تلك المدينة في ١٦ أغسطس عام ١٨١٩، و كنت ، في ذلك الوقت ، ملازمًا في فرقة فرسان الملك الخامسة عشر المسماة بالهوسار Hussars ، في الفوج الذي تم إيواؤه في ثكنات الفرسان في مانشستر قبل حوالي ستة أسابيع، وتألفت القوة العسكرية المتمركزة في مانشستر من ستة أفواج من فرقة فرسان الملك الخامسة عشر بقيادة العقيد دالريمبلDalrymple، وفرقة واحدة من مدفعية الخيول مزودة بمدفعين تحت قيادة الرائد داينيليDyneley ؛ والفوج الحادي والثلاثين بكامله تقريبا، تحت قيادة العقيد جاي ليسترانج Guy L'Estrange (الذي قاد القوة بأكملها كضابط كبير). كذلك تم إحضار بعض سرايا الفوج الثامن والثمانين وقوة من فرسان اليومانري من مقاطعة تشيشاير Cheshire المجاورة – التي تألفت من ست فرق تراوحت أعداد رجالها ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ رجل تحت قيادة العقيد تاونشيند Townshend- والتي زحفت إلى المدنية في صباح اليوم ذاته تحسبا لوقوع اضطرابات قد تنجم عن الاجتماع المتوقع ؛ أو ربما قبل سويعات من بدء الاجتماع ؛وعدة مئات من جنود المشاة، وفرقة المدفعية الملكية المزودة بمدفعين ثقيلين؛ وأخيرا مائة وعشرين فارسًا من وحدات يومانري مانشستر وسالفورد الاحتياطية ، والذين اتبعوا لفض التظاهرة أسلوبًا أدى إلى تفاقم كوارث ذلك اليوم إلى حد كبير"، ومما يجدر ذكره أن هؤلاء قد تم تجنيدهم في فيلق تم تشكيله عام ١٨١٧، بغرض مساعدة السلطات المدنية في الحفاظ على النظام بشكل رئيسي من قبل كبار رجال الصناعة و الأثرياء، من تجار الذرة والحديد وأصحاب الحانات و صانعي الجبن والزبد والساعات وطابعي الأقمشة والجزارين والخياطين ، ومن غير المعقول افتراض أن مثل هذه القوة ستحتوي على العديد من الفرسان المهرة، حيث تألفت من هؤلاء هيئة عسكرية، بشكل غير حكيم ، لتنفيذ الأوامر الفورية للسلطات المدنية ، وعلى أية حال كان برفقة هؤلاء جميعا أربعمائة رجل من قوات الشرطة ، وأصبحت جميع الفيالق صباح اليوم المشهود على أهبة الاستعداد لتأمين الموقف.([٦٩])

و في منزل السيد بوكستون Buxton في شارع ماونت Mount ، اجتمع القضاة مع عدد من سادة البلدة ، يتشاورون فيما بينهم، وانقسم رأي القضاة فيما يتعلق بالطريقة الصحيحة للإجراءات القانونية التي سيتم اتباعها ، ومع ذلك ، سرعان ما تم التخلص من هذه

العقبة على يد ٣٠ مواطنًا من سكان مانشستر ، الذين عرضوا طواعية أداء القسم ، بأنهم يرون أن هذا التجمع السلمي يعرض سلام المدينة للخطر، وأدار السيد أوزوالد ميلن Oswald Milne القسم لعدد ٣٠ أو ٤٠ شخصًا آخرين، وتحت هذا الغطاء تحرك القضاة الذين لم يكونوا ليتحركوا ، أو يجرؤوا على هذا العمل "دون هذا الثوب القانوني من نسيج العنكبوت الذي غطوا به عُريهم"(٧٠) على حد تعبير صحيفة المانشستر أوبزرفر، وبدا واضحا منذ البداية أن قضاة مانشستر قد خططوا لإظهار القوة ، متجاهلين رغبة سيدماوث في ضبط النفس، وأن القضاة نتيجة قلقهم الشديد بالغوا في تقدير النوايا الثورية للحشد الجماهيري، وهذا هو ما سيطر على ردود أفعالهم.

أحداث التظاهرة :-

جاء اليوم الذي طال انتظاره أخيرًا وبدأ الناس في التجمع في وقت مبكر منذ التاسعة صباحًا في حقول القديس بطرس التي كانت عبارة عن قطعة أرض مفتوحة تقع بجانب شارع ماونت بمدينة مانشستر(٧١). وكان يوم الإثنين السادس عشر من أغسطس لعام ١٨١٩ يوم صيفي حار، مع سماء صافية زرقاء. وكان من المؤكد أن هذا الطقس الجيد – بالنسبة للبريطانيين الذين اعتادوا على الأجواء الباردة الغائمة – قد زاد من حجم الحشد بشكلٍ كبير؛ إذ كان السير من البلدات المحيطة إلى حقول القديس بطرس في الجو البارد الممطر من شأنه أن يكون عاملًا منفرًا(٧٢)، وتم اختيار يوم الاثنين لأنه يوم العطلة الأسبوعية للنساجين وغيرهم من العمال الحرفيين (٧٣) وبحلول الساعة العاشرة والنصف صباحًا، انتقل القضاة إلى منزل في الركن الجنوبي الشرقي من حقل القديس بطرس لمراقبة الفاعليات عن قرب، ونزل أحد القضاة وهو ترافورد Traffordبرفقة ضابط القيادة إلى الميدان(٧٤).

وتكالبت الحشود من كل حدبٍ وصوب إلى حقل القديس بطرس في فرقٍ بنظام وانضباط وفخامة أذهلت المراقبين، فكانوا يسيرون جنبا إلى جنب بخطوة عسكرية وكأنهم أشبه بجنود نظاميين(٧٥)، حيث حرص المسؤولين على انضباط تحركت في ظله المواكب نحو الساحة – فكان هناك قائد لكل مائة يتميز بغصن من الغار في قبعته ، تصاحبهم فرق موسيقية عزفت الأغاني الوطنية ، ورددت الجماهير" فليحفظ الله ملكنا جورج العظيم" كدليل على احترام النظام الملكي وللتأكيد على عدم وجود أية نوايا جمهورية أو تخريبية، ورفرفت الرايات المطرزة

(التي قدمتها الجمعيات النسائية في أجواء احتفالية) فوق الرؤوس، وتصدرت مجموعة من الفتيات مقدمة كل فرقة، وكن يرتدين ملابس بيضاء وقبعات عُرفت بقبعات الحرية(٧٦)، وقد اعتبر البعض أن مشاركة النساء هذه تمثل أول نموذج لنشاط نسائي منظم في العمل السياسي في بريطانيا، وبد واضحا أن هذا التحرك النسائي أثار سخط الموالين للحكومة من المحافظين في المدينة (٧٧).

وقد تباينت التقديرات المتعلقة بأعداد تلك الحشود تباينًا كبيرًا للغاية؛ إذ تراوحت تقديرات المعاصرين للحدث بين ثلاثين ألفًا ومائة وخمسين ألفًا، بينما أشارت التقديرات الحديثة إلى أنها كانت تتراوح بين خمسين ألفًا وثمانين ألفًا، وإذا ما كان لزامًا علينا الميل نحو أحد هذين الفريقين فإننا نميل إلى الرأي القائل بأن العدد الصحيح لا يزيد عن ستين ألفًا؛ وذلك نظرًا لأن سعة أرض الحقل والشوارع المؤدية إليه لم تكن لتستوعب أكثر من هذا العدد(٧٨)،وقد حمل المتظاهرون لافتات تحوي عبارات مثل "لا لقوانين الذرة"، و"نعم للانتخابات البرلمانية السنوية"، و"نعم للاقتراع العام"، و"نعم للتصويت بالاقتراع السري"، "ضربية بدون تشريع ظلم وطغيان"، "التمثيل العادل أو الموت "، وكُتب على راية منطقة ميدلتون " خير لنا أن نموت مثل الرجال، على أن نباع مثل العبيد".(٧٩) وشعار المناضل الاسكتلندي ويليام والاس William Wallace "إن الله يُسَلِّح الوطني".(٨٠) ويبدو أن الذي أثار قلق وانزعاج سلطات مانشستر ليس الرايات والشعارات التي كتبت عليها، بقدر ما أثارها نظام وانضباط تلك الآلاف المؤلفة التي تجمعت في حقول القديس بطرس.

القوات الحكومية تفرق الحشد :-

وباقتراب وقت الظهيرة، تم الدفع بعدة مئات من رجال الشرطة إلى الحقل ، حيث انتظموا في صفين يفصل بينهما بضعة ياردات في وسط الحشد، وذلك في محاولة منها لتشكيل ممر يربط بين المنزل الذي يتواجد به القضاة ومنه يراقبون الحشود المتظاهرة وبين المنصة التي سيلقي عليها زعماء قادة الإصلاح خُطبهم، والتي كانت مؤلفة من عربتين تم ربطهما ببعضهما البعض. ولمّا فطن المتظاهرون إلى أن هذا الإجراء قد يكون المقصود به تشكيل طريق يرسل عبره القضاة ممثليهم لاحقًا لاعتقال متحدثي التجمهر، بدأت الحشود في دفع صفوف قوات الشرطة، وتكتلت على مقربة من المنصة لتشكيل حاجز بشري حولها(٨١).

ومع حلول وقت الظهيرة امتلأ الحقل بالناس لدرجة أن قبعاتهم بدت تلامس بعضها بعضًا ، وكان وجود عدد كبير من النساء والأطفال بين المحتشدين(٨٢) دليل قوي على الطابع السلمي للاجتماع الذي كان الإصلاحيون يعلمون أن بريطانيا بأسرها تترقبه، وبعد الساعة الواحدة ظهرًا بقليل، وصلت عربة مفتوحة كان يجرها رجال، كانت تُقل هنري هانت إلى نهاية شارع سانت بيتر (عند زاوية دينزجيت Deansgate) في مكان يطل على مختلف جنبات ساحة القديس بطرس مما يتيح للجماهير الاستماع إليه حين يتكلم و التعرف على منهجه، ووفقًا لما ذكره ويليام روبرت هاي ، قاضي التحقيق ، في رسالته إلى اللورد سيدماوث في السادس عشر من أغسطس(٨٣) ، ذكر أنه كان برفقة هانت في العربة ثلاثة رجال و إمرأة هي ماري فيلدز Mary Fildes ،زعيمة اتحاد الإصلاح النسائي في مانشستر Manchester Female Reform Union ،والتي "ألحقت بنفسها الخزي والعار بشغلها مقعدًا في العربة"، وكانوا جميعا يرتدون ملابس ذات لون أزرق أو أبيض ، كما زُينت العربة بأعلام بيضاء وزرقاء أيضا ، وقد شق هانت طريقه إلى المنصة بمجرد نزوله من عربته. وقد تواجد إلى جانب هانت على المنصة جون نايت – حلاج القطن والمصلح السياسي – وجوزيف جونسون – منظم التجمهر– وجون ثاكر ساكستون John Thacker Saxton – المدير الإداري لجريدة مانشستر أوبزرفر– والناشر ريتشارد كارلايل Richard Carlile – وجورج سويفت George Swift – المصلح السياسي وصانع الأحذية. وكانت هناك أيضًا أعداد من الصحفيين على رأسهم جون تياس John Tyas مراسل صحيفة التايمز Times، وجون سميث John Smith من جريدة ليفربول ميركوري Liverpool Mercury، وإدوارد بينز Edward Baines – نجل محرر جريدة ليدز ميركوري Leeds Mercury. وبحلول ذلك الوقت، كان حقل القديس بطرس – الذي تبلغ مساحته أحد عشر ألفًا وسبعمائة متر مربع – مكتظًا بعشرات الآلاف من الرجال والنساء بل والأطفال(٨٤).

وقد كان شكل وتنظيم حشود المتظاهرين مبعثرًا إلى حدٍ كبير، وكانت هناك بعض البلبلة والارتباك حول من ينبغي أن يتحدث أولًا، بيد أن أغلبية المتظاهرين قد ذهبوا إلى حقل القديس بطرس في الأساس من أجل الاستماع إلى هنري هانت، الذي عندما تحدث أخيرًا هدأ

الصخب والضجيج. وقد دعا هانت الآلاف الذين تجمعوا أمامه إلى الهدوء والرصانة، لكنه دعاهم أيضًا إلى "ممارسة كامل حقوق الشعب"(٨٥).

وبمجرد أن رأى ويليام هولتون William Hulton – رئيس القضاة – من شرفة المنزل المطل على الحقل الاستقبال الحماسي الذي تلقاه هانت عند وصوله إلى الحشود، سارع بإصدار مذكرة اعتقال للأخير ولكلٍ من جونسون و نايت وجيمس مورهاوس James Moorhouse، وكان الاعتقال السريع لهانت ورفاقه في بداية الاجتماع من وجهة نظر القضاة يهدف إلى منع ذلك الخطيب الناري من إلقاء خطابه، حتى لا يتحقق الهدف من الاجتماع ، وأن يرسخوا لمرة واحدة وإلى الأبد فكرة أن هذه التجمعات السياسية لن يتم التسامح معها منذ ذلك الحين فصاعدًا.(٨٦) وعندما تسلم جوناثان أندروز Jonathan Andrews – قائد قوات الشرطة – مذكرة الاعتقال تلك، اقترح رأيًا مفاده أن تكدس الحشود وتدافعها حول المنصة سيجعل المساعدة العسكرية ضرورية لتنفيذ المذكرة، وعليه، فقد كتب رئيس القضاة هولتون رسالتين، إحداهما موجهة إلى الرائد توماس ترافورد Thomas Trafford– قائد قوات فرسان مانشستر وسالفورد الاحتياطية، والرسالة الأخرى إلى العقيد ليسترانج – القائد العسكري العام في مانشستر– كانتا فحواهما متماثلتين، وجاءتا كالآتي: "سيدي، بصفتي رئيس لجنة القضاة المختارين، أطلب منكم أن تتقدموا فورًا إلى منزل رقم ٦ القاطن بشارع ماونت، الذي يجتمع به القضاة، إذ إننا نرى أن القوات المدنية غير كافية على الإطلاق للحفاظ على الأمن والسلام"(٨٧).

وقد تلقت قوات يومانري مانشستر وسالفورد الاحتياطية هذه الرسالة أولًا؛ نظرًا لتمركزها في شارع بورتلاند على بعد مسافة قصيرة من حقل القديس بطرس. وقام جنود هذه القوات على الفور بإشهار سيوفهم والركض بخيولهم نحو الحقل، وفي الطريق، ارتطم أحد الفرسان بإمرأة تدعى آن فيلدز Ann Fildes في شارع كوبر Cooper وأسقطها أرضًا؛ فأفلتت طفلها الذي كانت تحمله على يديها ليسقط على بعد عدة ياردات على رأسه صريعا ، وبذلك كان الطفل ويليام فيلدز William Fildes البالغ من العمر عامين هو أول ضحية في مذبحة بيترلو(٨٨).

وقبل الساعة الثانية ظهرًا بقليل، وصل عدد ستون رجلًا من قوات فرسان مانشستر وسالفورد الاحتياطية بقيادة الكابتن هيو هورنبي بيرلي Hugh Hornby Birley – صاحب أحد المصانع المحلية – إلى المنزل المتواجد به القضاة ، وعندئذٍ، أوعز جوناثان أندروز – قائد قوات الشرطة – إلى بيرلي بأنه يحتاج إلى مساعدته في تنفيذ مذكرة اعتقال قادة الراديكاليين. وعقب ذلك، كُلف بيرلي رسميًا بالتحرك بقواته نحو المنصة كي يقوم باعتقال قادة وخطباء التجمهر (٨٩).

وقد أُعطيت مذكرة الاعتقال لجوزيف نادين Joseph Nadin – نائب قائد قوات الشرطة – الذي تبعته قوات الفرسان الاحتياطية نحو المنصة ولكن مع اندفاع جنود قوات الاحتياط نحو الأمام، سرعان ما أصبحوا عالقين وسط الحشود، فقاموا – وقد بدت عليهم علامات الذعر – باختراق صفوف المتظاهرين وهم يلوحون بسيوفهم ، وتشير روايات شهود العيان إلى أن هانت كان بالكاد قد بدأ حديثه عند ما بدأ هجوم الفرسان، وأنه كرس جزءًا من هذا الوقت لمناشدة الحشد الإنصات إليه ، ونهى هانت الحشد عن أي تحرك لمقاومة السلطات، وذكّرهم مرة أخرى بأن هذا ما تريده السلطات من أجل اتخاذه كذريعة لتفريق الاجتماع بالقوة، وأكد أنه إذا تم القبض عليه ، فسوف يذهب بهدوء ، لكنه سيحضر إلى المحكمة ٥٠ ألف شاهد ليثبت أنه لم يقل أي شيء مثير للفتنة في الاجتماع (٩٠).

وعندما وصلت القوات إلى المنصة، قام الكابتن هيو بيرلي بهز العربتين التي يقف عليها الخطباء بقوة، ولوح بسيفه وهو يصرخ في وجه هنري هانت قائلًا: "سيد هانت ، لدي مذكرة اعتقال ضدك تخوّل لي توقيفك". وهنا، رد هانت قائلًا: "لن أسلم نفسي إلا لضابط مدني يحمل مذكرة اعتقال ضدي". وعليه، فبمجرد وصول نادين إلى المنصة، قام بتوقيف كل من هانت وجونسون وساكستون و آخرين بمن فيهم جون تياس مراسل صحيفة التايمز، دون أي مقاومة منهم ، أما نايت وموروهاوس فقد تمكنا من الفرار، واحتُجِز هانت ورفاقه في المنزل الذي كان يتواجد به القضاة ؛ حيث تعرض هانت هناك للضرب بالهراوات على رأسه من قبل رجال الشرطة، وكذلك من القاضي هاي الذي ضربه بعصا كبيرة على رأسه بكلتا يديه ،أثناء صعوده الدرج في منزل القضاة ، ضربة مزقت قبعته البيضاء الشهيرة التي أصبحت رمزًا للحركة الإصلاحية. (٩١)

وعقب تنفيذ عملية الاعتقال بنجاح، وبدون قراءة قانون مكافحة الشغب Riot Act ، و بدون سابق إنذار كما كان معتادًا في مثل هذه التجمعات قبل الشروع في تفريقها، بدأت القوات الاحتياطية على الفور في تدمير اللافتات والشعارات والرايات المنصوبة على المنصة. ثم بعد ذلك، حاول الجنود الوصول إلى اللافتات والرايات المرفوعة في وسط الحشود، فانطلقوا بشكل عشوائي نحو اليمين واليسار لانتزاعها، مما أثار الجماهير التي بدأت في الصراخ والتلويح بالعصي التي كانوا يحملونها. (٩٢)

وقد حدث كل ذلك بالطبع على مرأى ومسمع من هولتون– رئيس القضاة – الذي أصابه الذعر والفزع، معتبرًا ذلك اعتداءً من المتظاهرين على جنود قوات الاحتياط، وعندما وصل ليسترانج – القائد العسكري العام لمانشستر– على رأس فرسانه، ووقف تحت النافذة التي كان هولتون يطل منها ، وسأله قائلًا : "ماذا علي أن أفعل؟ –اعترف هولتون بعد ذلك في المحاكمة أنه لم يستشر زملائه القضاة قبل الرد مبررًا ذلك بأنه " لم يعد هناك وقت ، لكي أستشير زملائي القضاة فيما يتعلق بإرسال المزيد من القوات ، لكنهم كانوا معي عند النافذة ، وأتصور أنهم قد سمعوني بالتأكيد ، وكنت أعبر عن الخوف الذين يملأهم ". فجاء رد السيد هولتون بالقرار المصيري المميت على المقدم ليسترانج (الذي أدلى به مرارًا وتكرارًا في المحاكمات) كالتالي: "يا إلهي ، ألا ترى أنهم يهاجمون اليومانري؟ قم بتفريق الحشود في الحال". وعليه، فقد اصطفت فرقة فرسان الملك الخامسة عشر في صف واحد يمتد عبر الطرف الشرقي من حقل القديس بطرس، ثم سارعت باقتحام ساحة المتظاهرين. وفي الوقت ذاته تقريبًا، اقتحمت قوات تشيشاير الاحتياطية الحقل من الناحية الجنوبية(٩٣).

وقد أكد هولتون ، رئيس القضاة ، في محاكمة هانت اللاحقة في يورك York، كدليل على أن استخدام فرسان اليومانري تم بمحض الصدفة ونشأ بحكم الموقف فقط ولم يكن أمرأ تم الترتيب له ؛ أنه عندما أعلن نادين ، نائب قائد الشرطة ، أنه من المستحيل تنفيذ أمر اعتقال هانت ورفاقه بدون قوة عسكرية ، تمت الكتابة إلى قائدي فرسان اليومانري ، موجهًا إياهم لإحضار قواتهم ، لكن فرسان الهوسار ضلوا الطريق ، وبالتالي ، وصل اليومانري أولا، وأضاف أن اليومانري تقدموا في أول الأمر وهم يسيرون جنبا إلى جنب ، لكن صراخ الغوغاء ، والتلويح بعصيهم ، أخاف الخيول غير المدربة جيدا وغير المستخدمة من قبل في مثل هذه

المهمات ، وأنهم لم يتمكنوا من التقدم إلا ببطء شديد بسبب ضغط الجموع ، الذين أحاطوا بهم من الخلف، ليفصلوا بعضهم عن بعض، كما أقسم أن الممر الذي تم إنشاؤه من قبل مجموعة من رجال الشرطة للاتصال مع المنصات سرعان ما تم كسره بفعل احتشاد الجماهير، الذين شبكوا أذرعهم بعضها ببعض، وبذلك أصبحوا تحت رحمة المواطنين الذين ضغطوا عليهم وأحاطوا بهم من جميع الجهات. (٩٤)

ووفقًا لرواية كلٍّ من الضابطين ويليام جوليفي وإدوارد سميث فقد « اكتسحت هجمة فرسان الهوسار، التي أُشير إليها للتو ، هذه الكتلة المختلطة من البشر أمامها ، وأصبح المواطنون ، واليومانري ، والشرطة ، في محاولاتهم المضطربة للهروب، يدهس أحدهم الآخر؛ حتى أنه بحلول الوقت الذي وصلنا فيه إلى نهاية الميدان ، وجدنا الفارين وقد سقطوا أرضا وتكدسوا على ارتفاع كبير فوق مستوى الأرض، لقد دفع الفرسان الناس أمامهم بأسطح سيوفهم ؛ لكن في بعض الأحيان ، عندما يضطر الرجال في مثل هذه المواقف ، كانوا يستخدمون حواف السيوف، سواء من قبل اليومانري، أو من قبل الهوسار أيضًا، واعتقد أن تسعة أعشار إصابات جروح السيوف كانت ناجمة عن سيوف فرسان الهوسار." (٩٥)

ولا تزال هناك قضية مهمة بعد مرور أكثر من مائتي عام ، تشكل موضوعًا للنقاش والخلاف بين المؤرخين المعاصرين وهي أنه في أعقاب بيترلو برز تفسيران لوقوع المذبحة : أحدهما يمثل وجهة نظر إصلاحية أو راديكالية مفادها أن حركة شرعية شعبية إصلاحية انتهت بمذبحة دبرها نظام سياسي فاسد وقمعي، وساهمت فيها مراوغات بل وخيانة من جانب الطبقة الوسطى أو البرجوازية الصناعية والتجارية تمثلت في تخليها عن دعم العمال المحتشدين للمطالبة بالإصلاح، أما وجهة النظر الرسمية أو الحكومية، فقد روجت بأن الحشد كان مسلحًا ويخطط لإثارة تمرد عام، مما وضع السلطات في موقف عصيب يبرر فض التجمع بالقوة المسلحة، وبالتالي يصور المذبحة على أنها معركة ضارية بين طرفين مسلحين(٩٦)، واعتمد أصحاب هذا التفسير على أدلة السلطات الرسمية متجاهلين التقارير المتعددة عن المصابين وروايات شهود العيان المحايدين، وقد روج القضاة وقادة وأفراد الفرق العسكرية أن الجماهير هي التي بادرت باللجوء إلى العنف؛ حيث سرد الرائد داينيلي بسلاح الفرسان النظاميين (الهوسار)، أحداث يوم ١٦ أغسطس ١٨١٩، وكأنه يتحدث عن معركة مع عدو مسلح حيث جاء في تقريره" انتهى التحرك الأول في معركة مانشستر، ويسعدني أن

أقول أنه انتهى بالفشل التام للعدو"([٩٧])،أما روبرت موتري Robert Mutrie، وهو تاجر من مانشستر وشرطيًا خاصًا متطوعًا كان في الخدمة في ذلك اليوم في حقل القديس بطرس، والذي شهد لصالح السلطات الرسمية في التحقيق الخاص بوفاة ضحية بيترلو جون ليس John Lees– المحارب المخضرم في واترلو؛ حيث قال إنه: بمجرد أن هاجم اليومانري الزعيم الراديكالي هنري هانت ، وحاولوا توقيفه ، رأوا الهراوات تتمايل ووابل من الحجارة يُقذف باتجاه الفرسان، كما نشرت جريدة مانشستر ميركوري في ١٩ أغسطس ١٨١٩، رواية أحد المراسلين الذي شاهد"مجموعة من الرجال يسيرون نحو المدينة ، وكان زعيمهم يحمل هراوة كبيرة "، وقد عززت هذه الروايات التصور بأن هناك حشد متآزر نشط يهدد بالخطر،([٩٨]) كل ذلك كان من قبيل التبرير من جانب السلطات لما حدث في أعقاب ذلك.

وبالرجوع إلى شهادة ويليام هولتون ، رئيس القضاة، نجده يؤكد أنه أمر بالهجوم على الحشد لاعتقاده بأن اليومانري معرضين للخطر، والسبب في ذلك أنه رأى عصيًا لدى المتظاهرين يلوحون بها في الهواء وحجارة يقذف بها في اتجاه الفرسان، وأنه "رأى ما تصور أنه مقاومة عامة ". ولكنه عاد فيما بعد أثناء محاكمة قادة الإصلاح وقال :"لم أصرح بأن الحجارة أُلقيت نحو اليومانري ولا يمكنني أن أقسم على ذلك، لقد ألقوا بها كإعراب عن التحدي للجيش"، وهو ما اعتبروه شكلا من أشكال الاستفزاز، ولكن بالرجوع إلى شهادة القس إدوارد ستانليEdward Stanley، راعي كنيسة ألدرليAlderley ، ثم أسقف نورويتشNorwich فيما بعد، الذي جاء إلى مكان الحادث عن غير قصد وبالصدفة البحتة، وشهد الإجراءات من البداية إلى النهاية من الغرفة التي تعلو مباشرة تلك التي كان يجتمع فيها القضاة، نجده يؤكد: "لم أر شيئًا يؤكد فكرة المقاومة، باستثناء موقف واحد أو موقفين أظهر فيهم البعض عدم الرغبة في التخلي عن لافتاتهم؛ و كانت عصيهم، حسب ملاحظتي، عكاكيز عادية للإتكاء، لقد سمعت من أكثر السلطات اعتباراً أن الفرسان تعرضوا للهجوم بالحجارة خلال الفترة القصيرة التي توقفوا فيها قبل تنفيذهم للأوامر، وأدلتي على هذه النقطة سلبية تماما، من المؤكد أنني لم أر شيئًا من هذا القبيل، وكانت عيناي مثبتتين عليهم طيلة الوقت، وأعتقد أنني لم أر أي حجر أكبر من حصاة في المسافة القصيرة التي وقفت فيها، ولم أر أي شيء يُقذف أثناء الموقف بأكمله؛ ولكن، كما ذكرت من قبل، فإن الغبار عند المنصة سرعان ما حجب كل ما حدث بالقرب من تلك البقعة بالتحديد، ولكن لا شك أن

الناس دافعوا عن أنفسهم بكل ما لديهم، بعد أن أصبح الهروب مستحيلا بالنسبة لهم وأغلق الفرسان أي ممر مفتوح أمام الحلقة الخارجية المتقهقرة من الحشد" (٩٩).

وأثناء المحاكمات، ذُكِر دفاعًا عن القضاة أنه قبيل الاجتماع، وصل توماس ووريل مساعد مساح الرصف في مانشستر لتفقد الأرض في الساعة السابعة صباحًا لإزالة أي شيء يمكن استخدامه كسلاح، ونقل نحو ربع حمولة من الأحجار بعيدًا(١٠٠) أي أن الساحة كانت خالية من الأحجار، أما تياس مراسل صحيفة "التايمز"، فقد أكد بشكل قاطع أنه عندما شق اليومانري طريقهم وسط الحشد "لم يتم إلقاء الحجارة عليهم ، ولم يتم إطلاق أي رصاصات نحوهم، وخلال هذه الفترة كان كل شيء هادئًا ومنظمًا، كما لو أن الفرسان كانوا أصدقاء الجموع وساروا بين ظهرانيهم، بمجرد أن قفز هانت وجونسون من العربة، أطلق الفرسان صرختهم : عليكم برياتهم ونتيجة لذلك، اندفع الفرسان على الفور، ليس فقط باتجاه الرايات التي كانت في العربة ، ولكن تلك التي تم نشرها بين الحشد ، فاخترقوا الحشد يمينا ويسارا بشكل عشوائي من أجل الوصول إليها، وقد أدى ذلك إلى أن الناس بدأوا يركضون في جميع الاتجاهات ، ولم يتم إلقاء أي حجارة على الجيش إلا بعد ارتكاب هذا الفعل. ومنذ تلك اللحظة، فقد يومانري مانشستر السيطرة على أعصابهم" وكان توماس ريدفورد أحد أولئك الذين تمسكوا بلافتة فضربه أحد فرسان اليومانري على يديه حتى فُصِل كتفه عن جسده".(١٠١) يتضح مما سبق أن القضاة كانوا قد عقدوا العزم على تفريق الحشد، وأن الجماهير لم تبادر باستخدام العنف وفقًا لرواية شهود العيان، ومنهم القاضي هولتون نفسه.

ولعل المسألة المهمة الأخرى التي أثارت الكثير من النقاش أثناء المحاكمات وفي أروقة البرلمان هي هل قُرئ قانون مكافحة الشغب، الذي كانت تتم قرائته عادة قبل تفريق أي حشد، قبل توجيه المجموعة الثانية من القوات لتفريق الحشد؟، لقد تم التأكيد في المحاكمة على أن القانون قد تمت قراءته بوضوح مرتين من نافذة القضاة ، وعند استجواب القس ستانلي حول هذه النقطة في المحاكمة في عام ١٨٢٢ قال: "لم أسمعه يُقرأ ولم أراه يُقرأ". وأدلى السيد ماكينيل McKennell بشهادة مماثلة ، حيث كان يقف على درج منزل السيد بوكستون أثناء هذه الإجراءات ، عمومًا وبافتراض أنه تمت قراءته ، فإن الوقت المنقضي بين قراءة القانون وتوجه القوات كان أقل بكثير مما نص عليه القانون نفسه.(١٠٢)

وفي غضون عشر دقائق فقط ، نجحت القوات العسكرية في تفريق حشود المتظاهرين، وذلك بعدما أسقطت أحد عشر قتيلًا وأكثر من ستمائة جريح ، أصيبوا بجروح قطعية بالسيوف أو تم سحقهم بسبب تفشي حالة الذعر. وقد تُرك الضحايا مطروحين على الأرض والجرحى دون اسعاف؛ وتحول المشهد إلى ساحة دموية. وحسب شهود العيان، فقد كانت الأرض مغطاة تمامًا بالقبعات والأحذية والهروات والحجارة والآلات الموسيقية وأغصان الغار وعصي الطبول وأشياء أخرى، حيث كان البائسون يرقدون هنا وهناك ممن أصيبوا بجروح خطيرة، وأصبحوا عاجزين عن الحركة؛ وزاد هذا المنظر بشاعة بسبب وجود كثير من النساء بين الضحايا (١٠٣) وبدا أن اليومانري استهدفوا عمدًا "النساء اللواتي كن يرتدين الملابس البيضاء"، و تم تشويه سمعتهن لمجرد خروجهن بجرأة عن دورهن المنزلي التقليدي(١٠٤).

وقد ترك لنا بامفورد صورة لا تنسى عن الميدان حيث قال :" كان الفرسان في حيرة وارتباك وهم يخترقون تلك الكتل المتراصة من البشر؛ وكانوا يلوحون بسيوفهم لتشق طريقًا بين أيادٍ خاوية مرفوعة ورؤوس عارية ؛ ثم شوهدت أطراف مبتورة ، وجماجم مهشمة ، واختلطت الآهات والصيحات بضجيج هذا الارتباك المروع مع صرخات وصلوات وسباب من الحشود التي أصابها الفزع ، وتطاردها السيوف ،وعجزت عن الهروب" ، وأردف بامفورد قائلا: "في غضون عشر دقائق أصبح الحقل مساحة مفتوحة ومهجورة تقريبا، وبقيت المنابر، مع عدد قليل من حوامل الرايات المحطمة ، واللافتات الممزقة أو المتدلية ؛ وفي حين تم إخلاء الحقل بأكمله تبقت قبعات، متناثرة ، شيلان ، وأحذية، وقطع من ملابس الذكور والإناث، مُزِقت و ديست بالأقدام ، وأصبحت ملطخة بالدماء"، وتحدث بامفورد عن "عدة أكوام من البشر بقوا حيث سقطوا وسُحِقوا واختنقوا كانت صرخاتهم تثير الشفقة وتدمي القلوب"." بعد ذلك ترجل فرسان اليومانري – بعضهم لإراحة خيولهم، والبعض الآخر لضبط سروجهم ، والبعض الثالث لمسح سيوفهم."(١٠٥)

وعلى إثر ذلك، اندلعت أعمال شغب في العديد من الشوارع الجانبية لبعض الوقت، كان أشدها خطورة في حي نيو كروس New Cross، الذي تم إطلاق النار فيه من قبل فوج الفرسان الخامس عشر على المتظاهرين ، كما طوردت الجموع الهاربة في الشوارع المختلفة المتفرعة من الميدان ؛ حيث سيطرت الحشود على عدة مباني في هذا الجانب ،لا سيما كنيسة تابعة للكويكرز Quakers ، مدفن مجاور محاط بجدار. احتلوهما لبعض الوقت. وفي

محاولة لإخلاء بعض الجموع الهاربة ، تعرض بعض الفرسان والخيول للضرب بالحجارة والطوب ، مما أدى إلى اشتباكات بين الفرسان والجماهير المنسحبة ، أصيب خلالها عدد من المتظاهرين وكذلك فرسان اليومانري والهوسار بجروح بالغة([١٠٦])، و كانت هناك العديد من قطع الأشجار ملقاة على الأرض ، مما تسبب في سقوط جواد أحد الضباط والعديد من الجنود. ونتيجة لكثرة الضحايا" تم إحضار عربات لنقل الجرحى إلى مستوصف مانشستر حيث تم نقل حالات عديدة إلى المشفى وكان من بينهم رجل توفي هناك جراء إصابته برصاصة في الرأس، وأخر بُترت ساقه ، كما قُتل شرطي يدعى أشورث Ashworth، في حقل القديس بطرس ([١٠٧]).

وانطلقت فرقة الفرسان التي جاءت مسلحة بالبنادق لمرافقة عدد من الأشخاص الذين تم اعتقالهم ، ومن بينهم السيد هانت ، لترحيلهم إلى سجن نيو بايلي New Bailey ، و لبعض الوقت ، قامت القوات بدوريات في البلدات المجاورة، وأصبحت الشوارع شبه خالية ، وأغلقت المتاجر في معظمها. ثم عادت فرق الفرسان إلى ثكناتها. ومما يجدر ذكره أنه قبل طرد الرجال من الميدان ، تم تفتيشهم بدقة ؛ بحثا عن أي بنادق أو مسدسات ، وذكرت التقارير الرسمية أنه تم العثور على مسدس واحد فقط . وفي حوالي الساعة الثامنة مساءً، كُلِفت سرية من فرقة الفرسان الخامسة عشر بتشكيل جزء من دورية ليلية ، وتشكل الجزء الآخر من سريتين من الفوج ٨٨، وقد رابطت هذه الدورية في نيو كروس ، في نهاية شارع أولدهام، وبمجرد أن تمركزت تلك القوات في موقعها، تجمع حشد من الناس حولها، وازادات أعدادهم مع حلول الظلام، حيث قاموا بإلقاء الحجارة على الجنود، ولذلك قام الفرسان عدة مرات بتطهير الأرض عن طريق طرد الجماهير من الشوارع المتفرعة من نيو كروس، لكن هذه المحاولات للتخلص من الفوضى كانت ناجحة فقط لبعض الوقت فكان الناس يلجأون للمنازل أو الممرات الضيقة بين شارع وآخر ثم يعاودون الهجوم على الجنود بعد ذلك.([١٠٨])

والواقع أن هذه الاضطرابات لم تنته في يوم السادس عشر من أغسطس ، بل استمرت لليوم السابع عشر في كلٍ من ستوكبورت وماكلسفيلد وأولدهام، ولم يتم استعادة الهدوء والسلام في مانشستر حتى صباح اليوم التالي. وقد خلَّفت تلك الاضطرابات وأعمال الشغب التي تلت مذبحة بيترلو بالطبع المزيد من القتلى والجرحى؛ فوصل عدد الجرحى إلى ستمائة وأربعة وخمسين، ولكن وفقًا لتقارير لجنة إغاثة ضحايا بيترلو، فقد صادقت على ٤٢١ حالة فقط،

بحلول نهاية عام ١٨١٩، ومن بين هؤلاء، كانت هناك ١٦١ حالة مصابة بضربات السيوف، أما الباقون فكانت إصاباتهم بفعل التدافع والسقوط تحت أقدام المحتشدين أو تحت حوافر الخيول ، وكان هناك أكثر من١٠٠ من المصابين من النساء، في حين كان هناك عشرات من الجرحى الذين لم يطلبوا الإغاثة، لأن جروحهم كانت طفيفة أو لأنهم خشوا من التعرض للإيذاء مثل السجن أو فقدان العمل ([١٠٩])، بينما بلغ عدد القتلى ثمانية عشر ، وقد نُحتت أسماء هؤلاء الثمانية عشر في النصب التذكاري الذي شُيد تخليدًا لذكراهم في عام ٢٠١٩([١١٠]).أي بعد مرور مائتي عام على وقوع المذبحة.

أصداء المذبحة في بريطانيا:-

ويرى عدد من المؤرخين أن بيترلو نجمت بشكل رئيسي عن العلاقات المتفاقمة بين طرفين متناقضين في داخل مانشستر نفسها، وأنها لا تشكل بأي حال من الأحوال جزءا من سياسة قمع حكومي مدروسة، فوفقًا لما خلص إليه دونالد ريد Donald Read، في دراسته عن بيترلو، فقد وضع الحدث في سياقه المحلي، وتبنى وجهة النظر القائلة إن بيترلو، كما تُظهر أدلة وزارة الداخلية، لم تكن أبدًا تحركًا مرغوبًا فيه أو عملًا متعمدًا اندفعت إليه وزارة ليفربول بهذه الدموية كإيماءة قمعية لكبح الطبقات الدنيا، وأنه لو سار قضاة مانشستر على نهج سياسة وزارة الداخلية لما حدثت المذبحة([١١١])، وأعطى ريد أهمية كبيرة للرسالة التي كان سيدماوث قد أرسلها للقضاة قبل اثني عشر يومًا من مذبحة بيترلو، وينصح فيها قضاة مانشستر"بالامتناع عن القيام بأي محاولة لتفريق الغوغاء"، وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية السياق المحلي وتأثيره في الحادثة ووجود عداء شديد من جانب الموالين للحكومة في مانشستر من أرباب البيوت التجارية والصناعية الكبرى تجاه المصلحين الذين ينتمون لطبقة العمال والمتأثرين بفكر اللودية، فإننا لا نستبعد كذلك أن يكون قد تم الوصول" لقرار بيترلو" سرًا بين سيدماوث والقضاة في الأسبوع السابق للاجتماع، ومن المستبعد جدًا أن يتم ترك أي سجل يحمل نص هذا القرار في أوراق وزارة الداخلية الرسمية حتى لايتم كشفه لاحقًا([١١٢])، وإدانة المسؤولين عن تدبير المذبحة، وعلى الرغم من أن الوثائق المعاصرة لا تمكننا من تحديد ما إذا كان ليفربول وسيدماوث طرفين في قرار تفريق الاجتماع بالقوة أم لا، فإن الثابت أن حكومة ليفربول، وكذلك الوصي على العرش قد أعلنوا دعمهم وتأييدهم لتلك القرارات والإجراءات التي اتخذها القضاة ورجال الجيش والشرطة .

وتشير تعليقات اللورد سيدماوث الأولى على الحادثة التي أفضى بها إلى هوبهاوس ولابنته الكبرى، على ما تلقاه من معلومات استخبارية في يوم ١٨ أغسطس ، وإلى ان أنباء سفك الدماء في مانشستر كانت غير متوقعة من جانب حكومة ليفربول ولو أن قضاة مانشستر قد اتبعوا سياسة وزارة الداخلية لما وقعت المذبحة على الإطلاق، وأعرب وزير الداخلية عن عدم وجود شك من جانبه في ممارسة عنف لا داعي له من جانب السلطات ، وأن الإجراءات التي اتبعتها كانت خاطئة، وأن الحكمة كانت تقتضي عدم اللجوء إلى أي محاولة لتفريق الحشد ، ما لم تحدث أعمال شغب، ومع ذلك فقد قال: "لم تكن الإجراءات المتخذة في مانشستر يوم الإثنين ذات طابع عادي ، لكنها ، على ما اعتقد ، ستكون درسًا مفيدًا للمصلحين المعاصرين، هانت ورفاقه رهن الاعتقال وأعلامهم ورموزهم تم الاستيلاء عليها أو تدميرها من قبل قوات الشرطة والجيش ، الذين تصرفوا جميعًا بأكبر قدر من الاعتدال ؛ لكن الصبر والرفق غدا مستحيلا ". وهكذا ، فإن الوسائل التي وضعتها الوزارة تحت تصرف القضاة للحفاظ على السلم قد أثبتت أنها مناسبة تمامًا لهذا الغرض ؛ وبالتالي ، كان من المستحيل، في هذا الوقت أن يعلق على سلوكهم بتوجيه أي لوم لهم.([١١٣]) ويبدو أنه لم يكن بإمكان سيدماوث إدانة القضاة على الملأ، رغم إيمانه بأنهم قد أخطأوا.

واتساقًا مع موقفه السابق قام سيدماوث في ٢١ أغسطس ، بنقل امتنان وشكر الأمير الوصي على العرش إلى حكام مقاطعتي ديربي Derby وستامفوردStamford ، وإلى قضاة ويومانري لانكشاير وتشيشاير على مسلكهم و قراراتهم التي اتخذوها من أجل "الحفاظ على السلم العام فى واقعة يوم السادس عشر من أغسطس حيث قال:"أمرني الأمير الوصي أن أنقل إلى سيادتكم استحسانه وثناءه الكبير على سلوك القضاة والسلطات المدنية في مانشستر، وكذلك الضباط والقوات، سواء من الفرسان النظاميين أو اليومانري، الذين مكن دعمهم الحازم والفعال السلطة المدنية من الحفاظ على سلام المدينة في تلك المناسبة المصيرية، وقد أثنى صاحب السمو الملكي على الجلد و الحماسة والحيوية التي أبداها كل من المقدم ليسترانج والرائد ترافورد والمقدم تاونشيند، وفرقهم الخاصة".([١١٤]) كل ذلك يؤكد أن العنف كان مقصودًا في هذا اليوم الدموي وأن بيترلو بالفعل مذبحة، ولم تكن حادثًا عرضيًا، وبسبب الثغرات والتناقضات التي اعترت القوانين المختلفة التي تم سنها لمنع الاجتماعات وأعمال الشغب ، وجد القضاة أنفسهم غير قادرين على استخدام أي آليات قانونية يمكن أن

تمنع ٦٠٠٠٠٠ شخص من التجمع في حقول القديس بطرس، أدى خوف القضاة من نشوب ثورة تكون وليدة اللحظة، أو ربما بدافع الرغبة في وقف الشعبية المتزايدة لهانت (الخطيب الرئيسي في الاجتماع)، فضلاً عن نيتهم في استخدام هذا الحدث لتلقين الإصلاحيين درسًا لا يُنسى،أدى كل ذلك إلى سلسلة ردود الفعل المأساوية التي انتهت بالأعمال الدموية لسلاح الفرسان، في ذلك اليوم وما تلاه .

كان اللورد سيدماوث يدرك أن هذا الإجراء سيعرضه للاتهام بالاندفاع ؛ لكنه كان يتصرف وفقًا لما اعتبره مبدئًا أساسيًا من مبادئ الحكومة ، ألا وهو اكتساب ثقة القضاء ،والتعبير عن تضامنه مع مرؤوسيه ، لا سيما في تلك الأوقات الحرجة، من خلال إظهار استعداده لدعمهم في جميع الأعمال القائمة على حسن النوايا، ودون التحقق أيضًا، بدقة مما إذا كانوا قد أدوا واجبهم على أفضل وجه(١١٥) ، بل كان الأهم ، من وجهة نظره تفادي الشرور الناجمة عن غياب السرعة في قمع الغضب الشعبي .

كان المدعي العام"راضٍ تمامًا"عن قانونية تصرفات القضاة، أما قاضي قضاة بريطانيا، المستشار الأعلى اللورد (إلدون) Eldon، فقد اعتبر الاجتماع "عملاً من أعمال الخيانة الصريحة"(١١٦) وروجت الحكومة أن القضاة كانوا هم الضحايا الحقيقيين، وأنه تم إلقاء اللوم عليهم ظلماً، لقيامهم بعملهم ضد زمرة من القادة المتطرفين المحرضين على الفتنة الذين استنفروا حشداً مسلحاً، وصرح رئيس الوزراء ليفربول رسميًا أمام البرلمان أن يوماني مانشستر يستحقون الثناء على أداءهم لواجبهم، وأردف قائلا :"يا إلهي! هل كان يتعين على الحكومة أن تظل بلا حراك في مواجهة ذلك ، وكيف لهذا البلد نفسه أن يظل موجودًا إذا غدا مسموحًا القيام بمثل هذه الأمور؟ "(١١٧).

ولم يمض وقت طويل إلا وصدق البرلمان على موقف اللورد سيدماوث من هذه الإجراءات المتُخذة في مانشستر؛فقد أنبرى عدد من نواب مجلس العموم في الدفاع عن القضاة والهجوم على دعاة الإصلاح، وكان أبرزهم جورج كاننج George Canning ، الذي سخر وتهكم في المناقشة البرلمانية الأولى بشأن بيترلو من الادعاءات بوقوع أعداد كبيرة من الضحايا ، وألقى باللوم في الحدث على أولئك الإصلاحيين "الذين سيخربون نسيج النظام الاجتماعي لإقناع أنفسهم بجدوى الخراب والدمار الذي أحدثوه بحجة الالتماس أو التشاور". وختم قائلا: "وستظل في أعناقهم إلى الأبد مسئولية كل الدماء التي أريقت"(١١٨).

وعلى الرغم من تعرض سيدماوث خلال هذه الفترة لأبشع الاتهامات ، إلا أنه ظل غير مبال بكل ذلك ، فقد كان مشغولاً آنذاك بالتحقيق في الأدلة ضد هنري هنت ورفاقه، تلك الأدلة التي لم تكن تمثل مبررات كافية لمقاضاتهم بتهمة الخيانة العظمى ؛ لكنها تبرر تمامًا مقاضاتهم بتهمة التآمر، والتي تم تقديمها على الفور في لائحة الاتهام إلى الهيئة القضائية الكبرى في محكمة الجنايات في مقاطعة لانكستر Lancaster([١١٩]). وقد اعتقدت الحكومة أنها لقنت دعاة الإصلاح درسًا قاسيًا،عندما رأوا فرسان مانشستر يقمعونهم في دقائق معدودة، وإن الخطر قد زال، وعلى الرغم من ظهور التداعيات السياسية للأزمة، إلا أن كل ذلك لم يغير في موقف السلطات شيئًا، وأكدت المؤشرات التي أظهرتها المذبحة أن الحكومة تعتزم منذ ذلك الحين فصاعدا إخماد الغضب الشعبي بالقوة العسكرية، و شعر المصلحون أنه ما لم يتم الدفاع عن الحق في تنظيم اجتماع عام أو تظاهرة شعبية الأن فسوف يضيع هذا الحق في بريطانيا إلى الأبد. ([١٢٠])

في غضون أسبوع واحد بعد المذبحة علمت بريطانيا بأسرها بنبأ الحدث، وأصبحت كل التفاصيل تُحكى على الموائد في حانات البيرة والكنائس وورش العمل والمنازل الخاصة وفي صناديق العروض المحمولة على الظهر (show-box) ، حيث كان الناس يطوفون الشوارع والبلدات حاملين هذه الصناديق ، يعرضون فيها صورًا توثق للمذبحة، وتنقلها للناس، ولذلك تعرض بعضهم للسجن والاعتقال مثل رجل، من تشدلي Chudleigh بديفون Devon، يُدعى جون جينكينز John Jenkins تم القبض عليه، وهو يعرض للناس بعض الصور التي قال أنها تسجل حقيقة مذبحة جرت في مانشستر ارتكبت من قبل الفرسان الذين قال أنهم قتلوا أكثر من مائة شخص، وقد أودع جينكينز الإصلاحية ، بصفته متشردًا وأثناء التحقيق أكد جينكينز أن كثيرين غيره ، على حد علمه ، لديهم صور من نفس النوع في صناديق العرض الخاصة بهم([١٢١]).ويبدو من الوثيقة التي سجلت هذا الحدث القلق الشديد الذي انتاب السلطات المحلية لدرجة أن قاضي ديفون أرسل بهذه الأنباء بشكل مباشر إلى وزير الداخلية اللورد سيدماوث.

وفي البداية كان الإنطباع الرئيسي الذي ساد بين الإصلاحيين ومؤيديهم، مزيج من السخط و الغضب من السلطات و الشفقة على الضحايا، واستمر ذلك لعدة أيام ، في لانكشاير، وترددت الدعوات التي تحرض على الانتقام، وظهرت مانشستر كما لو كانت تحت الأحكام

العرفية، وتم وضع الجيش بأكمله في حالة تأهب قصوى، وتم ترتيب كل شيء تحسبا لحدوث أية مخاطر، حتر رأت السلطات أنه من الضروري إصدار أمر بإغلاق جميع المتاجر بسبب"شائعات عن زحف مواطني بلدات أولدهام وميدلتون"في تنظيم عسكري مسلحين بالحراب والبنادق"(١٢٢)؛ وحتى المناجل و الفؤوس القديمة ، والمفكات اللولبية حسب وصف بامفورد (١٢٣)، ولكن سرعان ما جاءت التقارير في ١٧ أغسطس لتؤكد أن كل شيء هادئ وأن هذه الأنباء تم نشرها بقصد التضليل ، أو أنها انتشرت عن طريق الخطأ، وأعربت السلطات عن أن كل المخاوف قد انتهت ، وأن أصحاب المتاجر قاموا بفتح متاجرهم مرة أخرى ، وأن القوات العسكرية عادت إلى ثكناتها (١٢٤).

وتجدر الإشارة إلى أن مذبحة بيترلو قد حضرها عدد كبير من الصحفيين التابعين لصحف لندن وليدز وليفربول، الذين نشروا العديد من التقارير عن هذا الحدث بعد يوم واحد فقط من وقوعه. وعندما بدأت هذه التقارير والأنباء بالانتشار، أصيب سكان مانشستر والمناطق المحيطة بها بالرعب والغضب. وقد انتابت لندن الرعب ذاته الذي شعر به سكان مانشستر، وسرعان ما تفاقم الشعور بالسخط والغضب في جميع أنحاء البلاد. و كان جيمس رو– محرر صحيفة مانشستر أوبزرفر– هو أول من وصف هذا الحدث بـ "المذبحة "؛ مبتدعًا هذا الاسم المأساوي الذي سُجل على صفحات التاريخ (١٢٥)، الذي دمج اسم بطرس (القديس المسمى على اسمه الحقل) مع اسم معركة واترلو الشهيرة كوسيلة للسخرية من فرقة فرسان الهوسار الخامسة عشر التي قامت بفض التظاهرة وقتل بني وطنهم ، وهم يرتدون ميداليات تقلدوها تكريما لهم على أنهم أبلوا بلاءً حسنًا في هذه الموقعة قبل أربع سنوات، كما كتب رو ١٤ نشرة بعنوان "مذبحة بيترلو":جاءت كسرد صادق للأحداث، والتي حازت انتشارًا كبيرًا وشعبيةً واسعة على المستوى المحلي؛ إذ بيعت كل نسخها المطبوعة على مدى أربعة عشر أسبوعًا(١٢٦).

وهناك تفسيرات أخرى للاسم تبدو منطقية أيضًا، حيث أدلت الشاهدة آن جونز Anne Jones، بشهادتها في محكمة الطب الشرعي على ما حدث خارج منزلها المطل على حقول القديس بطرس، حيث روت أن أحد رجال الشرطة الخاصة صرخ في وجه الجرحى الذين لجأوا إلى بيتها، وهم منتشين بالنصر مرددين "هذه واترلو دُبرت من أجلكم – إنها واترلو أخرى !" (١٢٧)، ولقد قال فيكتور هوجو لاحقًا عندما كان يتأمل معركة واترلو في روايته

البؤساء Les Miserables : "إن واترلو، من حيث أهميتها القصوى، انتصار للثورة المضادة(١٢٨)، لقد كانت واترلو ترسيخًا للحق الإلهي للملوك، وكما وطدت واترلو سلطة الملكيين، بدت بيترلو وكأنها احتفال كئيب بترسيخ أركان الرجعية والملكية في بريطانيا .

ولقد كان لريتشارد كارلايل، أحد المتحدثين الرئيسيين في اجتماع حقول القديس بطرس ،الدور الأكبر في الكشف عن أنباء المذبحة للجماهير، عندما تعرض الحشد للهجوم، فقد هرب كارلايل ونجح في الاختباء لفترة قبل أن يُلقى القبض عليه، تمكن خلالها من نشر أول تقرير كامل عما حدث، في جريدة سجل شيروين السياسي الأسبوعي Sherwin's Weekly Political Register في١٨ أغسطس ١٨١٩، وقد جاء هذا التقرير تحت عنوان "مذابح مروعة في مانشستر"، وردت الحكومة بإغلاق الجريدة، ومصادرة الأعداد المطبوعة منها في مخزن الصحيفة، ثم قام كارلايل بتغيير اسم السجل إلى الجمهوري The Republican وفي عددها الصادر في ٢٧ أغسطس ١٨١٩طالب بأن" تكون المذبحة هي الموضوع اليومي للصحافة حتى يتم تقديم القتلة إلى العدالة، وأن كل رجل في مانشستر متمسك بضرورة الإصلاح، لا ينبغي أن يمشي دون سلاح فالثأر أصبح واجبًا، والانتقام عملًا من أعمال العدالة"، على إثر ذلك حوكم كارليل بتهمة التجديف والتشهير والتحريض على الفتنة لنشره في جريدته مواد تشجع الناس على كراهية الحكومة، ولقيامه بنشر كتاب توماس بينThomas Paine "حقوق الإنسان وعصر العقل" The Rights of Man and the Age of Reason (الذي انتقد الكنيسة الإنجليكانية)، في أكتوبر ١٨١٩، وأدين بتهمة التجديف والقذف والتحريض على الفتنة وحُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات في سجن دورشيستر Dorchester، وغرامة قدرها ١٥٠٠ جنيه إسترليني، وعندما رفض دفع الغرامة، تمت مداهمة مبنى جريدته، ومصادرة كل محتوياته(١٢٩).

وقد ناشد هنري هانت من محبسه "الإصلاحيين الشجعان في لانكشاير" بعدم تذوق قطرة واحدة من البيرة أو المشروبات الروحية أو الشاي حتى يمثُل هؤلاء القتلة أمام العدالة، وحتى تحل العدالة على"خونة وقتلة بيترلو"، وبالفعل قام المصلحون بتخمير الجعة المنزلية، وبمقاطعة الجعة المباعة في الحانات وغيرها من السلع كنوع من التصدي لـ "عبء الضرائب الذي لا يطاق"، وتم تذكير الناس بمقاطعة المستوطنين الأمريكيين للسلع الخاضعة للضرائب

قبل خمسين عامًا، وأصبحت وجبات العشاء الراديكالية في لانكشاير منذ ذلك الحين فصاعدًا متواضعة وخالية من السلع الخاضعة للضرائب .(١٣٠)

فضلًا عن ذلك فقد اجتاحت عاصفة من السخط مدن وبلدات بريطانيا وأيرلندا ، تمثلت في مظاهرات كبرى واجتماعات تدعو إلى تقديم التماس إلى الوصي لفتح تحقيق في الإجراءات التي اتخذت من قبل قضاة مانشستر، كما قدم عدد من الضحايا أكثر من ٧٠ التماساً، يشرحون فيها إصاباتهم بالتفصيل ويدعون الحكومة إلى تحقيق الإنصاف وإقرار العدالة، ولكن لم يتم عرضها في البرلمان (١٣١)، كما بدأت سلسلة من التحركات في التاسع من سبتمبر من قبل المجلس العام لمدينة لندن، والذي قدم عريضة إلى الوصيعلى العرش، تم التصديق عليها في اجتماعات لاحقة في يوركشاير، نورفولك، وغيرها، جاء فيها أنه "بموجب بنود الدستور، يحق للإنجليز بلا شك أن يجتمعوا معًا لغرض مناقشة المظالم العامة"،وأكدت الوثيقة بشكل قاطع، أن "الاجتماع الذي عقد في مانشستر في ١٦ أغسطس تم تنظيمه بشكل قانوني؛ وأن إجراءاته تمت بطريقة منظمة وسلمية ، وأن الأشخاص الذين رتبوا لهذا الاجتماع العام يحق لهم بالتالي الحصول على الحماية؛ وعلى الرغم من عدم حدوث أعمال شغب أو اضطرابات ، أصدر القضاة أوامرهم بالقبض على بعض الحاضرين؛ رغم عدم وجود مقاومة تُذكر من جانبهم،ق وقد تم اللجوء إلى الجيش على الفور، واندفع يومانري مانشستر، وهاجموا المواطنين المسالمين بطريقة عنيفة ولا إنسانية، وبشكل عشوائي، و قتلوا وجرحوا العديد منهم"، وفي ضوء الاعتداءات التي ارتكبت على هذا النحو، دعا الملتمسون الوصي إلى إجراء تحقيق فوري، من أجل تقديم الجناة المذنبين للعدالة وتوقيع العقوبة عليهم.(١٣٢)

هذا المسار، على الرغم من كونه دستوريًا تمامًا في ظل الظروف العادية، إلا أن الحكومة اعتبرته محفوفًا بالمخاطر في ظل هذا الظرف الاستثنائي، واعتبرته مقصودا ليس بغرض إرهاب القضاة عمومًا فحسب، بل وإخافتهم من التصرف بقوة في ظل الظروف الحرجة والصعبة مما شجع المعتدين الخارجين على القانون والساخطين على القيام بمزيد من أعمال الإيذاء والتضليل، وردت الحكومة بأن اجتماع ساحة القديس بطرس كان صاخبا وغير قانوني، وأنه أسفر عن ستة إصابات مميتة (بما في ذلك حالة الشرطي)، اثنتان منها نتيجة أعمال شغب ليلية في نيو كروس؛ وأن هذا "الحشد السلمي والمنظم"رفع لافتات، وشارات تحمل عبارات تحريضية، واصطحب الفرق الموسيقية، وحمل الهراوات، والحجارة، والطوب،

والأسلحة النارية؛ ولا يسع القارئ لهذه الوثيقة إلا أن يعتبرها عينة مسلية من المبالغات التي سمعنا عنها في الأيام السابقة".(١٣٣)

وقد استغل اللورد سيدماوث اجتماع لندن واعتبره فرصة استفاد منها بكل سرور، فبإيعاز منه رد الوصي على العرش، بما كان يقصد به توبيخ المجلس المحلي وتحذير الجماهير، على الالتماس المقدم من مجلس مدينة لندن على النحو التالي:"تلقيت بمشاعر الأسف العميق، هذا الخطاب والالتماس المقدم من عمدة مدينة لندن،ونائبه، وأعضاء مجلس المدينة، وعموم مدينة لندن، في المجلس المشترك المنعقد، ففي الوقت الذي ينخرط فيه الرجال ذوو التخطيط السيء والمضطرب بنشاط في تأجيج عقول مواطنيهم، ويسعون، بوسائل أكثر جرأة ومكرًا، إلى إبعادهم عن ولائهم لجلالة الملك ودستور المملكة الراسخ ، أضحى الحفاظ على الهدوء العام يعتمد إلى حد كبير على يقظة القضاة وسلوكهم ؛ ولا يمكن لهؤلاء أداء واجباتهم بحزم وإخلاص وفاعلية إلا بمنحهم أقوى دلائل الدعم والاستحسان من ملكهم وبلادهم. ويبدو عدم إلمامكم بالملابسات التي سبقت الاجتماع الجماهيري الآخير في مانشستر، وبمن حضروا هذا الاجتماع، أو أنه قد تم إبلاغكم بمعلومات غير صحيحة ، إن المحاكم في هذا البلد مفتوحة لتحقيق الإنصاف؛ ولكن إجراء تحقيق خارج نطاق القضاء في ظل الظروف الراهنة لا يتفق مع أوضح مبادئ العدالة العامة".(١٣٤)

وكانت يوركشاير أول مقاطعة تحذو حذو لندن وتشارك رسميا في هذا التحرك وذلك في الرابع عشر من أكتوبر، لتجعل من الأمر أكثر سوءًا، حينما عقدت اجتماعًا ترأسه وخطب فيه إيرل فيتزويليام Earl Fitzwilliam قائم مقام الدائرة الغربية لمقاطعة يوركشاير(١٣٥)، وأصدر المجتمعون بيانا التمسوا فيه من الوصي التحقيق في الأحداث التي وقعت في مانشستر والانتقام " لشهداء بيترلو"، وقد تسبب ذلك في إحراج شديد للوزراء، بسبب الدور البارز الذي قام به فيتزويليام، المنتمي للويج، والذي كان من قبل الساعد الأيمن لسيدماوث في قمع محطمي الآلآت، وقد تمت الإشارة إلى ذلك في مذكرة وجهها سيدماوث إلى رئيس الوزراء ليفربول في ١٩ أكتوبر جاء فيها:"لقد أعطت الإجراءات في يوركشاير طابعًا جديدًا تمامًا لمسألة مانشستر ، وهي التي تشكل بالتأكيد ملمحًا جديدًا ومهمًا في ظل الظرف الحرج الذي تمر به البلاد" فرد عليه اللورد ليفربول: بقوله " فيما يتعلق بأحداث مانشستر، فإنها أبرزت الجزء المتمتع بالاحترام وحسن السمعة من المعارضين الذين يقفون في صفوف هانت

والإصلاحيين الراديكاليين."([١٣٦]) وقد لفت سيدماوث انتباه ليفربول إلى سلوك اللورد فيتزويليام الذي ترأس اجتماعًا عامًا و تجاهل تمامًا استياء الأمير الوصي من تلقيه خطاب مدينة لندن من قبل، وأضاف أنه: "بناءً على ذلك ، اعتقد أنه يجب إبعاده من منصبه " وهو ماتم بالفعل وبعد موافقة الوصي حيث أُبلغ فيتزويليام في ٢١ أكتوبر أن صاحب السمو الملكي لم يعد فى حاجة إلى خدماته ، وتم تعيين اللورد لاسيلس Lascelles أحد أقطاب التوري الشباب في وظيفته.([١٣٧])

وقد قوبل هذا الإبراء العام للقضاة من جانب الوصي على العرش والحكومة بغضبٍ وانتقادٍ شديدين. فخلال مناظرة في شارع هوبكنز Hopkins، استنكر القائد الراديكالي روبرت ويديربورن Robert Wedderbun موقف الملكية البريطانية إزاء تلك الأزمة قائلًا: "إن الأمير الوصي على العرش كان مخبولًا وأحمقًا عندما بعث برسائل شكره الغريبة تلك إلى القضاة"، ثم شكك ويديربورن في ذات المناظرة في جدوى تبني النظام الملكي في بريطانيا قائلًا: "ماذا يمثل الأمير الوصي على العرش أو الملك بالنسبة لنا؟ في الحقيقة لا شيء. إننا لا نرغب في أن يكون لدينا ملكًا في الأساس؛ فهو غير ذي نفع أو فائدة بالنسبة لنا". وفي ذات الوقت، صرح الصحفي الراديكالي ريتشارد كارلايل في رسالةٍ مفتوحة قائلًا: "ما لم يستدع الأمير الوصي على العرش وزراءه للمساءلة والحساب ويريح شعبه ؛ فإنه سيُعزل بلا شك وسيتسبب في تحويلهم جميعًا إلى وزراء جمهوريين، وذلك على الرغم من التمسك بالمؤسسات القديمة والقائمة".([١٣٨]) فضلًا عن ذلك فقد قام تاجرا القطن أرشيبالد برنتيس Archibald Prentice (محرر صحيفة مانشستر تايمز لاحقًا)، وأبشالوم واتكين Absalom Watkin (المصلح السياسي المعارض لقانون الذرة)– وكلاهما عضو في جماعة الدائرة الصغيرة التي أسسها الليبراليون المنشقون في مدينة مانشستر– بكتابة عريضة احتجاج تندد بالعنف والبطش المتبع ضد المتظاهرين في حقل القديس بطرس، وقد جمع هذان التاجران الليبراليان أربعة آلاف وثمانمائة توقيع على تلك العريضة في غضون أيام قليلة.([١٣٩])

وعلى الرغم من موقف الحكومة الصارم، من كل من احتج علنًا على أحداث مانشستر أو أبدى أي تعاطف مع ضحاياها، فقد تواصلت الاحتجاجات الجماهيرية في أنحاء متفرقة من البلاد وتوالت الالتماسات من قبل المحتجين على المذبحة، إلا أن كل ذلك لم يزد السلطات إلا تمسكًا بموقفها ضد رجال مظاهرة بيترلو؛ حيث قام اللورد سيدماوث بتغليف الأحداث

بغلاف تراجيدي أكثر من أي وزير أخر في حكومته معلنًا أنه بسبب هذه الحادثة المروعة " قد تم تحطيم الروح المعنوية للأمة، والتهب الرأي العام وضُلل بفعل افتراءات لا أساس لها من الصحة وتصريحات كاذبة وزائفة"، وبدا أنه قد أساء فهم النقد اللاذع والاستهجان القوي لممارسات السلطات، والمطالب المتعاظمة بالإصلاح البرلماني والاقتصادي، وفسرها على أنها مطالبات بإشعال الثورة ورغبة من جانب دعاة الإصلاح في تحطيم الطبقات الحاكمة، وآمن وزير الداخلية بأن الخطر الذي يواجه البلاد آنذاك هو أشد مما واجهها في أي وقت مضى في السنوات المنصرمة، بل ربما الأشد في تاريخ إنجلترا بأسره، وأكد سيدماوث أنه لا يمكن إنقاذ البلاد إلا بانعقاد عاجل للبرلمان ودعم قوي للسلطة عن طريق سن قوانين جديدة تقمع المطالبين بالإصلاح وتحمي الدولة ، وهي الخطوة التي شرع فيها في نوفمبر ١٨١٩، والتي لاقت تأييدًا كبيرا من جانب رئيس الوزراء ليفربول.(١٤٠)

ولقد كانت أولى النتائج المهمة التي تمخضت عن مذبحة بيترلو هي اتخاذ إجراءات صارمة لقمع كل حركات الإصلاح؛ حيث شن البرلمان هجومًا ضاريًا ضد دعاة الإصلاح في الفترة من ٢٣ نوفمبر إلى ٣٠ ديسمبر ١٨١٩، كما تبنت الحكومة ما عُرف بـ «القوانين الستة»، التي أقرها البرلمان، والتي توجت القرارات الرجعية في بريطانيا وانقضت بها على ما كان متبقيًا من حريات، فأصدرت الحكومة عددًا من التشريعات الرامية إلى حظر اجتماعات و مطبوعات الراديكاليين، حيث نصت على ما يلي :

أولًا: حظر القانون الأول على الأشخاص غير المرخص لهم ممارسة التمارين العسكرية .

ثانيًا: نص القانون الثاني على المحاكمة السريعة والعقوبة المشددة ضد المجرمين .

ثالثًا : خول القانون الثالث الحكام إصدار الوثائق للتفتيش عن الأسلحة في المنازل الخاصة.

رابعًا: خول القانون الرابع مصادرة النشرات التي تدعو إلى المعارضة و الإلحاد ونفي كاتبيها(١٤١).

خامسًا: قيد القانون الخامس حق تنظيم الاجتماعات العامة(١٤٢).

وقد دافع اللورد سيدماوث عن مشروع هذا القانون في مجلس اللوردات ، بقوله إن إصدار اللوائح يُعد أمرًا ضروريًا للتصدي لمحاولة البعض لتدمير المؤسسات القائمة ، ولمنع الفوضى

والاضطراب الناجمين عن مثل هذه الاجتماعات، وأكد على أن الهدف من مشروع القانون وفقا لما هو منصوص عليه في ديباجته ، "حظر التجمعات التي يحتشد فيها أعداد كبيرة من الأشخاص في أجزاء مختلفة من المملكة ، حيث يتم جمعهم من مختلف الأبرشيات والمقاطعات، بحجة التداول والنقاش بشأن المظالم العامة، وجمع التوقيعات على الالتماسات، والشكاوى، والادعاءات ، والإعلانات ، والقرارات ، أو الخطابات ، حول موضوع الشكوى، وهو ما أدى مؤخرًا ، إلى تعكير صفو السلم العام ، وما نتج عنه من إرهاب وترويع لرعايا صاحب الجلالة من المخلصين والمسالمين وأدى بشكل جلي إلى إحداث البلبلة والمصائب للأمة ". " إن القوانين القائمة بشأن هذا الموضوع لا تمنع الشرور التي حدثت ولا زالت تحدث، فلا ينص القانون الحالي على أي طريقة لتقنين إشراف قضائي. ولا ينظم بأي حال طريقة حضور الاجتماعات؛ ولا يحظر الذهاب إلى اجتماعات ذات طابع عسكري أو يحمل فيها السلاح، ولا يمنع حمل الأعلام واللافتات التي تحتوي على عبارات تحريضية أو تحض على الخيانة، ولا يمكن القضاة أيضًا من إعلان عدم قانونية الاجتماع، خاصة إذا ما تمت دعوة سكان بلدة أو منطقة معينة إلى اجتماع، فيحضره الكثير من الغرباء من خارج نطاق المقاطعة، كما أن القوانين القائمة لا تجرم أكثر الممارسات الخبيثة المتمثلة في حضور الخطباء المتجولين للاجتماعات العامة ، الذين يحشدون أعدادًا كبيرة من الناس للاستماع إلى رواياتهم. سيجد اللوردات الآن أن كل هذه الشرور الكبيرة التي لا يوجد علاج لها في القانون الحالي ، ستنتهي بموجب هذا القانون ، فسوف يتطلب الأمر تقديم إشعار مدته ستة أيام عن نية عقد أي اجتماع إلى القاضي، وأن يتم التوقيع على هذا الإشعار من قبل سبعة من أصحاب المنازل في المنطقة المراد عقد الاجتماع بها على الأقل، والنهي عن حمل جميع أنواع الأسلحة ، ويحظر عرض اللافتات والرايات، ويخول القاضي، في ظل قيود معينة،السلطة لتغيير يوم ومكان الاجتماع".(١٤٣) وعلى هذا النحو سعى سيدماوث إلى إسكات كل الأصوات بما في ذلك الأسلوب الرمزي للمعارضة من خلال جعل المسيرات غير قانونية وتجريم حمل علم أو لافتة أو شارة أو شعار.

سادسًا: ولتلجيم الصحافة أخضع القانون السادس- الذي قدمه وزير الخارجية ورئيس مجلس العموم اللورد كسلريه Castlereagh إلى مجلس العموم في الأول من ديسمبر ١٨١٩- كل المطبوعات ، التي لا تتجاوز عدد صفحاتها الصفحتين ، لقانون الطوابع ، وهو

قانون يستوجب لصق طابع على الصحيفة لكي يزيد ثمنها ويقل الإقبال عليها(١٤٤)؛ حيث جعل ذلك من الصعب على العمال الذين كابدوا شظف العيش تحمل تكاليف شراء الصحف الراديكالية، ولجأ الناشرون إلى استراتيجيات مختلفة للتهرب من الضرائب، كما تكونت جمعيات يمكن أن ينضم إليها الراغبون في قراءة الصحف ويوفرون الأموال في مجتمعات القراءة أو يشتركون معًا في شراء كتاب أو جريدة (١٤٥)، ويمكن القول إن القوانين الستة ختمت ما قد تم تدشينه في يوم ١٦ أغسطس، فإذا كان قرار بيترلو غير متعمد حقًا ، فيبدو أنه كان بمثابة مؤشر لما كانت الحكومة تخطط لتنفيذه .

وخرجت احتجاجات كثيرة على القوانين الستة ، وبخاصة قانون الاجتماعات ، تؤكد أن مثل هذه القوانين لن يكون لها أي تأثير إيجابي ما لم تتم معالجة الأسباب الحقيقية التي دفعت الناس لتنظيم مثل هذه الاجتماعات، وأهمها العوز والفقر والبطالة، ولعل أشهر هذه الاحتجاجات، ما كتبه عدد من أعضاء مجلس اللوردات في ٢١ ديسمبر١٨١٩، منتهزين فرصة اعتراف كاسلريه – أثناء عرضه للقوانين الستة على المجلس – بأن اجتماع مانشستر لم يكن مخالفًا للقانون ، وجاء فيه:"نظرًا لأن مشروع هذا القانون، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى التي تزيد من خطورة قانون العقوبات، قد تم تبنيها علنًا على أساس الاعتقاد بأنه يوجد حاليًا بين عمال الصناعة في هذا البلد، مجموعة كبيرة للغاية تشارك في مؤامرة لتدمير دستورنا، والإطاحة بكل نظامنا الاجتماعي، بينما يبدو لنا أنه لم يتم تقديم أي دليل على مثل هذه المؤامرة؛ وأنه إذا تم إجراء تحقيق في حالة البلاد، لكان قد ثبت عدم وجود مثل هذه المؤامرة ، وأن الأعراض المقلقة للسخط ، والتي تفاقمت مؤخرًا ، نشأت من حالة البؤس الناجمة عن انخفاض أجور العمال ، وعن البطالة ، وبالتالي نقص الملابس والطعام"، "لقد تم إبلاغنا من قبل قضاة مانشستر، أن وزير الداخلية كان على علم تام بالمشاكل العميقة للطبقات العمالية الصناعية التي تمثل السواد الأعظم من سكان المدينة ، وأكد عدد من المسؤولين أنه حتى في يوركشاير تسود حالة من السخط والاضطراب في مناطق التصنيع ؛ وتبين أن الفقر هو سبب الفتنة، وأن العلاج الأمثل هو القضاء بكل الوسائل الممكنة على الأسباب المادية للفتنة المتمثلة في الفاقة والعوز؛ ويبدو لنا أن مشروع هذا القانون، والإجراءات الأخرى التي تم تبنيها ، لا يمكن في حد ذاتها أن تسفر عن أي فائدة ، ما لم تكن مصحوبة بتدابير لإغاثة أولئك الذين يكابدون شظف العيش"، واعتبروا أن هذه التدابير

الشديدة ، غير المصحوبة بأي جهد لإزالة أسباب المعاناة من المرجح أن تؤدي إلى مزيد من الشعور باليأس، حيث أن حظر الاجتماعات العامة، قد يؤدي إلى تكوين جماعات سرية تلجأ إلى القوة، وربما للاغتيالات؛ وأن قمع التعبير العلني والصريح عن تلك الأحلام الجامحة ، ممكن أن ينجم عنه اليأس بشكل طبيعي في أذهان الرجال الذين نشأوا في ظل حكومة حرة ، فنحط بذلك من روح الناس ونفسد أخلاقهم".(١٤٦)

على أية حال حظرت هذه القوانين التجمهر والاجتماعات العامة إلا التي تدعو لها الحكومة ، إضافة إلى مصادرة الصحف المعارضة وغيرها من الإجراءات القمعية، وبدا واضحًا أن هذه القوانين هدفت إلى منع تكرار مظاهرة بيترلو، و إلى تقييد كل المناقشات الحرة ، وقمع ، إن لم يكن خنق ، التعبير لدى الرأي العام . وعندما تم تمرير هذه القوانين، ساد استياء كبير في جميع أنحاء البلاد ، ناجم عن الحاجة الماسة التي كانت تدفع الناس إلى التجمع بأعداد كبيرة كوسيلة مشروعة للمطالبة بالإصلاح ، ولكنهم أصبحوا متهمين بالرغبة في الإطاحة بالحكومة، وتحطيم الدستور ومؤسسات الدولة، بل ومتهمين بالخيانة والتحريض على الفتنة ، كل ذلك وضع الحكومة على المحك السياسي، و وضع البلاد على حافة الثورة وبخاصة بعد أن بدا جليًا أن الشعب قد عقد العزم على التغيير.

كذلك فقد أصدرت الحكومة أوامرها للشرطة بملاحقة صحفيي جريدة مانشستر أوبزرفر وإيقاف طباعة ونشر أعدادها، وتم القبض على جيمس رو واتهامه بإصدار منشور مثير للفتنة. وبعدما ثبتت إدانته ، حُكِم عليه بالسجن لمدة إثنى عشر شهرًا وتغريمه مائة جنيه إسترليني، وقضائيًا عجَّلت المحاكم النظر في الدعاوى القضائية المعلَّقة ضد المانشستر أوبزرفر، وأكثرت الشرطة من مداهماتها لمقر الجريدة اشتباهًا في كتابة المقالات الثورية، ولم يكن تغيير إدارة الجريدة المستمر للمحررين المساعدين كافيًا لوقف هذه الإجراءات الحكومية؛ حيث أفضى كل ذلك إلى إغلاق جريدة مانشستر أوبزرفر في فبراير من عام ١٨٢٠(١٤٧).

وبدأت محاكمات الدولة ، ليس فقط ضد الجناة ، ولكن أيضًا ضد ضحايا ذلك اليوم، وكانت النية الأولى منعقدة على دمغهم بالخيانة العظمى، وقد تمت محاكمة هنري هانت وثمانية آخرين في محكمة جنايات يورك York في السادس عشر من مارس لعام ١٨٢٠ بتهمة العصيان ، ورفع لافتات غير قانونية في تجمع غير قانوني ، بغرض تحريض رعايا جلالة الملك على الازدراء والكراهية للحكومة ودستور المملكة ، ليؤكد الحكم الصادر ضد

هنت ورفاقه من جديد شرعية مسلك القضاة، وخلال المحاكمة أشار نوريس ، رئيس القضاة ، عند تقديم هانت للمحاكمة ، ربما من باب التبرير، إلى أن قادة اجتماع مانشستر، دعوا إلى الفتنة والزندقة والخيانة ، وكانوا يخططون للتمرد، وأن السلطات علمت بذلك بناءً على معلومات مفادها أن تدريبات عسكرية قد جرت مسبقًا بالقرب من ميدلتون،فضلا عن استخدم بعض اللافتات التي حملت ، مع الراية السوداء ، و الخنجر المدمم ، عبارات تحريضية أو تهديدات مثل "التمثيل العادل أو الموت " لقد جاؤوا تحت راية الموت ، وبذلك أظهروا نواياهم للإطاحة بالحكومة. "(١٤٨)

وبعد محاكمة استمرت إسبوعين، تمت إدانة خمسة متهمين؛ إذ حُكم على هانت بالسجن لمدة ثلاثين شهرًا في سجن إيلشيستر Ilchester؛ بينما حُكم على كلٍ من بامفورد وجونسون وهيلي Healey بالسجن سنة واحدة لكلٍ منهم، فيما سُجن نايت لمدة عامين، وعلى الجانب الآخر، تم رفع دعوى مدنية بالنيابة عن النساجين المصابين في مذبحة بيترلو ضد أربعة أعضاء من قوات مانشستر الاحتياطية؛ وهم: الضابط بيرلي، والضابط ويثنجتون Withington، والبوّاق ميجر Meagher، والجندي أوليفر Oliver في محكمة جنايات لانكستر في ٤ إبريل عام ١٨٢٢. غير أنه قد تمت تبرئتهم جميعًا؛ إذ حكمت المحكمة بأن كافة تصرفاتهم كانت مبررةً لتفريق التجمهر غير القانوني، بينما كوفئ هاي، القاضي البارز في محكمة بيترلو ، بمبلغ ألفي جنيه إسترليني (١٤٩)، وعلى هذا النحو سُجِن هانت ورفاقه ، بينما لم يلق أي من الجناة الحقيقيين أي عقاب ، وتوهم المسؤولون أنهم قد تمكنوا من إخفاء أنباء الحادثة، وأنها سوف تتلاشى في النهاية من الذاكرة الشعبية.

على الرغم من أن بيترلو كانت بمثابة انتصار معنوي ودعائي هائل لهانت والراديكاليين، إلا أن فشل الراديكاليين في المضي قدمًا في أعقاب أحداث بيترلو قد سلط الأضواء على الضعف الحقيقي الذي اعترى الإستراتيجية الراديكالية الشعبية ، وفي هذه المرحلة أصبح على قادة الإصلاح أن يقرروا ما إذا كان قد تم انتهاك العقد الاجتماعي أم لا ، وما إذا كان الوقت قد حان لتمارس الجماهير حقها السيادي في المقاومة الجسدية ، وأدت مسألة الاختيار مابين الالتزام بـ "القوة الأخلاقية" و "القوة الجسدية" إلى انقسام الراديكاليين في تلك اللحظات الحرجة، فيما أطلق عليه أزمة ما بعد بيترلو، حيث اختار هانت الحفاظ على الانتصار الأخلاقي والدعائي "غير الملوث" في بيترلو، ورفض المصادقة على خطط

المواجهة الشاملة، وبذلك فقد الراديكاليون ما كان يمثل على الأرجح أفضل فرصة للتمرد الثوري في إنجلترا في القرن التاسع عشر، ولم يستبعد هانت وأتباعه استخدام القوة الجسدية ، لكنهم كانوا مستعدين لاستخدامها فقط عندما لا يكون هناك شك في صحتها أو فعاليتها، وهنا تضاءل الدعم الجماهيري لهم ، مع تبدد الإثارة (١٥٠)، كما تُرك الانخراط في صراع بائس غير متكافئ مع السلطات لعدد قليل من الراديكاليين المتحمسين ، مدفوعين باليأس والغضب من انهيار الدعم الجماهيري وتصاعد القمع.

ولبضعة أشهر بعد مذبحة بيترلو، بدا للسلطات البريطانية أن البلاد تتجه نحو العصيان المسلح، وحثها على هذا الاعتقاد الانتفاضتان الفاشلتان اللتان اندلعتا في مدينتي هدرسفيلد Huddersfield وبيرنلي Burnley، وثورة مدينة يوركشاير الغربية في خريف عام ١٨٢٠، وأعمال الشغب في اسكتلندا، واكتشاف وإحباط مؤامرة شارع كاتو Cato بزعامة آرثر ثيستلوود Arthur Thistlewood وآخرون ممن خططوا لاغتيال جميع وزراء الحكومة البريطانية أثناء تناولهم العشاء، وعلى رأسهم لورد ليفربول ، في شتاء ذات العام، إلا أنه اكتشفت المؤامرة وشُنق خمسة من مدبريها ، ثم تُركت جثثهم لنحو نصف ساعة قبل أن يتم فصل رؤوسهم عن أجسادهم ، ثم قام الجلاد بعرض كل رأس من الرؤوس المقطوعة على الحشد ، موضحًا اسم المتوفى و عقوبته وجرائمه. (١٥١) ولم ينقض عام ١٨٢٠ حتى بات جميع المصلحين الراديكاليين البارزين من الطبقة العاملة مُلقون في السجون، كما تقلصت الحريات المدنية إلى مستوى أدنى مما كانت عليه قبل بيترلو ، وفي هذا الصدد، كتب المؤرخ روبرت ريد Robert Reid يقول إنه "ليس من قبيل التوهم مقارنة الحريات المقيدة للعامل البريطاني في فترة ما بعد مذبحة بيترلو في أوائل القرن التاسع عشر بتلك الخاصة بالعامل الجنوب أفريقي الأسود في فترة ما بعد مذبحة شاربفيل Sharpeville في أواخر القرن العشرين."(١٥٢)

وقد تسببت مذبحة بيترلو بعد أقل من عامين في انتفاضة سيندرلو Cinderloo التي وقعت في حقل فحم كولبروكديل Coalbrookdale بمقاطعة شروبشاير Shropshire في فبراير من عام ١٨٢١، والتي شهدت احتجاج ثلاثة آلاف عامل متظاهر على استمرار تدني

أجورهم، واشتباك قوات شروبشاير الاحتياطية معهم؛ مما أدى في النهاية إلى مقتل ثلاثة من العمال المتظاهرين(١٥٣).

و كانت إحدى أهم النتائج المباشرة لمذبحة بيترلو هي تأسيس صحيفة مانشستر جارديان Manchester Guardian في عام ١٨٢١- و المعروفة اليوم بصحيفة الجارديان- من قِبل جماعة الدائرة الصغيرة لرجال أعمال مانشستر المنشقين برئاسة المصلح وتاجر القطن جون إدوارد تايلور John Edward Taylor ، الذي كان شاهدًا على المذبحة، وأبدى تعاطفًا مع الإصلاحيين، حتى أنه عندما تم توقيف تياس، مراسل جريدة التايمز اللندنية، ولم يتمكن من إرسال روايته عن الحدث ،أرسل تايلور تقريرًا عن أحداث اليوم إلى صحف لندن، بعد أن يأسوا من تلقي تقارير من مراسلهم ، وطبعت صحيفة التايمز تقرير تايلور، الذي ظل يعمل في الصحافة منذ ذلك الحين حتى قرر تأسيس جريدته الجديدة ، التي أعلنت نشرة الإعلان عن طبعتها الأولى أنها "ستطبق بحماس مبادئ الحرية المدنية والدينية، وستدافع بحرارة عن قضية الإصلاح، وستسعى للمساعدة في نشر المبادئ العادلة للاقتصاد السياسي، وستدعم جميع التدابير الصالحة دون الرجوع إلى الجهة التي تُصدرها"(١٥٤) .

وقد استمر هذا الشد والجذب، وظل كل طرف مصمم على آرائه، إلى أن اندلعت الموجة الثورية الثانية في فرنسا عام ١٨٣٠، وأصبح على الحكام الإنجليز أن يدركوا أن الثورة آتية لا محالة ، حيث بدا ظاهرًا للعيان أن قضية الإصلاح البرلماني هي القضية التي تحتل مكان الصدارة في أذهان الغالبية العظمى من العمال البريطانيين النشطاء سياسيًا ، وبدا للسلطات أن الاستمرار في خنق مبادرات الإصلاح ، وعدم السماح بمرور إصلاح برلماني من خلال المؤسسة التشريعية من شأنه أن يعزز اتجاه الطبقة العاملة نحو اللجوء إلى العنف، ويجعل من قيام انتفاضة اجتماعية شعبية، أوسع نطاقًا من بيترلو، أمرًا وشيك الحدوث ،خاصة بعد أن أصبح الحديث عن ضرورة الإصلاح قضية عامة شغلت الدوائر الشعبية والرسمية،وأدركت الحكومة في نفس الوقت أن الممارسات القمعية التعسفية القديمة إزاء مطالب الطبقات الدنيا لم يعد ممكنًا ، وأن القمع أصبح يحتاج إلى نوع من التبرير القانوني ، وأدركت السلطات بطريقة الحاكمة أن تكلفة القمع والعنف أعلى من النتائج التي تتحصل عليها، وبدت البلاد وكأنها على شفا الثورة.

وقد تصدعت وزارة اللورد ليفربول على إثر الاحتجاجات ومعارضة "القوانين الستة" التي خنقت الدعوات الإصلاحية ، وأدت تلك القوانين مع عوامل أخرى إلى اتحاد الطبقات الدنيا والمتوسطة تحت قيادة الويجز. كان أهم ما في تلك المرحلة هو التحالف الجديد الذي أنذر بحملة مشروع قانون الإصلاح العظيم ، وأسفرت الانتخابات عن تشكيل حكومة برئاسة تشارلز جراي Charles Grey، السياسي البريطاني وزعيم الويجز الأحرار، الذي كان يرى أهمية بدء الإصلاح التدريجي في البلاد، وكان من بين من طالبوا في البرلمان بإجراء تحقيق رسمي منفصل وكامل وعلني في أحداث السادس عشر من أغسطس ، وأكد أن الدلائل الأولية الظاهرة تؤكد أنه يصعب للغاية إيجاد أي مبرر للمسلك الذي اتبعه قضاة مانشستر (١٥٥)، على أية حال بدأ بالفعل يعد العدة لسن القوانين بغية الإصلاح، وعلى الرغم من فشل مشروعين للإصلاح تم تقديمهما في البرلمان ، إلا أن المشروع الثالث قد توج بالنجاح وحصل على الموافقة الملكية في عام ١٨٣٢، وتم تمرير مشروع القانون بسبب خطة جراي لإقناع الملك وليم الرابع بالتفكير في استخدام سلطاته الدستورية بتعيين أعضاء إضافيين في مجلس اللوردات لضمان تمرير مشروع القانون ، وعندما علم أعضاء البرلمان من حزب المحافظين بهذه الخطة ، امتنعوا عن التصويت ، مما أدى إلى تمرير مشروع القانون.(١٥٦)

وبعد جدل طويل داخل غرفتي البرلمان صدر قانون الإصلاح في عام ١٨٣٢. وعلى الرغم من أنه لم يكن قانونًا شاملاً جامعًا للمطالب الشعبية في البلاد، فإنه منح بعض التنازلات التي امتصت الغضب الشعبي، حين سمح بتصويت الطبقة الوسطى في الانتخابات، وأضاف إليها طبقة المُستأجرين الذين يدفعون ما يزيد عن عشرة جنيهات كإيجارات، وهو ما قلص من سيطرة العائلات الكبيرة على مجلس العموم البريطاني بعض الشيء. كما تم إجراء تغييرات في حجم الدوائر الانتخابية مما أدى إلى اختفاء كثير من الدوائر التي كان يُفترض أن تختفي منذ حقب ممتدة؛ حيث حرم ٥٦ منطقة في إنجلترا وويلز من التصويت وقلص عدد النواب في ٣١ منطقة أخرى إلى نائب واحد فقط ، وتم وضع نظام انتخابي موحد داخل هذه الدوائر، وبشكل عام فإن هذا القانون استطاع أن يمتص كثيرًا من الغضب الشعبي، وكانت تلك بداية لمنح الفئات الأوفر حظًا داخل الطبقة المتوسطة بعض الامتيازات. (١٥٧)

وقد أكد المؤرخ البريطاني ريجينالد وايت Reginald white على الأهمية الحقيقية لمذبحة بيترلو كعلامة فارقة و نقطة تحول على طريق نضال الشعب البريطاني من أجل منح حق التصويت للطبقة العاملة؛ وذلك بقوله: "إن البلاد كانت آنذاك أشبه بسفينةٍ تضطرب وتموج تارة ، وتسكن وتجنح في مياهٍ ضحلة تارةً أخرى لفترةٍ طويلة من الزمن ، فقد غرقت البلاد في الاضطرابات والثورات ومسيرات الجوع وأعمال الشغب والتخريب ، وبات لزامًا على الشعب البريطاني منذ ذلك الحين فصاعدًا، أن يقف بثباتٍ وإقدامٍ أكبر من أي وقتٍ مضى وراء تلك الحركة العظيمة، التي كان من شأنها أن تفرض– تدريجيًا – نظامًا سياسيًا جديدًا على المجتمع البريطاني على مدار القرن التاسع عشر؛ حيث أدى وقوع مذبحة بيترلو في النهاية إلى إصلاح التمثيل البرلماني الذي ظفر به الشعب الإنجليزي في النهاية عام ١٨٣٢ (١٥٨)، فقد نبهت الأذهان إلى ضرورة إصلاح النظام البرلماني الفاسد الذي حرم مدن بأكملها من ان يكون لها صوت مسموع داخل أروقة البرلمان.

في خاتمة الدراسة يمكن القول إن بيترلو كانت جزءًا من صراع على السلطة السياسية بين الطبقة الأرستقراطية الزراعية الراسخة الحصينة وطبقة العمال الصاعدة ، التي تعاظمت مشاعر السخط بين ظهرانيها ، والتي أدركت أن التغيير الجذري فقط في قاعدة السلطة السياسية هو الذي يمكن أن يعالج الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي لم يعد بالإمكان تحملها، والتي بدت الطبقات الحاكمة غير مبالية بها تمامًا، حدث ذلك ضمن سياق ثوري محتمل في بريطانيا في عام ١٨١٩ ، ولكن هذا الضغط الجماهيري من النوع الذي تم حشده في بيترلو ، كان غير مقبول من جانب السلطات المحلية والوطنية، ورأت حتمية مقاومته باسم الحفاظ على النظام والحرية ، وبينما توقع الراديكاليون ثورة مخملية ناعمة ، توقعت السلطات انتفاضة عنيفة يجب قمعها، وبالفعل وقع الهجوم و تم إنكار حقوق المواطنة و انتهك الحق في التجمع.

ولقد مثلت بيترلو عى هذا النحو حماسة راديكالية سحقتها قوى القانون والنظام المتمثلة في النخبة الحاكمة في بريطانيا، ولكنها أسفرت عن ضعف متزايد في بنية النظام الإنجليزي القديم الذي كان ولابد أن يسمح لسنة التغيير أن تسير في مسارها، فكان لبيترلو تأثيرها، في إحداث خرق في ثنايا جدران التبجيل للطبقات الحاكمة المحافظة ،التي سرت من خلالها قوى العصيان ، وبدا جليًا أن الإصلاحيين الراديكاليين بدعوتهم إلى هذا التجمع الوطني في ساحة

القديس بطرس ، قد تحدوا حكومة التوري والبرلمان ، الذي يمثل في غالبيته القوي الاجتماعية المحافظة، التي ربطت الحركة الديمقراطية بفرنسا الثورية وحكم "الغوغاء" في القرن التاسع عشر، وبالتالي شعرت بالقلق حيال ذلك و في مواجهة هذا التحدي ، وكان على الفساد القديم أن يلجأ إلى أحد أمرين إما القمع أو التنازل ، لكن التنازل ، في عام ١٨١٩ ، كان سيعني – التراجع أمام حركة إصلاح تمثل الطبقة العاملة إلى حد كبير ؛ فلم يكن إصلاحيو الطبقة الوسطى آنذاك أقوياء بعد بالقدر الذي أصبحوا عليه في عام ١٨٣٢، ليمثلوا خطًا أكثر اعتدالًا، لذلك كان القمع هو الخيار الوحيد ، و هذا هو أحد أسباب وقوع المذبحة، وربما يكمن السبب في العصف بالحشد على النحو الذي تم ،في شرعيته الجلية، فقد كانت فكرة حشد تجمع قانوني من غير المتمتعين بحق الانتخاب تحرك معارض ولكنه كان دستوريًا تمامًا، وكان قويًا فعالًا ولكنه سلمي في الوقت ذاته، و كان غريبًا وغير مقبول بالنسبة للسلطة المحافظة والموالين لها، خاصة فيما يتعلق بمشاركة النساء اللائي عانين نتيجة لذلك من عنف غير متناسب مع طبيعتهن .

كان رد فعل حكومة ليفربول قمعيًا؛ وبدا واضحًا أن تصرفات القضاة، المدعومين من قبل وزارة الداخلية ، كانت متعمدة ، تهدف إلى سحق ما اعتبروه طموحات ثورية للطبقة العاملة، كما رفضت الحكومة المطالب الخاصة بإجراء تحقيق في تصرفات القضاة ، وضغطت من أجل تمرير"القوانين الستة" في البرلمان ، تلك القوانين التي قيدت بشدة حرية التجمع والصحافة، كما حوكم هنري هانت وقادة الإصلاح الآخرين في محكمة الجنايات العليا عام ١٨٢٠ وحُكم عليهم بالسجن لمدد تصل إلى عامين ونصف بناءً على مجموعة من التهم الملفقة .

ولقد تجلى أن القمع الذي قوبلت به تظاهرة بيترلو قد أقنع دعاة الإصلاح أن العنف والثورة وتغيير الأنظمة السياسية بالقوة ليس هو الحل الوحيد للحصول على الحقوق والمكاسب السياسية، وأنه من الأفضل تحقيق ذلك بشكل تدريجي من خلال النضال السياسي الإيجابي، وإجبار القوى الحاكمة، التي بدت معزولة ومنقسمة على نفسها ، على الاستجابة لمطالب العمال الذين أصبحوا يشكلون طبقة مؤثرة تطالب بحقوق يقرها القانون مثل الحق في تنظيم أنفسهم سياسيًا، واحترام حرية الصحافة ، والحق في التجمع العام، وتحقيق تمثيل سكاني أكثر عدالة في البرلمان، وعلى الجانب الآخر هزت بيترلو ثقة النخبة الحاكمة في قدرتها على

مقاومة جميع الدعوات إلى التغيير ، مما دفع بعض المحافظين الأكثر ليبرالية إلى الاعتراف بالحاجة إلى تنازلات محدودة. وأدى الرعب الهائل الذي خلفه هذا الحدث إلى أن تنظر السلطات المحلية بترو أكبر إلى الحاجة إلى التدخل العسكري في أوقات الأزمات. وعلى هذا النحو تمكنت بريطانيا بحصافة وكياسة من حل مشاكل الحكم التي تسببت في ثورات دموية في دول أوروبية أخرى ، فلم تحدث في بريطانيا ثورة على غرار الثورة الفرنسية الكبرى.

وبالطبع كان لبيترلو تأثيرات عدة ، فعلى الرغم من أن الإجراءات القمعية تسببت في انتكاسة مؤقتة ،إلا أنه قد تم تمرير أول قانون إصلاحي بعد ثلاثة عشر عامًا فقط ، و خلال خمسة وستين عامًا ، أصبح كل ما طالب به هنري هانت ودعاة الإصلاح تقريبًا قانونيا، و كل ذلك بدأ ببيترلو .

الملاحق:

ملحق رقم (١)

ملحق رقم (٢)*

* National Archive ,Treasury Solicitors Papers (11/1056),Quarter Master General Office, Horse Guards, Drawn by James Wyld, November 29th 1819.

ملحق (٣) :جدول يسجل أسماء المصابين والقتلى الذين تم نقلهم إلى مستوصف مانشستر من واقع تقرير بخط يد القاضي و. آر هاي ، خلال يومي ١٦ و ١٧ أغسطس ١٨١٩*:

اسم المصاب	منطقة السكن	الحالة
١. جون ريجلي John Wrigley	وارينجتون	ضلوع مكسورة و كدمات كثيرة
٢. جون ميلور John Mellor	بورسلم	أصيب بجروح طفيفة
٣. جيمس ليس James Lees	سادلورث	[غير مذكورة]
٤. ويليام تايلور William Taylor	ميدلتون	جرح قطعي بالسيف في الرأس
٥. ويليام روبنسون William Robinson	سالفورد	كدمات وتم علاجه
٦. إدموند داوسون Edmund Dawson	سادلورث	جرح قطعي بالسيف في الرأس
٧. أوين مكابي Owen McCabe	بالقرب من بري	ضلوع مكسورة ، ليست خطيرة .
٨. إدوارد لانيواي ، Edward Lanniway, Manchester	مانشستر	كدمة ، ليست خطيرة
٩. بنيامين سيد Benjamin Seed	مانشستر	كسر في الفخذ
١٠. جون هايوود John Haywood	بندلتون	كسور في الضلوع وكدمات
١١. جون شولفيلد [سكولفيلد]	أولدهام	أصيب بجروح طفيفة ،

John Scholfield [Scolfield],		شُفي
١٢. إدوارد لانكستر Edward Lancaster	مانشستر	مصاب بجروح طفيفة
١٣. توماس بلينستون Thomas Blinstone	مانشستر	كسرفي ذراعيه
١٤. روبرت راتكليف [رادكليف] Robert Ratcliffe [Radcliffe	ستوكبورت	رضوض
١٥. جون بريدج John Bridge	بالقرب من بري	كدمات كثيرة
١٦. جيمس جاكسون James Jackson	أردويك	طلقتان في الفخذ
١٧. صامويل جاكسون Samuel Jackson	سالفورد	رصاصة واحدة في ساق تم بترها
١٨. روبرت كامبل Robert Campbell،	مانشستر	حالته خطيرة
١٩. جون فيرجسون John Ferguson،	مانشستر	طلق ناري
٢٠. جون أشتون John Ashton ،	أولدهام	ميت
٢١. هاريت باور (باوي) Harriet Bower(s) [[Bowey]،،	مانشستر	مصابة بكدمات
٢٢. مارثا ويتاكر [ويتاكر] Martha Whitaker	غير محدد	كدمات شديدة

[[Whittaker		
٢٣. آن بارلو Ann Barlow، ,	أولدهام	كسور في الضلوع وكدمات كثيرة
٢٤. إليزابيث نيوباي [نيولي] Elizabeth Newby [[Newley]]،	مانشستر	مصابة بكدمات.
٢٥.بيتي نيلد Betty Nield	مانشستر	جرح ليس خطير.
٢٦. نانسي جاكسون nancy Jackson	شادرتون	ذراع مكسورة ، الحالة سيئة للغاية
٢٧. آن روبرتس Ann Roberts،	مانشستر	أصيبت بجروح طفيفة وشُفيت
٢٨. أبيجيل جاكسون Abigail Jackson	غير محدد	كسور في الضلوع ورضوض شديدة.
٢٩. [جوزيف] ويتوورث [Joseph] Whitworth	هايد	أصيب بطلق ناري في الرأس ، مات في الحال

* The Return of the Killed and Wounded at Manchester. Letter from Mr Pearson,31 Aug. 1819, (English MS 1197/41), https://www.digitalcollections.manchester.ac.uk/view/MS-ENGLISH-01197-00041/1.

هوامش الدراسة

(١) أنظر خريطة مانشستر والمدن المجاورة لها في الملحق رقم (١)

(2)Poole, Robert and Schlunke, Eva, Peterloo: Witnesses to a Massacre, (New Internationalist, 2019),p.40;Ehland,Christoph and Fischer,Pascal (eds), Resistance and the City: Challenging Urban Space, (Leiden, Brill Rodopi, 2018), p.117; Pezzini, Hugo, The Manchester Massacre of 1819: A People Starved and Stabbed in th'Untilled Field , The Honors Review,2019,p.1.

(3)Robert, Poole, "By the Law or the Sword': Peterloo Revisited ",(History :Journal of The Historical association,vol.91,issue 302, April 2006),p.255;Poole, Robert,"The March to Peterloo: Politics and Festivity in Late Georgian England", (Past & Present, No. 192 Aug., 2006), pp. 111-112.

٤() المجموعات الوثائقية متاحة للإطلاع كاملة على موقع جامعة مانشسترمن خلال الرابط التالي :
https://www.digitalcollections.manchester.ac.uk/collections/peterloo/1

(٥)جون هيرست ، أوروبا: تاريخ وجيز، ترجمة وتقديم : د. محمود محيي الدين ، الطبعة الأولى، دار الشروق: القاهرة ٢٠١٧، ص١٠٨-١٠٩؛ عمر السكندري وسليم حسن ، تاريخ أوربا الحديثة وآثار حضارتها ، الجزء الثاني ، مطبعة المعارف : القاهرة ١٩٢٢، ص ١٦٩-١٧١؛

Baiesi ,Serena and Lupi, Andrea, Writing and Rewriting Peterloo (1819 - 2019): Politics, Aesthetics, and Influences of The Masque of Anarchy, Apello Anticipato Anno Accademico: 2018/19,pp.6-7.

(٦) جون هيرست ، أوروبا: تاريخ وجيز، ص٢١٩؛ حافظ عفيفي ، الإنجليز في بلادهم ، مطبعة دار الكتب المصرية : القاهرة ١٩٣٥، ص٦٣-٦٤؛

Wainwright ,Martin," Battle for the memory of Peterloo: Campaigners demand fitting tribute:
On the 188th anniversary of massacre, a call to celebrate forerunners of democracy", The Guardian, 12 August 2007.

٧() طالب محيبس الوائلي، الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا (١٨٠٢-١٩٤٦) ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط،العدد العاشر ٢٠١٨، ص١٤٢.

(8) Hernon, Ian, Riot : Civil Insurrection From Peterloo to the Present Day, (London, Pluto Press, 2006), pp.7, 8.

(9) Cook, Chris and Stevenson, John, The Longman Handbook of Modern British History 1714-2001, (London, Routledge, 2001), P.151.

(١٠)تعود تسمية كل من التوري والويج إلى ٢ نوفمبر ١٦٧٨،عندما قُدمت لائحة الابعاد`Exclusion Bill إلى مجلس العموم التي تقترح إبعاد الأمير جيمس الثاني عن ولاية العهد بسبب اعتناقه الكاثوليكية ،والتي انقسم البرلمان حيالها ، فاطلق الانجليزعلى الأكثرية المؤيدة لمقترح إصدارمرسوم الإبعاد بحق جيمس الثاني في البرلمان ،وكان جلهم من النبلاء الجدد والبرجوازية اسم الويجزWhigs.في حين إطلقوا على الأقلية المعارضة ،وجلهم من ملاك الأراضي وأصحاب العقارات اسم التوري Tories ، وظل الويج والتوري يتناوبان الحكم كحزبين حتى صدور مرسوم الإصلاح البرلماني ١٨٣٢، فأصبح الويجز يعرفون بالأحرار ، لأنهم أرادوا تقليص صلاحيات الملك وزيادة صلاحيات البرلمان ، ثم بحزب الأحرار ، فيما أصبح التوريز يعرفون بالمحافظين ،لرغبتهم في المحافظة على النظام الملكي وصلاحيات الملك ، ثم بحزب المحافظين. .للمزيد أنظر: ربيع حيدر طاهر، الجذور التأريخية للنظام الحزبي الإنكليزي : (دراسة تاريخية)، مجلة مركزبابل للدراسات التاريخية والحضارية ، العدد الأول ، حزيران ٢٠١١، ص٣٩.

(١١)اليعاقبة (Jacobitism) في إنجلترا هم أتباع حركة سياسية تهدف إلى إرجاع الملك الكاثوليكي المخلوع جيمس الثاني من أسرة ستيوارت وورثته إلى عرش إنجلترا واسكتلندا وأيرلندا. و قد تمرد أتباعها ضد الحكومة البريطانية عدة مرات في أعوام ١٦٨٩ و١٧١٥ و١٧٤٥، راجع:
https://www.nationalarchives.gov.uk/humanrights/documents/glossary.htm#spafieldsriot

(12)National Archives,Home Office, 42/150, folio 130 -131 :Letter from anonymous labourers to the gentlemen of Ashill, Norfolk,May 1816;Prentice, Archibald, Historical Sketches and Personal Recollections of Manchester: intended to illustrate the progress of Public Opinion From 1792 to 1832, Second Edition, Manchester: J. T. Parkes, Market Street 1850,PP.7-9,10-14.

(13) The Economist, Vol.154, (London, Economist Newspaper Limited, 1948), p.250; Hernon, Ian, Riot, p.8; Cordingly, David, Cochrane: The Real Master and Commander, (New York, Bloomsbury, 2007), p.109;

جفري برون .تاريخ اوروبا الحديث ،ترجمة علي المرزوقي ،الأهلية للنشر والتوزيع .عمان ٢٠٠٦,ص٣٥٦.

(14) Reid, Robert, The Peterloo Massacre, (London, Windmill Books, 1989), pp.15-18; Brown, Callum G. and Fraser, W. Hamish, Britain Since 1707, (London, Routledge, 2010), p.112; Bruton, F.A., The Story of Peterloo: written for the Centenary in August 16, 1919, Manchester University Press 1919,p.10.

(15) Napier, William, The Life and Opinions of General Sir Charles James Napier, G.C.B., (London, John Murray, 1857), pp.56, 57; Reid, Robert, op. cit., p.6.

(16) The Times, 24 August 1819; Hylton, Stuart, A History of Manchester, (Phillimore, 2003), p.81.

(17) Hernon, Ian, Riot, p.9.

(١٨) أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ، دار الفكر العربي:القاهرة ١٩٨٢، ص٣٩٣،٣٤٥-٣٩٤؛

Poole, Robert, Petitioners and Rebels: Petitioning for Parliamentary Reform in Regency England, Social Science History, 43 (3),2019, pp. 553-5.

(١٩) أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية ، ص ٣٣٤-٣٣٥؛

Adventures of Joseph B. Alderson The old guard, The only Known Living Survivor of the Peterloo Massacre, Leeds 1884,p.2.

(٢٠) أصبح جورج وصيا على العرش بعد أن أصيب والده جورج الثالث بالجنون ، ثم كُف بصره ،في الفترة ما بين (١٨١١-١٨٢٠) ، وبعد وفاة أبيه أصبح ملكًا باسم جورج الرابع (١٨٢٠-١٨٣٠) ،وقد أيد جورج الرابع الاتجاهات المحافظة تأييداً قويا رغم ما عرف عنه من سمعة شائنة. أنظر كارلتون هيز ، التاريخ الأوروبي الحديث (١٧٨٩-١٩١٤)، ترجمة فاضل حسين ، بغداد ١٩٨٧، ص١٠٨.

(21)National Archives,Home Office 42/118," Ned Lud's proclamation", 23 December 1811;Armitage, Jill, Nottingham A History, (Amberley Publishing, 2015), pp.86, 87.

(22) Reid, Robert, Land of Lost Content: The Luddite Revolt, 1812, (Cardinal, 1988), pp.134-137; Armitage, Jill, Derby A History, (Amberley Publishing, 2014), pp.76, 77.

(23) Reid, Robert, Land of Lost Content, pp.241-244.

(24) Read, Donald, Press and People, 1790-1850: Opinion in Three English Cities, (London, Edward Arnold, 1961), p.27; Thompson, Edward, The Making of the English Working Class, (New York, Pantheon Books, 1964), pp.567; Hernon, Ian, Riot , p.11.

(25)Poole, Robert, Petitioners and Rebels,P.559.

(26) Hernon, Ian, Riot , p.13.

(27) Hurd, Richard, The Works of the Right Reverend William Warburton, D.D., lord bishop of Gloucester: to which is prefixed a discourse by way of general preface, containing some account of the life, writings, and character of the author, Vol.10, (London, T. Cadell and W. Davies, 1811), pp.127, 128.

(28) Williamson, Jeffrey G.,The Impact of The Corn Laws just prior to repeal",(Explorations in Economic History), vol.27,1990,pp.123-156; Farrer, William and Brownbill, J.,(eds.),The city and parish of Manchester: Introduction :A History of the County of Lancaster, Volume 4, (London, 1911), pp. 174-187.

(29)Wallas , Geaham ,The Life of Francis Place (1771-1854),London: Longmans, Green, and Co.1898, p.114 .
(30)National Archive, Home Office, 42/199, folio .356; Kent, Susan, Gender and Power in Britain 1640-1990, (London, Routledge, 1999), p.156; Bohstedt, John, The Politics of Provisions: Food Riots, Moral Economy, and Market Transition in England, c. 1550–1850, (London, Routledge, 2016), pp.246, 247; Pellew, George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington , First Viscount Sidmouth Vol.III, London 1847,p.144.
(31) Reid, Robert, The Peterloo Massacre, pp.21, 22.
(32)Cole,G.D.H.& Filson,A.H.,(eds.),BritishWorking Class Movements: Select Documents(1789-1875), Palgrave Macmillan,1965,p.117; حافظ عفيفي، الإنجليز في بلادهم ، ص١٣
(٣٣)هي جمعية تنسب إلى توماس سبنس تهدف إلى استعادة المجتمع للمزايا الحقيقية للعقد الاجتماعي، يؤمنون بأن جميع الأشخاص بطبيعتهم ولدوا متساوين، وأن أرض أو إقليم أي أمة ما هي إلا مزرعة لأفراد الشعب ؛ الذين يمتلكونها كشركة مساهمة، أنظر:
The National Archives, Treasury Solicitors Papers (henceforth cited as TS) 11/199, Extract from a Spencean Philanthropist Society pamphlet stating its principles.
(34)Belchem, John, Orator Hunt (1773-1835) : A British Radical Reassessed History Today; Mar. 1, 1985, 35, 3; Periodicals Archive Online p. 21;Thompson E. P., The Making of the English Working Class, Vintage Books :New York,1964, pp.603-4.
(35)Belchem, John, Orator Hunt ,p.27.
(36) Pellew, George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III,,p.168; Wallas , Geaham ,The Life of Francis Place,p.121.
(37)Baiesi ,Serena and Lupi, Andrea, Writing and Rewriting Peterloo,p.12.
(38) Philips, Francis, Exposure Calumnies Circulated by Enemies or Social Order and Bterated by Their Abettors, against magistrates and the Yeomanry of Manchester and Bedford ,Second Edition,London1819. p.3; Cole,G.D.H.& Filson,A.H.,(eds.),BritishWorking Class Movements,p.142.
جورج لوفران ، الحركة النقابية ، ترجمة حامد أحمد المبروك ، دار الكتب الشرقية : تونس ، د.ت ، ص٨.
(39) Habeas Corpus Act 1679 available at: https://www.legislation.gov.uk/aep/Cha2/31/2/contents. ; Act of Habeas Corpus, Hansard Parliamentary Debates, House of Lords Deb. 27 June 1979, vol 400 ,cc1483-6;Bamford, Samuel, Passages in the Life of a Radical, Vol.1, (London, Simpkin Marshall, and Co., 1844), p.158.
(40)Habeas Corpus Suspension Bill, Hansard Parliamentary Debates , House of Lords,Deb. 24 February 1817, vol .35 ,c.552; Ziegler, Philip, A Life of Henry Addington, First Viscount Sidmouth, Collins : London 1965,pp.348-349.
(41) Pellew, George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III, ,pp.173-174.
(42)Thompson E. P., The Making of the English Working Class,p.671; Read, Donald, "The Social and Economic Background to Peterloo," (Transactions of the Lancashire and Cheshire Antiquarian Society, Vol.24,1954).p. 2.
٤٣) دونالد سترومبرج ، تاريخ الفكر الأوروبي الحديث (١٦٠١-١٩٧٧)، ترجمة أحمد الشيباني، دار القارئ العربي ، القاهرة ١٩٩٤،ص ٣٣٧، ٣٣٨.
(44) Hernon, Ian,Riot, pp.14,22;Pellew,George,Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III, ,pp.225-226.
(45) Thompson E. P.,The Making of the English Working Class,P.680.
(46) Hernon, Ian, Riot, pp.24, 25; Poole, Robert, Petitioners and Rebels,P.579.

(47) Poole, Robert, Peterloo: the English uprising, (Oxford University Press, 2019), pp.175-177; Poole, Robert and Schlunke, Eva, Peterloo: Witnesses to a Massacre , pp.17-21.
(48) Letter from Mr. Spooner to Lord Sidmouth; dated Birmingham, July 13, 1819, Hansard Parliamentary Debates, House of Commons, Deb .24 Nov. 1819, vol 41, c.233;Robert, Poole, By the Law or the Sword,p.267.
(49)Thompson E. P.,The Making of the English Working Class,p.683.
(50)ibid,P.682.
(51) Lomas , Charles w," Orator Hunt ",p.402.
(52)Manchester Police Office Declaration of 9 July1819(English MS1197/3) https://www.digitalcollections.manchester.ac.uk/view/MS-ENGLISH-01197-00003/1.
(٥٣) قام ملوك بريطانيا من منطلق رغبتهم في إضعاف سلطة حكام الأقاليم غير مكتفين بإشراك الأشراف ومندوبي التاج معهم ، بل عمدوا إلى الحد من سلطة هؤلاء جميعا بإيجاد طائفة جديدة في القرن الثالث عشر هي طائفة قضاة الصلح أو قضاة الأمن ، وفي القرن التاسع عشر أصبح يعينهم وزير الداخلية وكانوا مكلفين بأداء اعمال قضائية وإدارية عديدة بقيت لهم حتى أنشئت مجالس المديريات عام ١٨٨٨، فحول إليها اختصاصهم الإداري ، وبقي لهم اختصاصهم القضائي فقط .للمزيد أنظر حافظ عفيفي ، الإنجليز في بلادهم ، ص٣٤٦-٣٥٤.
(54) Henry Hobhouse to R. Fletcher, 2 March, 1819, in: National Archives, Home Office, 79/3 folio 356; National Archives, Home Office, 42/192 , folio 323; Poole, Robert, 'By the Law or the Sword': Peterloo Revisited, Vol. 91, No. 2 (302) (April, 2006), p.265; Poole, Robert, Peterloo: The English Uprising, p.205.
(55) National Archives,Home Office 41/4,folio. 358, Hobhouse to Norris, 17 July, 1819.
(56)Papers Relative to the internal State of The Country , no. 1.Extract of a Letter from five Magistrates of Lancashire to Lord Sidmouth; dated, New Bailey ,Salford, 1st July 1819, Hansard Parliamentary Debates ,House of Commons, Deb. 24 Nov. 1819, vol 41, c.230-1; Silverster J.,& others to Lord Sidmouth, Salford, 1 July, 1819, in: Taylor, John E., Notes and Observations, Critical and Explanatory, on the Papers Relative to the Internal State of the Country, (London, Effingham Wilson, 1820), pp.1, 2.
(57) Reid, Robert, The Peterloo Massacre, p.115; Royle, Edward, Revolutionary Britannia?: Reflections on the Threat of Revolution in Britain, (Manchester University Press, 2001), p.52.
(58)National Archives,Home Office, 42/192, folio 5; Read, Donald, Peterloo, (Chatto & Windus, 1967), p.113; Bruton, F. A.,Three Accounts of Peterloo by Eyewitnesses Bishop Stanley, Lord Hylton, John Benjamin Smith, with Bishop Stanley's Evidence at the Trial',Manchester: Longmans, Green & Co. 1921, p.89; Bruton, F.A., The Story Of Peterloo,p.17; Philips, Francis, Exposure Calumnies Circulated by Enemies,pp.12-13.
(59)Walmsley, Robert, Peterloo: the Case Reopened, (Manchester university Press, 1969), , pp.147, 148; Hylton, Stuart, op. cit., p.86; Philips, Francis, Exposure Calumnies Circulated by Enemies, Appendices Nos.12,13 From the Manchester Observer of August 7, 1819, From the Manchester Observer of August 7 , 1819,pp.xiv-xvi.
(60)Bamford, Samuel, Passages in the Life of a Radical, Vol.2, (London, T. Fisher Unwin, 1903), p.142.
(61) Bamford, Samuel, Passages in the Life of a Radical, Vol.1, pp.176- 177; Read, Donald, Peterloo, p.125.
(62)"To the Inhabitants of Manchester and Neighbourhood",11th.August 1819, (English MS 1197/22),https://www.digitalcollections.manchester.ac.uk/view/MS-ENGLISH-01197-00022/1.

(63) Papers Relative to The Internal State of The Country, Extract of a Letter from Mr. Fletcher, a Magistrate of Lancashire, to Lord Sidmouth, 10th August, 1819,Hansard Parliamentry Debates,House of Commons, Deb. 24 November 1819,c.248.;Pellew, George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III,p.250.

(64) McPhillips, Kevin, Oldham: The Formative Years, (Neil Richardson, 1981), pp.22, 23; Reid, Robert, The Peterloo Massacre, p.125; Poole, Robert, Peterloo: The English Uprising, pp.232-235; To the Inhabitants of the Hundred of Salford, 15th August, 1819 (English MS 1197/43), https://www.digitalcollections.manchester.ac.uk/view/MS-ENGLISH-01197-00043/1.

,Home Office 42/192, folio 323, Transcript August 15th, 1819.) National Archives 65(Public

Notice,13th.August1819,(EnglishMS1197/24),https://www.digitalcollections.manchester.ac.uk/view/MS-ENGLISH-01197-00024/1 .

(66) Pellew , George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III,pp.250-251.

(67) National Archives,Home Office, 41/4, folios 432, 434, , Hobhouse to Norris, 3 and 4 Aug. 1819 .

(68)Pellew,George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III,pp.252-3.

(69) ibid.,pp. 253- 4 ; Reid, Robert, The Peterloo Massacre, pp.88, 152, 153.

(70)National Archives , Home Office 42/192, folio5,"Manchester Political Meeting , Manchester Observer, 21 August 1819.

٧١() خريطة توضيحية لحقل القديس بطرس والطرق المؤدية إليه أنظر الملحق رقم (٢)

(72) Marlow, Joyce, The Peterloo Massacre, (Rapp & Whiting Ltd, 1969), p.119; Frow, Edmund and Frow, Ruth, Radical Salford: Episodes in Labour History, (Neil Richardson, 1984), p.7.

(73)Navickas, Katrina, "Memories of a Massacre, It is the 200th anniversary of the Peterloo Massacre. How have the events of that day been remembered?",(History Today ,Volume 69, Issue 8, August 2019),p.2.

(74) Reid, Robert, The Peterloo Massacre, p.153; Pellew , George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III,p.253.

(75) Dowling, J. A., The Whole Proceedings Before the Coroner's Inquest at Oldham on the Body of John Lees who died of Sabre wounds at Manchester Aug. 16, 1819 ,London1820,p.42.

٧٦) هي قبعات حمراء مخروطية الشكل ، تعود إلى العصور القديمة واستخدمت كرمز لعتق العبيد في العصر الروماني واستخدمها ثوار فرنسا كرمز لهم، أنظر: Bruton, F.A., The Story of Peterloo,p.19

(٧٧) للمزيد أنظر:

The National Archives ,Home Office 42/196 folio 26, Information of Roger Entwisle, Manchester, 4 Oct. 1819; Bamford, S., Passages in the Life of a Radical, Vol.2,pp.198-9; The Trial of Henry Hunt, and Others, for a Conspiracy & Riot, at Manchester, the 16th of August Last , Manchester, 1820, p.124; Bush, Michael ,"The Women at Peterloo: The Impact of Female Reform on the Manchester Meeting of 16 August 1819", (History, Vol. 89, N. 294, March 2004), p. 210.

(٧٨)The Times 18 Aug. 1819; Marlow, Joyce, , The Peterloo Massacre, pp.118, 119, 120, 125; Dinning, Rachel, A "more shocking" massacre? How we might have overestimated the Peterloo Crowds,2019,availiable at: https://www.historyextra.com.

(79)Letter from W.R. Hay to Lord Sidmouth, 16th August 1819, (English MS 1197/27), https://www.digitalcollections.manchester.ac.uk/view/MS-ENGLISH-01197-00027/1; Philips, Francis, Exposure Calumnies Circulated by Enemies,p.20.
(80)Lomas,Charles w., " Orator Hunt at Peterloo and Smithfield", p.402.
(81)National Archive, Home Office, 42/192, folio 207; Reid, Robert, The Peterloo Massacre, p.161.
(82)The Trial of Henry Hunt ,pp.106-7.
(83)Letter from W.R. Hay to Lord Sidmouth, 16th August 1819, (English MS 1197/27), https://www.digitalcollections.manchester.ac.uk/view/MS-ENGLISH-01197-00027/1.
(84) Reid, Robert, The Peterloo Massacre, pp.162, 163; Pellew , George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III,p.255.
(85) Macdonell, John and Wallis, John E., Reports of State Trials, Vol.1: 1820 to 1823, Published under the Direction of the State Trials Committee, (London, HMSO, 1888), p.1179; Hernon, Ian, Riot, p.31.
(86)Pezzini, Hugo, The Manchester Massacre of 1819,p.8.
(87) Macdonell, John and Wallis, John E., op. cit., p.1179; Reid, Robert, The Peterloo Massacre, pp.166, 167.
(88)National Archive, Home Office 42/199 folio 217, Evidence,Dispeoving, some of the Charges made Reference to Persons said to have been injured by the Military at Manchester, On the 16th of August 1819; Frow, Edmund and Frow, Ruth, op. cit., p.8; Reid, Robert, The Peterloo Massacre, p.168.
(89)Reid, Robert,The Peterloo Massacre, pp.156, 170.
(90)The Times , August 19, 1819. p. 2; Lomas , Charles w," Orator Hunt",p.404.
(91)Thompson E. P., The Making of the English Working Class,p.688.
(92)The National Archives, Home Office 42/192 f207, Manchester, August 16, 1819; Read, A., The Peterloo Massacre, (Manchester, J. Wroe, 1819), p.5; Reid, Robert, The Peterloo Massacre, pp.180, 185; Poole, Robert, 'By the Law or the Sword', pp.263, 264.
(93) Walmsley, Robert, Peterloo, p.214; Reid, Robert, The Peterloo Massacre, p.175.
(94)Pellew , George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III,p.256.
(95) ibid., p.257.
(96)Lawson,Philip,"Peaceful protest or planned provocation?: Re-examines 19th Century England's most famous Law-and-order massacre With the aid of a Key Eye Wittiness account",(History Today vol.38, March 1988), p.24.
(97)The National Archives,(Catalogue reference TS 11/1056), Account of events at St Peter's Field by Major Dyneley, 16 August 1819.
(98) Lawson,Philip,"Peaceful protest or planned provocation,p.27.
(99)Bruton, F.A., The Story of Peterloo,p.34.
(100)Reid, Robert, The Peterloo Massacre,p.145.
(101)Bruton, F.A., The Story of Peterloo,p.35.
(102) Ibid ,pp. 35-36; Bruton, F. A.,Three Accounts of Peterloo by Eyewitnesses Bishop Stanley, Lord Hylton, John Benjamin Smith, with Bishop Stanley's Evidence at the Trial',Manchester: Longmans, Green & Co. 1921,p. 42.
(103)The National Archives,(Catalogue reference TS 11/1056), Account of events at St Peter's Field by Major Dyneley,16 August 1819; Pellew, George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III, p.258; Bush, Michael,The Casualties of Peterloo (Lancaster: Carnegie, 2005) ,pp. 44 – 49.
(104)Navickas, Katrina, Memories of a Massacre,p.9.

(105)Bamford, Passages in the Life of a Radical , Vol.2, pp.156,208.

(١٠٦) قدم المقدم جاي ليسترانج قائمة بأسماء المصابين في صفوف قواته إلى القضاة، وسجلت أن عدد الضباط المصابين بلغ ٦٧مصاب أصيبوا برشق الحجارة، وضربات العصي أو الطعن، أما إصابات الخيول فقد بلغت٢٠ إصابة، للمراجعة أنظر:

List of Casualties to the Troops, (English MS1197/25a),https://www.digitalcollections.manchester.ac.uk/view/MS-ENGLISH-01197-00025-A/1.

(١٠٧) أنظر الجدول المرفق بالدراسة والذي يسجل أسماء المصابين والقتلى الذين تم نقلهم إلى مستوصف مانشستر من واقع تقرير [بخط يد القاضي و. آر هاي خلال يومي ١٦ و ١٧ أغسطس١٨١٩، راجع:

The Return of the Killed and Wounded at Manchester. Letter from Mr Pearson,31 Aug. 1819, (English MS 1197/41), https://www.digitalcollections.manchester.ac.uk/view/MS-ENGLISH-01197-00041/1.

(108)Pellew , George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington,Vol.III, p.259.

(109) John Edward Taylor, Notes and Observations on the Papers relative to the Internal State of the Country, E. Wilson: London,1820, p. 170-1.

(110) Marlow, Joyce, op. cit., pp.150, 151; McPhillips, Kevin, op. cit., pp.22, 23; Reid, Robert, The Peterloo Massacre, pp.186, 187; Poole, Robert, Peterloo: The English Uprising, pp.345-352.

(111) Read, Donald, Peterloo, p.120

(112) Thompson E. P.,The Making of the English Working Class,p.683,

(113) Pellew , George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III,p.262; Ziegler, Philip, A Life of Henry Addington, p.374.

(114) Pellew , George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III,pp.261-262; Letter from Lord Sidmouth to Lord Derby, 21st August 1819, (English MS 1197/32), https://www.digitalcollections.manchester.ac.uk/view/MS-ENGLISH-01197-00032/1.

(115)Pellew, George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington,Vol.III, p.263.

(116)Thompson E. P.,The Making of the English Working Class,p.684.

(117) Liverpool's speech in the House of Lords,Hansard Parliamentary Debates , House of Lords, Deb. November 23,1819, vol .41, c.45.

(118) Address on the Prince Regent's Speech at the Opening of the Session, Hansard Parliamentary Debates , House of Commons Deb. 24 November 1819, vol 41 ,cc.202-3.

(119)Navickas, Katrina, Memories of a Massacre, p.9;Pellew , George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III,p.265.

(120)Wallas ,Geaham ,The Life of Francis Place,p.142.

(121) The National Archives, Home Office 42/199 folio.305, Letter from Reverend G Burrington to Lord Sidmouth, 25 November 1819; National Archives, Home Office, 42/199 folio.306, Deposition of William Tuckett recorded by Reverend G Burrington, Magistrate for Devon, was enclosed with his letter to Lord Sidmouth dated 25 November.

(122)The National Archives, Home Office 42/192, folio 204, Letter from Reverend W R Hay to Henry Hobhouse, Permanent Under-Secretary at the Home Office, 17 August 1819.

(123) Thompson E. P., The Making of the English Working Class,p.688.

(124)The National Archives,Home Office 42/192, folio 204, Letter from Reverend W R Hay to Henry Hobhouse, Permanent Under-Secretary at the Home Office, 17 August 1819.

(125)"Peter Loo Massacre", Manchester Observer, or Literary, Commercial and Political Register, Vol. II, No. 35, 28 August 1819, p.689.

(126)National Archive , Home Office 42/192 folio.5,"Manchester Political Meeting , Manchester Observer, 21 August 1819;Harrison, Stanley, Poor Men's Guardians: A Record of the Struggles for a Democratic Newspaper Press, 1763-1973, (Lawrence & Wishart Ltd, 1974), p.53; Bush, The Casualties, 41–42; Charles w. Lomas," Orator Hunt at Peterloo and Smithfield" , (The Quarterly Journal of Speech,vol. 48,1962),p.400.

(١٢٧)Dowling, J. A., The Whole Proceedings Before the Coroner's Inquest at Oldham,pp.266-7.

(128) John Gardner, Poetry and Popular Protest:Peterloo, Cato Street and the Queen Caroline Controversy, Palgrave Macmillan 2011,p.18.

(129) Carlile,Theophila, The Battle of The Press as told in the story of The Life of Richard Carlile, London 1899,pp.30-32 ;Cole,G.D.H.& Filson,A.H.,(eds.),British Working Class Movements,p.165.

(130) Poole ,Robert, The March to Peterloo,p.139.

(131) Navickas, Katrina, Memories of a Massacre,p.11.

(132) Pellew , George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III,pp.267-8.

(133) ibid., p.266.

(134) ibid., p. 269; Ziegler, Philip, A Life of Henry Addington,pp.375-6.

(١٣٥) كانت بريطانيا مقسمة في ذلك الوقت إلى اثنتين وستين مقاطعة إدارية(County) وكان على رأس كل من هذه المقاطعات رئيس أعلى يلقب (بقائم مقام) تعينه الحكومة عادة من كبار الضباط أو كبار الموظفين المتقاعدين من سكان المنطقة ، ويمثل الملك والحكومة المركزية في هذه المقاطعة ، للمزيد أنظر حافظ عفيفي، الإنجليز في بلادهم ، ص٢٤.

(136) Pellew , George, Correspondence of Right Hon. Henry Addington, Vol.III, , p.270.

(137)Ziegler, Philip, A Life of Henry Addington,p.376; J.L.H.,The meaning of Peterloo:A View of St.Peters place,Manchester Guardian,16 Aug.1919; J. C. Broughton, A Trifling Mistake in Thomath Lord Erskin's Recent Preface Shortly noticed and Respectfully Corrected in a Letter to his Lordship, London : Robert Stodart,1819.p.55.

(138) Poole, Steve, The Politics of Regicide in England, 1760–1850, (Manchester University Press, 2000), p.154.

(139) Farrer, W. and Brownbill, J., 'The City and Parish of Manchester: Introduction', in A History of the County of Lancaster: Volume 4, (London: Victoria County History Series), pp.174–187, in: http://www.british-history. ac.uk; Reid, Robert, The Peterloo Massacre, p.195.

(140) Ziegler, Philip, A Life of Henry Addington,p.376.

(141) Publications of Libels —Motion For Repeal Of One Of The Six Acts , Hansard Parliamentary Debates , House of Commons, Deb. 31 May 1827 vol.17cc.1063-4; Cole,G.D.H.& Filson,A.H.,(eds.),British Working Class Movements,p.167.

(142)Seditious, Meetings Prevention Bill , Hansard Parliamentary Debates , House of Commons ,Deb.6 December 1819 vol. 41, cc.757-804.

(143)Seditious Meetings Prevention Bill , Hansard Parliamentary Debates , House of Lords, Deb. 17 December 1819 vol .41 cc1234-5.

(144) Newspaper Stamp Duties Bill , Hansard Parliamentary Debates , House of Commons Deb. 1 Dec. 1819 ,vol. 41 cc.575-8;

كارلتون هيز ، التاريخ الأوروبي الحديث (١٧٨٩-١٩١٤) ، ص١١٠.

(145)The National Archives,TS 11/ 205, Extracts from the testimony of William Simmons, a servant in Upper Seymour Street.

(146) Protests Against The Seditious Meetings Prevention Bill, Hansard Parliamentary Debates , House of Lords Deb. 21 December 1819, vol. 41, cc.1385-91.

(147)Harrison, Stanley, Poor Men's Guardians,p.53; Poole, Robert, The Manchester Observer: Biography of a Radical Newspaper, (Bulletin of the John Rylands Library, 2019), pp.60, 61, 74.
(148)The National Archives, TS 11/1056 folio 43, Extract from notes written for the trial of Henry Hunt, 22 November 1819; The National Archives, TS 36/2, transcript from the trial of Henry Hunt & others for sedition at Manchester on 16 August 1819;Thompson E. P., The Making of the English Working Class,pp.680-1.
(149) Redford, Thomas, Manchester Meeting, sixteenth of August, 1819. A Report of the Trial, Redford against Birley and others for an assault, etc, (1822), pp.3, 5, 25, 29; Thompson E. P., The Making of the English Working Class,p.684.
(150)Belchem, John, Orator Hunt,p.24.
(151)The National Archives, Home Office 44/4/44 , Warrant from Robert Baker, Justice of the Peace, for the arrest of the Cato Street plotters, 23 February 1820 ;The National Archives, Home Office 44 /5/ folio 497, Charges faced by Cato Street conspirators; McElligott,Jason and Conboy, Martin, The Cato Street Conspiracy: Plotting, counter-intelligence and the revolutionary tradition in Britain and Ireland, Manchester University Press 2020,pp.1-14.
(152) National Archives, Home Office, 44/4/115; Reid, Robert, The Peterloo Massacre, p.211; Poole, Robert, 'By the Law or the Sword', p.272.
(153) Holland, Michael, Swing Unmasked: The Agricultural Riots of 1830 to 1832 and Their Wider Implications, (FACHRS Publishing, 2005), p.64; Growcott, Matthew, "The Riot that Telford Forgot: New group Trying to Raise Awareness of Cinderloo Uprising", 6 October 2018, in: https://www.shropshirestar.com.
(154) Walmsley, Robert, op. cit., p.108; Bruton, Francis A., op. cit., p.77; Wainwright, Martin, Battle for the memory of Peterloo: Campaigners demand fitting tribute, 13 August 2007, in: https://www.the guardian.com; Manchester Guardian Prospectus, April 1821 (GDN/150/1), https://www.digitalcollections.manchester.ac.uk/view/AR-GDN-00150-00001/1.
(155)Address on the Prince Regent's Speech at the Opening of The Session , House of Lords Deb. 23 November 1819 vol 41 c.10.
(156)https://www.parliament.uk/about/livingheritage/evolutionofparliament/houseofcommons/reformacts/overview/reformact1832 ; Marrow, J., The tragedy at St. Peter's Field, Manchester, 16 August 1819, Journal of Accident and Emergency Medicine 1994,vol.11,p.100.
(١٥٧) محمد عبد الستار البدري، "من التاريخ : بداية الديمقرطية البريطانية "، جريدة الشرق الأوسط، ٢٣ يوليو ٢٠١٦.
(158) Prentice, Archibald, History of the Anti-corn-law League, (W. & F. G. Cash, 1853), p.25; Davis, Mary, Comrade or Brother?: The History of the British Labour Movement, (Pluto Press, 1993), pp.32, 33.